

الجمهورية التونسية
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية
وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

التقرير السنوي للأداء

لسنة 2019

جوان 2020

الفهرس

		المحور الأول: التقديم العام
3	1. تقديم عام لأهم جوانب نشاط المهمة خلال سنة 2019
6	2. تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2019
		المحور الثاني: تقديم برامج المهمة
		I. البرنامج 1: " البنية التحتية للطرق "
12	1- التقديم العام للبرنامج
13	2- تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج
17	3- نتائج القدرة على الاداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019
17	3-1- تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج
19	3-2- تقديم لنتائج القدرة على الاداء وتحليلها
21	4- التوجهات المستقبلية لتحسين الاداء
		II. البرنامج 2: " حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي "
23	1- التقديم العام للبرنامج
24	2- تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج
25	3- نتائج القدرة على الاداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019
26	3-1- تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج
28	3-2- تقديم لنتائج القدرة على الاداء وتحليلها
32	4- التوجهات المستقبلية لتحسين الاداء
		III. البرنامج 3: " التهيئة الترابية والتعمير والمدن "
33	1- التقديم العام للبرنامج
38	2- نتائج القدرة على الاداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019
38	2-1- تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج
41	2-2- تقديم لنتائج القدرة على الاداء وتحليلها
51	3- التوجهات المستقبلية لتحسين الاداء
		IV. البرنامج 4: " تطوير وتنمية قطاع البناء "
56	1- التقديم العام للبرنامج
57	2- تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج
58	3- نتائج القدرة على الاداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019
58	3-1- تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج
60	3-2- تقديم لنتائج القدرة على الاداء وتحليلها
62	4- التوجهات المستقبلية لتحسين الاداء
		V. البرنامج 9: " القيادة والمساندة "
64	1- التقديم العام للبرنامج
64	2- تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج
66	3- نتائج القدرة على الاداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019
66	3-1- تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج
68	3-2- تقديم لنتائج القدرة على الاداء وتحليلها
72	4- التوجهات المستقبلية لتحسين الاداء

المحور الأول:

التقديم

العام

يعرض هذا التقرير أهم ما تم إنجازه لسنة 2019 وفقا لما تم برمجته بالمشروع السنوي للقدرة على الأداء ولأولويات المرحلة القادمة الهادفة أساسا إلى دعم قدرات الاقتصاد الوطني وتعزيز مقومات التنمية المستدامة، ويلخص إطار القدرة على الأداء أهم الأنشطة المنجزة مقارنة بالتقديرات المبرمجة لمهمة التجهيز لسنة 2019 على ضوء التوجهات المستقبلية وإستراتيجية الدولة في قطاع التجهيز الهادفة إلى تعزيز مقومات الاقتصاد الوطني ورسم التوجهات الإستراتيجية للقطاع.

كما يعرض التقرير السنوي للقدرة على الأداء أهم جوانب نشاط المهمة خلال سنة 2019 خاصة فيما يتعلق بمدى تحقيق إطار القدرة على الأداء الخاص بكل برنامج ويقدم قراءة تحليلية لنتائج تنفيذ إستراتيجية الدولة لمهمة التجهيز، كما يتطرق التقرير إلى مدى تنفيذ ميزانية البرامج مقارنة بالتقديرات التي تمت برمجتها بالمشروع السنوي للقدرة على الأداء لنفس السنة ويبين أهم الصعوبات التي حالت دون بلوغ النتائج المرجوة للبعض منها مع بيان لجملة الإجراءات والتوجهات المستقبلية لتحسين الأداء،

وفي هذا الإطار تواصل خلال سنة 2019 العمل على تنفيذ سياسة الدولة في مجال البنية التحتية للطرق حيث تم مضاعفة الطريق الوطنية 12 بين سوسة والقيروان والطريق الوطنية 4 بين زغوان وسليانة ومضاعفة الطريق الجهوية 133 بزغوان فيما يخص الطرق المهيكلة بالمدن كما تم في مجال التهيئة الترابية والإسكان مواصلة تغطية التراب الوطني والجهات الداخلية بأمتلة توجيهية لتهيئة وتنمية الولايات،

إضافة إلى مواصلة دراسة الخارطة الوطنية للبنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى أفق سنة 2030 (تم الإنهاء من اعداد المرحلة الأولى من دراسة الخارطة الوطنية للتجهيزات الجماعية الكبرى والبنية التحتية وبصدد مراجعة المرحلة الثانية) والعمل على تحسين الاتصال والتواصل مع مختلف الأطراف المتدخلة في مجال التهيئة الترابية،

أما فيما يخص مجال التهيئة الترابية والتعمير والإسكان فقد تم تدعيم التنمية الجهوية الشاملة والمتوازنة من أجل تقليص الفوارق بين الجهات وتنويع القاعدة الاقتصادية بها والعمل على استكشاف الفرص التي تتيحها مختلف الجهات والأقطاب الاقتصادية، إضافة إلى تدعيم اللامركزية من خلال إعادة توزيع الأدوار بين مختلف المتدخلين على المستوى الوطني والجهوي والمحلي وإعطاء صلاحيات أكبر للجهات والجماعات المحلية،

وفي مجال تطوير وتنمية قطاع البناء تم تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية من خلال انجاز بنايات مقتصدة للطاقة وصديقة للبيئة.

وقد تم في هذا المجال تعزيز قدرات التدخل للإدارة العامة للبنايات المدنية في مجال البناء المستدام بهدف تطوير القدرات الفنية للمتدخلين في تصميم وانجاز البنايات المستدامة، إلى جانب ادخال الممارسات الجيدة عند انجاز البنايات العمومية والتحكم في المشاريع المنجزة من قبل صاحب المنشأ المفوض والاستشارة والمساعدة الفنية لإنجاز مشاريع البنايات غير المدنية في مراحل معينة من الانجاز.

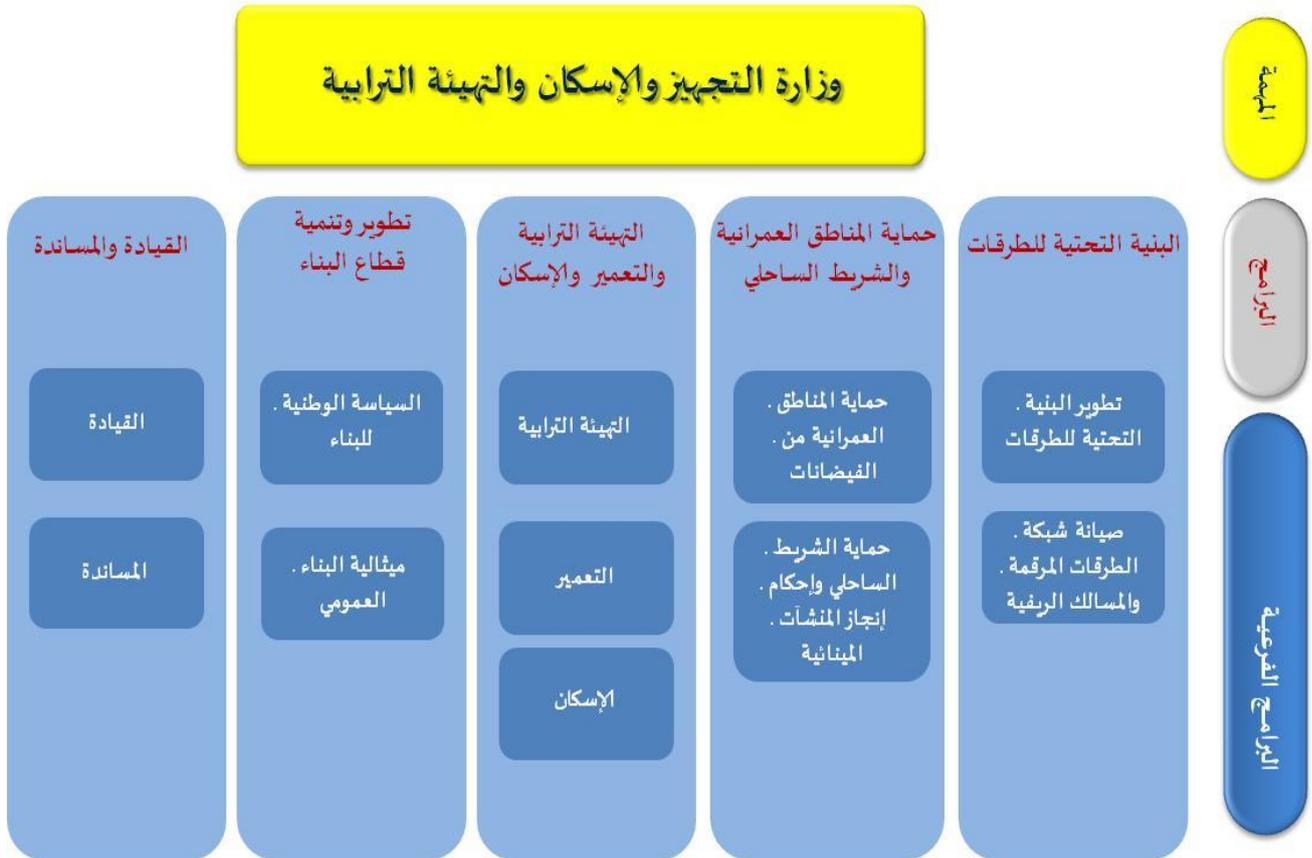
وفيما يخص برنامج القيادة والمساندة فقد تم تطوير نسبة تأطير الأعوان وتكوينهم ورسكلتهم في مختلف مجالات التصرف ذات العلاقة ببرامج المهمة للرفع من مردودية العمل الإداري وجودته وتمكين الإطارات والأعوان من مواكبة المستجدات الإدارية والعمل على تطوير الإدارة بالإضافة إلى مواصلة تركيز الاتصال الإلكتروني (البوابات والأنترانات، الأنترانات ...) وتطوير التصرف الإلكتروني في الوثائق،

وفي هذا الإطار، يتناول التقرير في محوره الأول، تقديم لمحة عن أهم جوانب نشاط المهمة وتنفيذ ميزانيتها خلال سنة 2019 ثم وفي محور ثان، تقديم عام للبرامج وإنجازاتها الإستراتيجية وإعلان نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 إضافتا إلى مقارنتها بالتقديرات، وبما تم تحقيقه خلال سنة 2019 وأخيرا تقديم التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء.

1. تقديم عام لأهم جوانب نشاط المهمة خلال سنة 2019:

تنقسم مهمة التجهيز إلى أربع برامج عملياتية تترجم السياسات القطاعية للوزارة وبرنامج قيادة ومساندة حسب منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف وفقا لما يلي:

- برنامج 1: البنية التحتية للطرق،
- برنامج 2: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي،
- برنامج 3: التهيئة الترابية والتعمير والمدن،
- برنامج 4: تطوير وتنمية قطاع البناء،
- برنامج 9: القيادة والمساندة.



وعملا بمقتضيات القانون الأساسي ومنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، عملت المهمة في إطار التنزيل العملي لبرامجها على مزيد التعمق وإحكام الأداء وعلى مراجعة خارطة المهمة وإطار القدرة على الأداء لسنة 2020.

1.1 أهم الإنجازات التي تم تحقيقها:

تواصل العمل خلال سنة 2019 على تنفيذ إستراتيجية المهمة في مجال الطرقات التي تهدف إلى تنمية وتطوير الطرقات والطرقات السيارة على الصعيد الوطني والمغربي إلى جانب العناية بالطرقات المهيكلة ووضع نظام خاص بالمسالك الريفية مع إعطاء الأولوية لإنجاز أشغال الصيانة،

وفي مجال الطرقات السيارة تواصل دراسة الطريق السيارة بوسالم الحدود الجزائرية وأشغال الطريق السيارة قابس - مدنين - رأس الجدير ويجرى حاليا أعمال تحرير الحوزة العقارية للطريق السيارة ECOSO الجزء تونس - جلمة وتم اعلان طلب عروض لتحرير حوزة المشروع.

أما في مجال الطرقات مهيكلة بالمدن فقد تم انجاز مضاعفة الطريق الوطنية 12 بين سوسة والقيروان والطريق الوطنية 4 بين زغوان وسليانة ومضاعفة الطريق الجهوية 133 بزغوان ومنعرج تالة القصرين. تتواصل أشغال انجاز 8 محولات على الطريق الحزامية بصفاقس الحصة الأولى والثانية وتم اعلان طلب عروض للحصة الثالثة والرابعة. انطلقت أشغال المدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس الجزء الأول وتم اعلان طلب العروض للجزء الثاني. كذلك انطلقت أشغال مضاعفة الطريق الجهوية 27 بين نابل وقربة الجزء الأول وتم اعلان طلب عروض للجزء الثاني بين قربة ومنزل تميم. كما تم اعلان طلب عروض لمشروع ربط تطاوين بالطريق السيارة 1أ ومضاعفة الطريق الرومانية (ط ج 117) بمدنين.

وفي مجال التهيئة الترابية فقد تم تدعيم التنمية الجهوية الشاملة والمتوازنة من أجل تقليص الفوارق بين الجهات وتنويع القاعدة الاقتصادية بها والعمل على استكشاف الفرص التي تتيحها مختلف الجهات والأقطاب الاقتصادية وتدعيم اللامركزية من خلال إعادة توزيع الأدوار بين مختلف المتدخلين على المستوى الوطني والجهوي والمحلي وإعطاء صلاحيات أكبر للجهات والجماعات المحلية،

أما بخصوص تطوير وتنمية قطاع البناء فقد تم تحسين الخدمات المتعلقة بالترخيص لمكاتب الدراسات والمهندسين المستشارين والمراقبين الفنيين والخبراء في المساحة والمقاولات ومتابعتهم. إضافة إلى السهر على حسن التصرف في الصفقات وعقود المصممين والسهر على انجاز أشغال المشاريع المفوضة في الأجل والتحكم في كلفة المشاريع المفوضة.

وقد تميزت سنة 2019 بمواصلة متابعة تطوير نسبة تأطير الأعوان وتكوينهم ورسكلتهم في مختلف مجالات التصرف ذات العلاقة ببرامج المهمة للرفع من مردودية العمل الإداري وجودته وتمكين الإطارات والأعوان من مواكبة المستجدات الإدارية والعمل على تطوير الإدارة ومواصلة تركيز الاتصال الإلكتروني (البوابات وشبكة الأنترانات، ...) وتطوير التصرف الإلكتروني للوثائق وترشيد وحسن تنفيذ النفقات في مختلف بنود مصاريف التسيير وتحسين التصرف في البنايات والتجهيزات والعمل على صيانتها.

2. تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2019:

1.2 ميزانية المهمة مقارنة بالتقديرات حسب طبيعة النفقة

تم ضبط ميزانية وزارة التجهيز لسنة 2019 في حدود 1 202 048 أد أي بنسبة تراجع قدرها %16,57 مقارنة بسنة 2018 (1 440 779 أد) موزعة كما يلي:

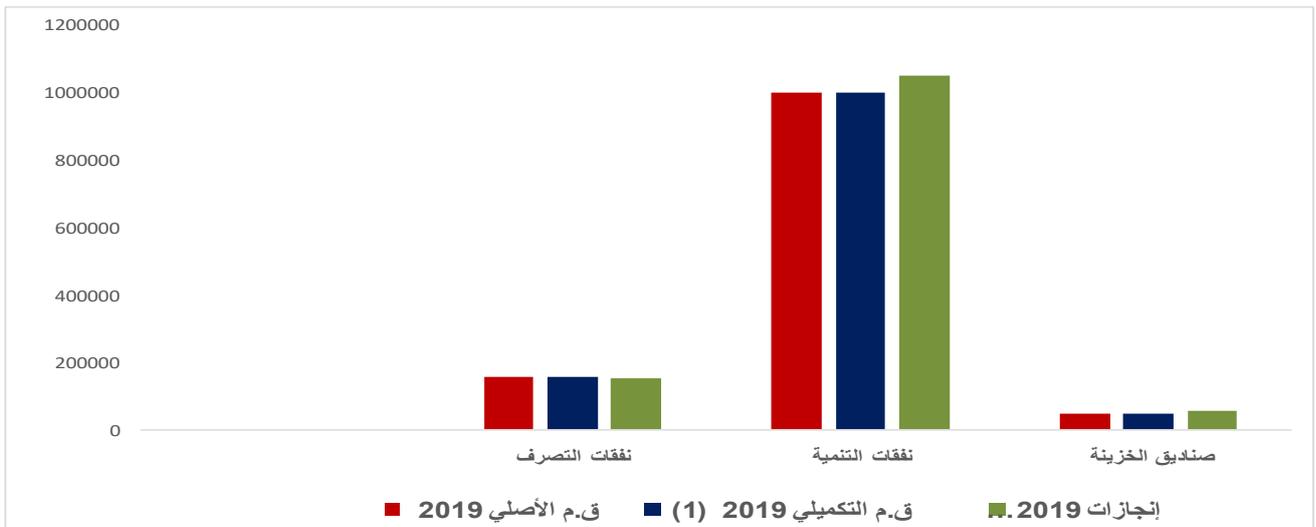
- نفقات التصرف: 154048 ألف دينار
- نفقات التنمية: 1 000 000 ألف دينار
- الحسابات الخاصة في الخزينة: 48 000 ألف دينار

جدول عدد 1:
تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

طبيعة النفقة	ق.م الأصلي 2019	ق.م التكميلي 2019 (1)	إنجازات 2019 (2)	الإنجازات مقارنة ق.م التكميلي 2019	
				البلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
نفقات التصرف	154 048	159 502	152 441	- 7 061	96%
التأجر العمومي	97 963	102 212	94 475	- 7 737	92%
وسائل المصالح	53 671	53 249	54 241	992	102%
التدخل العمومي	2 521	4 148	4 121	- 27	99%
نفقات التنمية	1 000 000	1 000 000	1 051 833	51 833	105%
الاستثمارات المباشرة	898 300	898 300	950 133	51 833	106%
على الموارد العامة للمزانية	513 300	513 300	568 275	54 975	111%
على القروض الخارجية الموظفة	385 000	385 000	381 858	- 3 142	99%
التمويل العمومي	101 700	101 700	101 700	0	100%
على الموارد العامة للمزانية	101 700	101 700	101 700	0	100%
على موارد القروض الخارجية الموظفة	0	0	0	0	0%
صناديق الخزينة	48 000	48 000	58 268	10 268	121%
المجموع العام للوزارة بدون الموارد الذاتية للمؤسسات	1 202 048	1 207 502	1 262 542	55 040	105%

رسم بياني عدد 1:
مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية سنة 2019
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)



2.2 ميزانية المهمة مقارنة بالتقديرات حسب البرامج

وقد تم توزيع هذه الاعتمادات على أربعة برامج عملياتية تمثل السياسات القطاعية للوزارة وبرنامج قيادة ومساندة حسب متطلبات كل برنامج وفقا للجدول التالي:

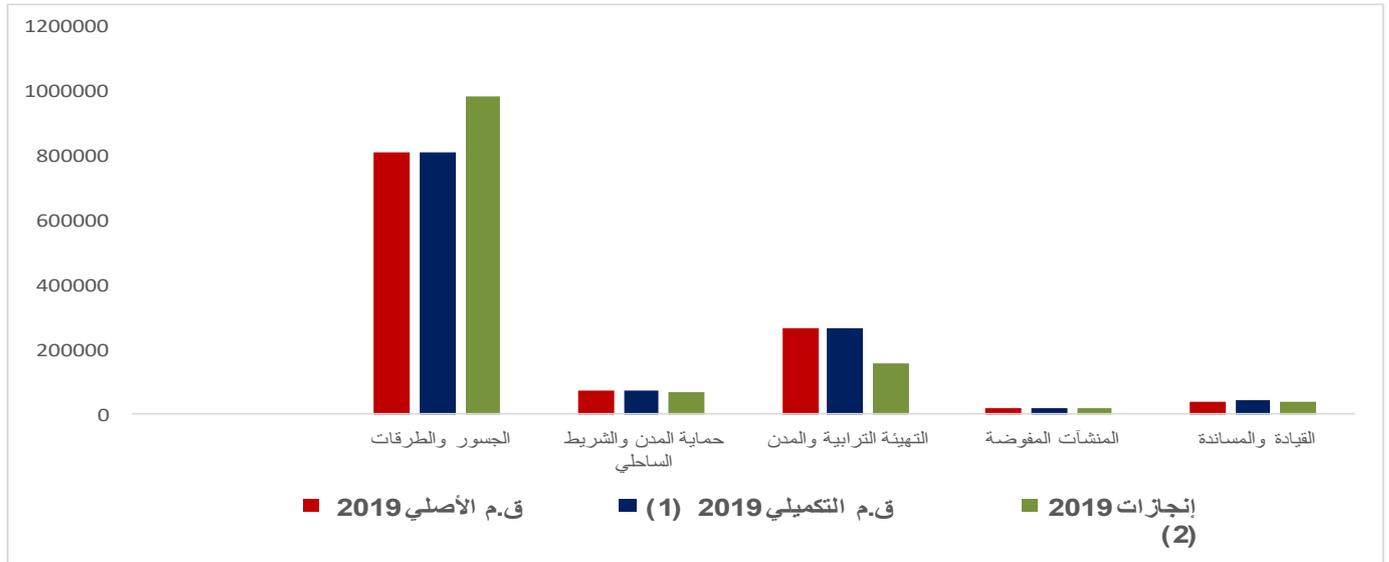
جدول عدد 2:
تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

الانجازاتمقارنة قـم التكميلي 2019		إنجازات 2019 (2)	قـم التكميلي 2019 (1)	قـم الأصلي 2019	بيان البرامج
نسبة الإنجاز % (1)/(2)	المبلغ (1)-(2)				
121%	174 198	985 519	811 321	811 321	الجسور والطرق
96%	- 3 128	68 348	71 369	71 369	حماية المدن والتشريط الساحلي
59%	- 108 432	155 941	264 373	264 373	التهيئة الترابية والمدن
105%	- 843	16 557	15 824	15 824	المنشآت المفوضة
81%	- 8 438	36 177	44 615	39 161	القيادة والمساندة
105%	55 040	1 262 542	1 207 502	1 202 048	المجموع

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

رسم بياني عدد 2 :
مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية سنة 2019
التوزيع حسب البرامج (إع الدفع)
الوحدة: ألف دينار



المحور الثاني

تقديم برامج المهمة

رئيس البرنامج: السيد صلاح الزواري مدير عام الجسور والطرق

1- التقديم العام للبرنامج:

توكل للإدارة العامة للجسور والطرق التي تمثل البرنامج الأول مهمة إعداد وتنفيذ سياسة المهمة في مجال الطرق والطرق السيارة والمسالك الريفية. وتهدف هذه السياسة إلى جعل البنية التحتية للطرق تستجيب لمتطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وربط كافة جهات البلاد بطرق تضمن ديمومة حركة المرور والسلامة لمستخدميها مع مراعاة الجوانب الجمالية والبيئية وذلك لمواكبة نسق التطور الملحوظ لأسطول السيارات. وبالتالي فإن البرنامج الأول: "البنية التحتية للطرق" يعتبر مسؤولاً على جميع المشاريع المتعلقة بالبنية الأساسية للطرق التي تكون فيها الدولة صاحبة المبنى. وينقسم هذا البرنامج إلى برنامجين فرعيين: تطوير البنية التحتية للطرق وصيانة شبكة الطرق المرقمة والمسالك الريفية.

1.1 تقديم البرامج الفرعية

ينقسم البرنامج الأول: "البنية التحتية للطرق" إلى برنامجين فرعيين كما يلي:

أ - البرنامج الفرعي 1: تطوير البنية التحتية للطرق

يسهر على التخطيط والقيام بالدراسات اللازمة ومتابعة المراحل الإجرائية الخاصة بطلبات العروض وتحرير الحوزة لإنجاز أشغال مشاريع البنية التحتية للطرق التي من شأنها تأهيل الشبكة الأساسية للطرق والمسالك حتى تسهل حركة المرور، تحد من الاكتظاظ، توفر رفاة أفضل لمستخدمي الطريق وتساهم في فك العزلة عن المناطق الداخلية. كما تتم متابعة سير انجاز هذه المشاريع بمساعدة الإدارات المركزية ووحدات الانجاز والإدارات الجهوية للتجهيز.

ب - البرنامج الفرعي 2: صيانة شبكة الطرق المرقمة والمسالك الريفية

تحرص الإدارة العامة للجسور والطرق على المحافظة على الحالة الحسنة للمعبد والتجهيزات فتقوم مصالحتها بعملية الصيانة والتعهد الدوري لشبكة الطرق والمتمثلة في تجديد الطبقة السطحية للطرق المعبدة من نوعية Monocouche وBicouche وخرسانة إسفلتية. كما تقوم بالصيانة الاعتيادية والمتمثلة في إصلاح حواشي الطريق وتركيز علامات التشوير والتشوير الأفقي وصيانة المنشآت المائية وفواصل جسور والإنارة العمومية. إضافة إلى القيام بأشغال معالجة نقاط تكرار الحوادث وعند حدوث الكوارث الطبيعية نتيجة تهطل الأمطار أو الثلوج بنسب كبيرة فإن الإدارة العامة للجسور والطرق تتدخل لإصلاحها ومعالجتها.

2.1 تقديم أهداف البرنامج:

يحتوي البرنامج 1 "البنية التحتية للطرق" وفقاً للمحاور الإستراتيجية والأولويات على ثلاثة أهداف رئيسية كالتالي:

- الهدف 1.1.1: تنمية وتطوير الطرق والطرق السيارة على الصعيد الوطني والمغربي
- الهدف 2.1.1: تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرق المرقمة،
- الهدف 1.2.1: المحافظة على نوعية وجودة شبكة الطرق.

2- تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

1.2 أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج :

- تم اسناد صفقات الدفعة الثانية من البرنامج الوطني التحفيزي للشباب أصحاب الشهادات العليا لبعث مقاولات صغرى في مجال الصيانة العادية للطرق حسب أربع اختصاصات وهي:

- (1) التشوير العمودي والأفقي (مقولة صغرى فقط)؛
- (2) العناية بنظافة وصيانة المناطق الخضراء وجهر الأودية (53 مقولة صغرى)؛
- (3) إصلاح قارعة الطريق (41 مقولة صغرى)؛
- (4) صيانة التنوير العمومي (20 مقولة صغرى).

- يتواصل القيام بالدراسات الاستراتيجية المتعلقة بالقطاع من ذلك دراسة تأهيل بطاحات جربة (بصدد المصادقة على المرحلة الثالثة والأخيرة)، دراسة ووضع منظومة معلومات حول شبكة الطرق المرقمة (نسبة الانجاز 70%)، دراسة تأهيل القطاع (بصدد اعداد المرحلة الثالثة من الدراسة)، المخططات الجهوية للمقاطع (بصدد انهاء المرحلة الثالثة والأخيرة)، فهرس حساب جسم الطريق Catalogue de dimensionnement de chaussée (بصدد اعداد المرحلة الثانية) وكذلك القيام بدراسة لقطاع الطرق السيارة. هذه الدراسات ممولة من قبل البنك الإفريقي للتنمية والبنك الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وكذلك ميزانية الدولة.

2.2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج

أ - البرنامج الفرعي 1: "تطوير البنية التحتية للطرق"

الطرق السيارة

تواصل أشغال الطريق السيارة قابس - مدنين - رأس الجدير (بعض الأقساط انتهت)

- انطلقت أشغال فتح حوزة مشروع الطريق السيارة الرابطة بين تونس وجلمة، التي تهم ولايات بن عروس (معمديتي المحمدية ومرناق) وزغوان (معمديات بئر مشارفة وزغوان والفحص وصواف والناظور) والقيروان (معمديات السبيخة والقيروان الشمالية والشبيكة وحفوز وحاجب العيون) وسيدي بوزيد (معمدية جلمة). طول هذا المشروع 186 كم. أما الجزء الثاني من مشروع إيصال الطريق السيارة إلى ولايات القيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة (جلمة - سيدي بوزيد - قفصة وجلمة - القصرين) الذي يبلغ طول 199 كلم فإن ملف طلب العروض النهائي الخاص بالأشغال في طور الإعداد وسيتم استكمالها خلال الثلاثي الأول لسنة 2020. وفيما يتعلق بتحرير حوزته العقارية، فقد قام ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري بعملية البحث العقاري وإنجاز الأشغال الطبوغرافية على الميدان وهو في طور إتمام الملفات الفنية العقارية لمدها إلى الإدارة.

- تتواصل الدراسات الخاصة بالطريق السيارة الرابطة بين بوسالم والحدود الجزائرية التي تبلغ طول 80 كم حيث تم الانطلاق في مرحلة الدراسات التفصيلية، كما تم الإعلان عن طلب العروض الخاص بإنجاز الأشغال الجيوتقنية المتعلقة بمرحلتها الدراسات التفصيلية وإعداد ملف طلب العروض كما تم إبرام اتفاقية مع ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري لإنجاز الملف العقاري الخاص باقتناء الأراضي اللازمة لتحرير حوزة المشروع.

- تتواصل أيضا الدراسات الخاصة بمشروع إيصال الطريق السيارة إلى مدينة الكاف الذي يبلغ طوله 115 كلم (إضافة إلى وصلة مدينة سليانة تبلغ طول 35 كلم)

طرق تونس الكبرى

انتهت أشغال محول الطريق X - المخرج الغربي و تتواصل أشغال وصلة ربط بين ط و 10 والطريق X بطول 3 كلم باعتبار محولين، مضاعفة ط م 533 بين ط م 546 و قلعة الأندلس ومحول ط و 9 - 2X، محول X - 20 X 3، أشغال امتداد الطريق X 20 (ط ج 31 - المخرج الغربي) وكذلك أشغال الطريق X4 باعتبار محول على مستوى تقاطع الطريقين (X4-X20).

طرق مهيكلة بالمدن

البرنامج الأول: البنية التحتية للطرق

انتهت أشغال مضاعفة الطريق الوطنية 12 بين سوسة والقيروان وتتواصل أشغال مضاعفة الطريق الوطنية 4 بين زغوان وسليانة ومضاعفة الطريق الجهوية 133 بزغوان ومنعرج تالة القصرين. تتواصل أشغال انجاز 8 محولات على الطريق الحزامية بصفاقس الحصة الأولى والثانية وانطلقت أشغال الحصة الثالثة والرابعة. تواصل أشغال المدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس الجزء الأول وتم إعلان طلب عروض الجزء الثاني. كذلك تواصل أشغال مضاعفة الطريق الجهوية 27 بين نابل وقربة الجزء الأول وانطلقت أشغال الجزء الثاني بين قربة ومنزل تميم. كما انطلقت أشغال ربط تطاوين بالطريق السيارة 11 ومضاعفة الطريق الرومانية (ط ج 117) بمدنين.

تطوير الشبكة الجهوية للطرق

تتواصل أشغال سد الثغرات 200 كلم من الطرقات المرقمة وسد الثغرات الطريق الوطنية رقم 19 بولاية تطاوين واطمأن أشغال سد الثغرات الطريق المحلية رقم 958 بولاية قابس.

تهيئة الطرقات المرقمة

تتواصل أشغال تهيئة الطريق الوطنية 16 (2*2 مسالك) بطول 21,3 كلم بقابس بتمويل من البنك الإفريقي للتنمية (PMIR) وأشغال تهيئة الطريق الجهوية رقم 118 بولاية مدنين والطريق الوطنية رقم 20 بولاية قبلي بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ويتواصل انجاز تهيئة الجزء الأول (344.6 كلم) و الجزء الثاني (361.3 كلم) من الطرقات المرقمة الممول من البنك الإفريقي للتنمية وتم إعلان طلب عروض: تهيئة الطرقات المرقمة بطول 195,8 كلم برنامج 2018.

تدعيم الطرقات المرقمة

تواصل أشغال تدعيم الطرقات المرقمة القسط الثالث بطول 282 كلم بـ13 ولاية داخلية وبتتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وتبلغ نسبة تقدم انجاز الأشغال الجملية 86,8% رغم أن بعض الأقساط قد انتهت.

بناء جسور

في إطار البرنامج الممول من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تواصل أشغال القسط الأول (7 جسور بـ7 ولايات) كما تم الإعلان عن طلب العروض للقسط الثاني (12 جسرا بـ 10 ولايات) ولبناء منشأة فنية على الطريق الجهوية رقم 128 لربط مدينة قربص. ويتواصل انجاز بناء جسور (20 وحدة) الممول من قبل البنك الإفريقي للتنمية.

تهيئة المسالك الريفية

يتواصل انجاز العديد من المشاريع ومنها أشغال تهيئة 151,7 كلم من المسالك الريفية بـ 6 ولايات ذات أولوية بتمويل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الإفريقي للتنمية. وانطلقت أشغال تهيئة 26,4 كلم بولايات بنزرت والكاف وجندوبة والمهدية.

دراسات خاصة بالطرقات

تواصل: دراسة تهيئة 650,3 كلم من الطرقات المرقمة بـ 13 ولاية ودراسة الطريق الحزامية الجنوبية لمدينة جندوبة (ط و 17 - ط و 6 - ط و 17 - ط و 6) و دراسة الطريق الحزامية الجنوبية لمدينة سيدي بوزيد (ط ج 125 - ط ج 83) ودراسة الطريق الحزامية الغربية لمدينة مدنين (ط و 1 - ط ج 113 - ط و 19 - ط و 1) ودراسة الطريق الحزامية لمدينة توزر (ط و 3 - ط و 3) ودراسة محول على مستوى تقاطع ط و 1 - ط ج 28 بولاية نابل ودراسة 3 محولات بالطريق الحزامية لمدينة سوسة وكذلك دراسة مضاعفة الطريق لجهوية 117 (ن ك 0-21) و ن ك (53-28.5) بولاية مدنين.

وانطلقت دراسة تهيئة ساحة باب سعدون والتقاطعات من رأس الطابية إلى ساحة باب سعدون ودراسة 912 كلم من المسالك الريفية.

ب - البرنامج الفرعي 2: "صيانة شبكة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية"

صيانة واستغلال شبكة الطرقات المرقمة

أشغال الصيانة الاعتيادية للطرق المرقمة التي تنجز على حساب نفقات التصرف تم انجازها بالكامل أما أشغال الصيانة الدورية للطرق المرقمة والجسور التي تنجز على حساب نفقات التنمية فتواصل انجاز برنامج 2018 الذي يشتمل على التغليف السطحي بالخرسانة الاسفلتية لـ 284,5 كلم والتغليف بطبقة مضاعفة 650,2 كلم و ردم الحواشي

البرنامج الأول: البنية التحتية للطرق

لـ 977,2 كلم وكذلك تغيير فواصل جسور وصيانة بعض المنشآت الفنية أما برنامج 2019 الذي يحتوي على صيانة 493 كلم من الطرق المرقمة بـ 24 ولاية منها 146,2 كلم تغليف بالخرسانة الاسفلتية و 179 كلم تغليف سطحي، فقد تم اعلان طلب العروض للتغليف السطحي والانطلاق في الأشغال غير أنه لم يتم اعلان طلب العروض بالنسبة للتغليف بالخرسانة الاسفلتية.

صيانة شبكة المسالك الريفية

أشغال الصيانة الاعتيادية للمسالك الريفية التي تنجز على حساب نفقات التصرف تم انجازها بالكامل أما الصيانة الدورية للمسالك الريفية التي تنجز على حساب نفقات التنمية فيتواصل الانجاز حيث انطلقت أشغال صيانة 341,6 كلم من المسالك بـ 24 ولاية.

اقتناء وصيانة معدات

تواصلت أشغال صيانة مرافق البطاحات بحرية لتسهيل العبور بين أجيم والجرف لمستعملي الطريق

تهيئة السلامة المرورية

انتهت أشغال تهيئة السلامة المرورية للطريق الوطنية 1 بين عروس وتهيئة السلامة المرورية للطريق الوطنية عدد 14 من ن ك 0 إلى ن ك 14,5 بولاية صفاقس

إصلاح أضرار الفيضانات

تواصل انجاز أشغال معالجة الأضرار الحاصلة على شبكة الطرق المرقمة والمسالك الريفية إثر الأمطار الاستثنائية التي تهاطلت يوم 22 سبتمبر 2018 بولاية نابل وتم اعلان طلبات العروض لإصلاح الأضرار الحاصلة خلال يومي 17 و 18 أكتوبر 2018 ببعض المناطق المختلفة (14 ولاية أخرى).

3- نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 :

1.3. تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

جدول عدد 3:

تنفيذ ميزانية البرنامج 1 "البنية التحتية للطرق" لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

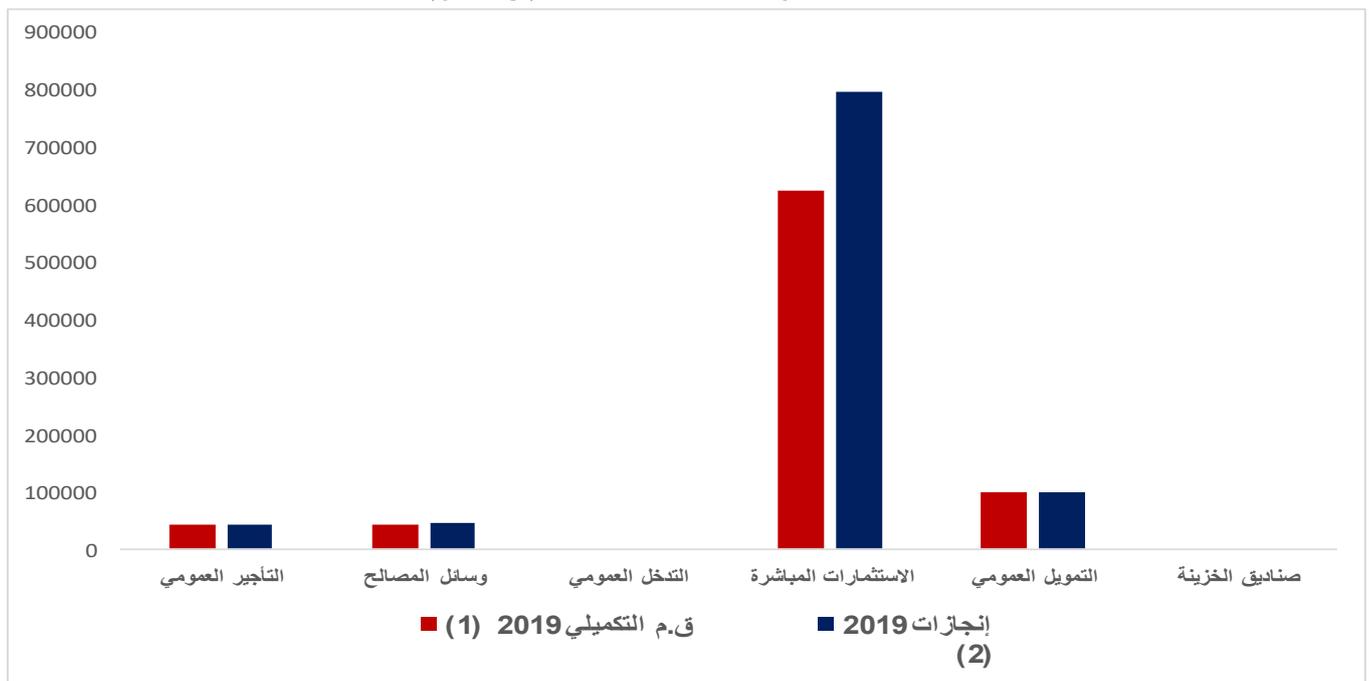
الوحدة: ألف دينار

البرنامج الأول: البنية التحتية للطرق

الانجازات مقارنة قـم التكميلي 2019		إنجازات 2019 (2)	قـم التكميلي 2019 (1)	قـم الأصلي 2019	الوامج والوامج الفرعية
نسبة الإنجاز % (1)/(2)	لمبلغ (1)-(2)				
101,7%	1 454	88 275,4	86 821	86 821	نفقات التصوف
100,2%	75	42 906,3	42 831	42 831	التأجر العمومي
103,1%	1 379	45 369,3	43 990	43 990	وسائل المصالح
0,0%	0	0,0	0	0	التدخل العمومي
123,8%	172 744	897 243,6	724 500	724 500	نفقات التنمية
127,7%	172 744	797 243,6	624 500	624 500	الاستثمارات المباشرة
122,7%	84 994	459 494,5	374 500	374 500	على الموارد العامة للمزانية
135,1%	87 749	337 749,1	250 000	250 000	على موارد القروض الخارجية الموظفة
100%	0	100 000	100 000	100 000	التمويل العمومي
100%	0	100 000	100 000	100 000	على الموارد العامة للمزانية
0,0%	0	0,0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0,0%	0	0,0	0	0	صناديق الخزينة
121,5%	174 198	985 519	811 321	811 321	المجموع العام للبرنامج دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

رسم بياني عدد 3:
مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج 1 "البنية التحتية للطرق" لسنة 2019
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)



البرنامج الأول: البنية التحتية للطرق

تضمنت ميزانية سنة 2019 الأصلية اعتمادات دفع بقيمة 811321 أد تنقسم إلى نفقات تصرف 86821 أد ونفقات تنمية 724500 أد ولكن نسبة الاستهلاك العامة فاقت قانون المالية الأصلي بـ 21,5%. بالنسبة لنفقات التنمية الاستثمارات المباشرة نسبة الاستهلاك فاقت قانون المالية بنسبة 27,7% ورغم هذا تجاوز بقيت متخلذات بحوالي 360 مليون دينار لفائدة المتعاملين مع الإدارة.

أما نفقات التصرف فتم استهلاكها بالكامل وبنسبة تفوق التقديرات الأصلية بـ 1,7%. وسائل المصالح نسبة الاستهلاك فاقت التقديرات الأصلية بـ 3,1% أما نفقات التأجير ففاقت التقديرات الأصلية بـ 0,2%.

جدول عدد 4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)

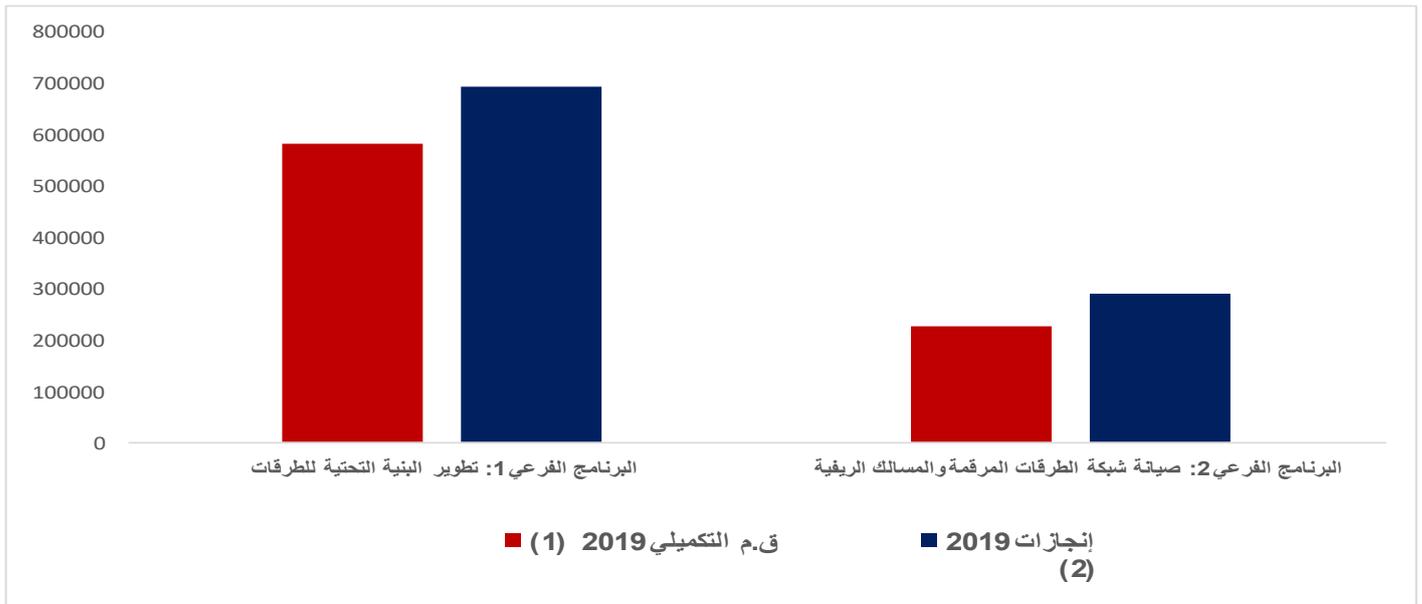
الوحدة: ألف دينار

بيان البرامج الفرعية	ق.م الأصلي 2019	ق.م التكميلي 2019 (1)	إنجازات 2019 (2)	الإنجازات مقارنة ق.م التكميلي 2019	
				المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
البرنامج الوعي 1: تطوير البنية التحتية للطرق	583 808	583 808	695 293	111 485	119,1%
البرنامج الوعي 2: صيانة شبكة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية	227 513	227 513	290 226	62 713	127,6%
المجموع	811 321	811 321	985 519	174 198	121,5%

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

رسم بياني عدد 4:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية لسنة 2019



يبين الجدول عدد 4 ويوضح الرسم البياني نسبة استهلاك البرنامج الفرعي 1 "تطوير البنية التحتية للطرق" التي فاقت التقديرات بـ 19,1% أما نسبة استهلاك البرنامج الفرعي 2 "صيانة شبكة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية" فاقت التقديرات بـ 27,6% مقارنة بقانون المالية الأصلي ويعود إلى نسق تقدم الأشغال إصلاح أضرار الفيضانات خاصة منها التي وقعت بولاية نابل.

2.3. تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

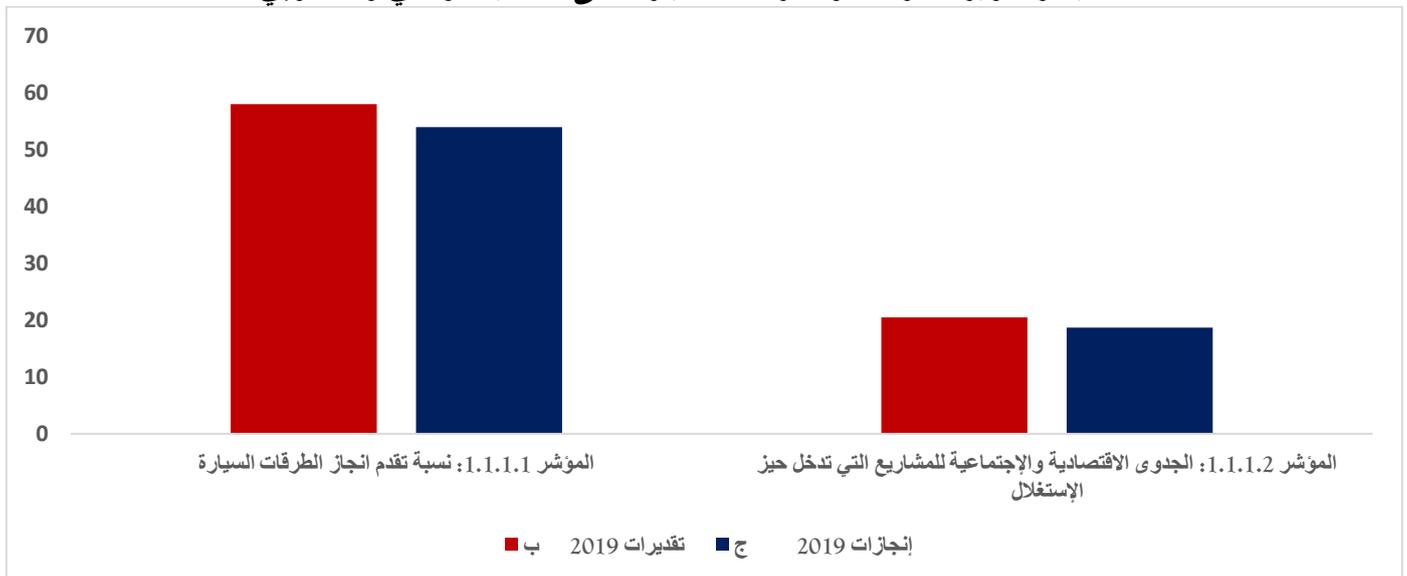
جدول عدد 5

مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف الإستراتيجي 1.1.1:
تنمية وتطوير الطرقات والطرقات السيارة على الصعيد الوطني والمغربي

مقارنة إنجازات 2019 بتقديرات 2019	مقارنة بين 2018 و2019		إنجازات 2019		تقديرات 2019		مؤشرات قياس الأداء	وحدة المؤشر	الهدف الإستراتيجي 1.1: تنمية وتطوير الطرقات والطرقات السيارة على الصعيد الوطني والمغربي
	م / ب %	م = ج - ب	أ / د %	د = ج - أ	ج	ب			
-0,1	-4,0	0,0	0,0	54	58	54	المؤشر 1.1.1.1: نسبة تقدم انجاز الطرقات السيارة	%	
-0,1	-1,8	0,0	-0,5	18,7	20,5	19,2	المؤشر 1.1.1.2: الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع التي تدخل حيز الإستغلال	%	

رسم بياني عدد 5

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف الإستراتيجي 1.1.1:
تنمية وتطوير الطرقات والطرقات السيارة على الصعيد الوطني والمغربي



جدول عدد 6

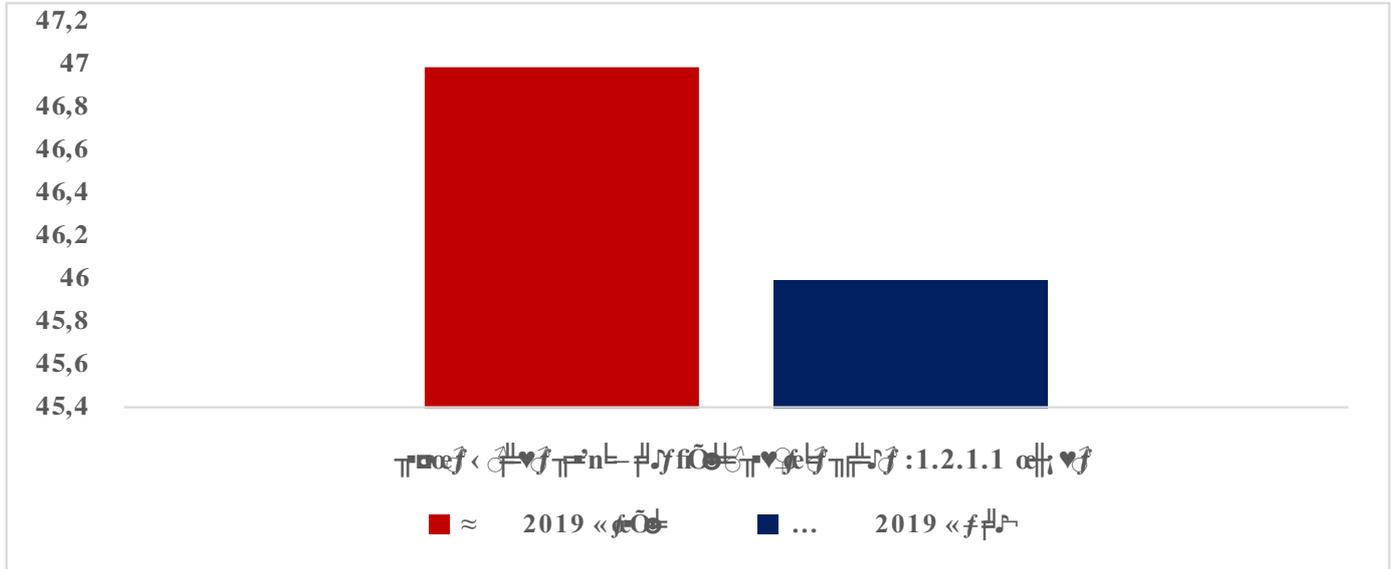
مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف الإستراتيجي 2.1.1:
تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرقات المرقمة

البرنامج الأول: البنية التحتية للطرق

مقارنة إنجازات 2019 بتقديرات 2019		مقارنة بين 2018 و2019		إنجازات 2019	تقديرات 2019	إنجازات 2018	وحدة المؤشر	مؤشرات قياس الأداء	الهدف الإستراتيجي : 2.1.1 : تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرقات المرقمة
م / ب %	م = ج - ب	أ/د %	د = ج - أ	ج	ب	أ			
-2,06%	-1,0	-1,0%	-0,5	46,03	47	46,5	%	المؤشر 1.2.1.1: النسبة التواكمية لتتقدم إنجاز تهيئة المسالك الريفية	

رسم بياني عدد 6

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف الاستراتيجي 2.1.1:
تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرقات المرقمة



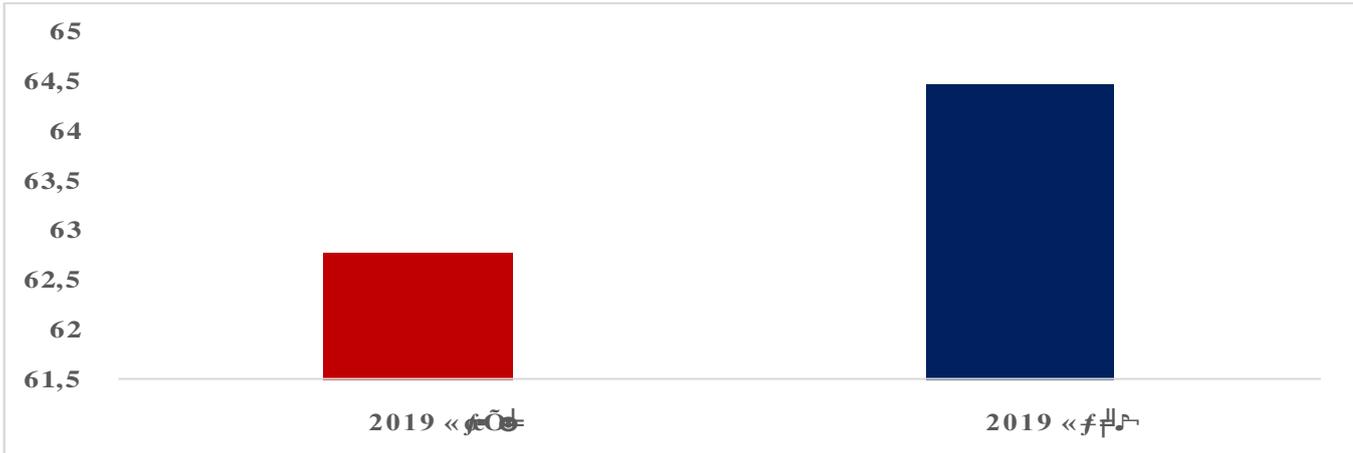
جدول عدد 7

مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف 1.2.1:
المحافظة على نوعية وجودة شبكة الطرقات

البرنامج الأول: البنية التحتية للطرق

مقارنة إنجازات 2019 بتقديرات 2019		مقارنة بين 2018 و2019		إنجازات 2019	تقديرات 2019	إنجازات 2018	وحدة المؤشر	مؤشرات قياس الأداء	الهدف الإستراتيجي 1.2.1: المحافظة على نوعية وجودة شبكة الطرقات
م / ب %	م = ج - ب	أ/د %	د = ج - أ	ج	ب	أ			
8,44%	5,30	3,03%	2,00	68,1	62,8	66,1	%	المؤشر: 1.1.2.1: مؤشر جودة شبكة الطرقات الموقمة	
*	*	*	*	*	*	*	%	المؤشر 2.1.2.1: مؤشر جودة الجسور	

رسم بياني عدد 7
مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف 1.2.1:
المحافظة على نوعية وجودة شبكة الطرقات



تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019

الهدف 1-1-1: تنمية وتطوير الطرقات والطرقات السيارة على الصعيد الوطني والمغربي

✓ المؤشر 1.1.1.1: النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرق السيارة

- تتواصل أشغال الطريق السيارة قابس - مدنين - رأس الجدير (بعض الأقسام انتهت) وانطلقت أشغال فتح حوزة مشروع الطريق السيارة الرابطة بين تونس وجملة، التي تهتم ولايات بن عروس (معمديتي المحمدية و مرناق) وزغوان (معمديات بنرمشاركة وزغوان والفحص وصواف والناظور) والقيروان (معمديات السبيخة والقيروان الشمالية والشبيكة وحفوز وحاجب العيون) وسيدي بوزيد (معمدية جملة).

✓ المؤشر 2.2.1.1: الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع التي تدخل حيز الاستغلال

بالنسبة للتقديرات تم اعتماد 7 مشاريع لتدخل حيز الاستغلال خلال 2019 ويبلغ معدل مردوديتها 19,4 % وهي مضاعفة الطريق المحلية 533 روادومضاعفة الطريق الوطنية 12 سوسة القيروان ومضاعفة الطريق الوطنية 4 زغوان

سليانة ومحول الطريق X – المخرج الغربي ومضاعفة الطريق الجهوية 133 (ط و 3 – زغوان) وسد الثغرات بالطريق الجهوية 47 (ن ك 16-27.9) بباجة.

من ضمن هذه الـ 7 مشاريع انتهت أشغال سد الثغرات بالطريق الجهوية 47 (ن ك 16-27.9) سليانة بالإضافة إلى مضاعفة الطريق الوطنية 12 سوسة القيروان (القسط 5) ومحول الطريق X – المخرج الغربي ليبلغ معدل المردودية لسنة 2019 18,7%. علما وأن المشاريع التي لم تنتهي خلال تصرف 2019 هي في طور متقدم من الانجاز.

الهدف 2.1.1: تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرقات المرقمة

✓ المؤشر 1.2.1.1: النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية

طول المسالك التي يعنى بها هذا المؤشر هي 1892 كلم وتختلف نسبة الإنجاز إلى حد ديسمبر 2019 حسب البرامج على النحو التالي:

- تهيئة 750 كلم من المسالك الريفية موزعة على 22 ولاية، تم تمويله بقرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (3)، بلغت نسبة الإنجاز 97,7%
- أشغال تهيئة 25 كلم مسلك جبل المغيلة لم تنطلق بعد أما تهيئة 30 كلم بمسلك جبل السمامة بولاية القصرين انتهت أشغال القسط 3 أما القسط 4 فبلغت نسبة الإنجاز 95 %
- تهيئة 310 كلم من المسالك الريفية موزعة على 14 ولايات ذات أولوية بلغت نسبة الإنجاز 96,2 %
- تهيئة 625 كلم من المسالك الريفية موزعة على 9 ولايات خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2016 بتمويل قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (4)، بلغت نسبة الإنجاز 83%
- أشغال تهيئة 151,7 كلم من المسالك الريفية بـ 6 ولايات ذات أولوية بلغت نسبة الإنجاز 75%

الهدف 1-2-1: المحافظة على نوعية وجودة شبكة الطرقات

✓ المؤشر 1.1.2.1: مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة

أشغال الصيانة الاعتيادية للطرق المرقمة التي تنجز على حساب نفقات التصرف تم انجازها بالكامل أما أشغال الصيانة الدورية للطرق المرقمة والجسور التي تنجز على حساب نفقات التنمية فتواصل انجاز التغليف السطحي بالخرسانة الاسفلتية لـ 284,5 كلم برنامج سنة 2018 وانطلقت التغليف السطحي للطرق المرقمة برنامج 2019.

✓ المؤشر 2.1.2.1: مؤشر جودة الجسور

لم يتم احتساب هذا المؤشر حاليا. يتم القيام بالدراسات الفنية لبعض الجسور لتحديد نوعية التدخل. كما سيتم اعداد بنك معلومات للجسور.

4- التوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء:

1.4. أهم الإشكاليات والنقائص

- نقص في اعتمادات الدفع لمشاريع التنمية مما قلص في نسق انجاز بعض المشاريع وعدم انطلاق أخرى، حيث بلغت المستحقات المتخلدة لمختلف المتعاملين مع الإدارة في مجال البنية التحتية للطرق بعنوان سنة 2019 حوالي 360 م.د.
- العديد من مشاريع المخطط الثالث عشر للتنمية لم تنطلق بعد لعدم توفر التمويل اللازم
- تعثر في انجاز بعض المشاريع نظرا لعدم تحرير الحوزة

2.4. الاقتراحات لتدارك الإشكاليات

- عند الشروع في ميزانية سنة 2020 تم إعطاء الأولوية لخلاص متخلدات سنة 2019 وبالتالي يتعين رصد اعتمادات الدفع الضرورية لضمان مواصلة انجاز أشغال المشاريع الجارية وتأمين انطلاق المشاريع الجديدة
- الترفيع في الاعتمادات المخصصة للصيانة
- البحث عن تمويل لمشاريع المخطط الثالث عشر للتنمية واتمام الدراسات الفنية الخاصة بالمشاريع
- التأكد من تحرير الحوزة قبل الشروع في الانجاز.

البرنامج الأول: البنية التحتية للطرق

- تقييم النقائص المسجلة على مستوى تطبيق أحكام قانون الانتزاع لسنة 2016 قصد تحسينه وتطوير أحكامه بالتنسيق مع الهياكل الأخرى المعنية.

البرنامج 2 حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي

رئيس البرنامج: السيد نجيب بن شيخة مدير المياه العمرانية

1. التقديم العام للبرنامج

يتكون برنامج حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي من برنامجين فرعيين هما:

- حماية المناطق العمرانية من الفيضانات
- حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية

وتتمثل استراتيجية مجال حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي أساسا فيما يلي:

- حماية المناطق العمرانية من الفيضانات والتي تركز أساسا على تنفيذ مخطط استراتيجي يتمثل في:
- إعداد برنامج سنوي لإنجاز مشاريع الحماية من الفيضانات إلى غاية 2020 وذلك بغرض إتمام تنفيذ المشاريع المبرمجة بالدراسة الإستراتيجية المنجزة للوسط والجنوب التونسي إضافة إلى المشاريع التي يتم إنجازها بالمناطق ذات الأولوية والتي هي عرضة أكثر من غيرها لخطر الفيضانات،
- العمل على تحيين هذه الدراسة إلى غاية سنة 2050 بهدف التوصل إلى حماية كامل مناطق تراب الجمهورية لفترة تواتر لا تقل عن 20 سنة،

- تعهد جميع منشآت الحماية المنجزة بالتنظيف والصيانة وذلك بصفة دورية.
- حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية: وترتكز أساسا على:
- إنجاز الدراسات والأشغال لمشاريع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري للمواقع ذات الأولوية،
- إنجاز الدراسات ومتابعة تنفيذ الأشغال المتعلقة بمشاريع موانئ الصيد البحري كصاحب منشأ مفوض.
- المساعدة الفنية للإدارات الجهوية لتحديد ومراجعة حدود الملك العمومي البحري وتجسيدها على أرض الواقع وذلك باستعمال آليات عملية خلال الفترة الممتدة بين 2016 و 2021،

2-1- تقديم البرامج الفرعية

يتكون برنامج حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي من برنامجين فرعيين وهما:

أ- البرنامج الفرعي 1: حماية المناطق العمرانية من الفيضانات

يعنى هذا البرنامج الفرعي بالتدخل لحماية المدن من خطر الفيضانات والحرص على الحفاظ على الأرواح البشرية والممتلكات والبنية الأساسية ويتم ذلك من خلال القيام بالأنشطة التالية:

- إعداد الدراسات لحماية المدن والتجمعات السكنية من الفيضانات،
- إنجاز مشاريع حماية المدن والتجمعات السكنية من الفيضانات،
- جهر وتنظيف قنوات الحماية من الفيضانات ومجاري المياه والأودية ذات الصلة،
- صيانة وتدعيم منشآت الحماية من الفيضانات.

ب - البرنامج الفرعي 2: حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية

يعنى هذا البرنامج الفرعي على القيام بالتدخلات اللازمة لحماية المنشآت البحرية والمناطق الساحلية الأكثر تعرضا للانجراف البحري ودعم وصيانة البنية الأساسية الساحلية والمينائية ويتم ذلك من خلال القيام بالأنشطة التالية:

- القيام بالدراسات اللازمة لصيانة الهياكل والمنشآت البحرية والمينائية وحماية المناطق والمنشآت المهتدة بالانجراف البحري،
- تنفيذ أشغال الحماية اللازمة وتهيئة وترميم وحماية الموانئ البحرية.
- متابعة عمليات تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري مع الإدارات الجهوية للتجهيز،
- متابعة رفع المخالفات المرتكبة على الملك العمومي البحري واتفاقاته من طرف الإدارات الجهوية الساحلية،

2-2- تقديم أهداف البرنامج

تتمثل الأهداف المؤمل تحقيقها بالنسبة لهذا البرنامج فيما يلي:

الهدف 1.1.2: التحكم في مياه السيول المتأتية من الأحواض الساكبة على مشارف المدن والتجمعات السكنية ووظيفة المنشآت المنجزة

الهدف 1.2.2: حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف وإحكام إنجاز المنشآت المينائية

2. تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج

1.1.2. أهم الإصلاحات والأهداف الاستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج

- متابعة وإعداد دراسات وأشغال مشاريع الحماية من الفيضانات بالعديد من المدن والتجمعات السكنية،
- تعهد وصيانة منشآت حماية المدن من الفيضانات المنجزة في الغرض،
- حماية جزء من الشريط الساحلي من الانجراف البحري،
- تركيز وتجهيز بعض المنشآت البحرية والمواني الترفيهية بصفة مباشرة،
- متابعة عمليات تحديد ومراجعة حدود الملك العمومي البحري وحمايته من الاعتداءات (الزحف العمراني) ببعض المناطق.

2.2. أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج

أ - البرنامج الفرعي 1: حماية المناطق العمرانية من الفيضانات

- إعداد دراسات لحماية المدن من الفيضانات (دراسة حماية تونس الكبرى من الفيضانات، دراسة حماية المناطق الشمالية والشرقية من الفيضانات، دراسة حماية نابل الكبرى من الفيضانات، دراسة حماية مناطق الوسط والشرق من الفيضانات...)
 - إنجاز مشاريع حماية المدن من الفيضانات (مشروع حماية تونس الكبرى من الفيضانات، مشروع حماية بعض مدن ولاية نابل من الفيضانات، مشروع حماية مدينة القيروان من الفيضانات...)
 - جهر وتنظيف العديد من المنشآت المنجزة في إطار حماية المدن من الفيضانات وذلك من خلال إبرام صفقات إطارية في الغرض (ولايات تونس الكبرى، ولاية باجة، ولاية سيدي بوزيد...)
- وقد ساهمت هذه المشاريع الكبرى في تزايد قيمة النفقات الخاصة بالبرنامج الفرعي من مخطط إلى آخر وذلك وفقا للجدول التالي:

المخطط	الفترة	القيمة الجملية أ.د
الثامن	1996-1992	32.000
التاسع	2001-1997	58.000
العاشر	2006-2002	96.000
الحادي عشر	2011-2007	71.000
الثاني عشر	2015-2012	92.000
المخطط المتحرك	2020-2016	285.800

ب - البرنامج الفرعي 2: حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية

- متابعة أشغال الموانئ البحرية: ميناء الصيد البحري بالشابة وميناء الصيد البحري ببزرت، وميناء الصيد البحري بسيدي منصور وميناء الصيد البحري بسيدي يوسف-قرقنة وميناء الصيد البحري بقابس وميناء الكتف وحومة السوق.....،
- صيانة الموانئ القديمة: ببزرت، غار الملح، الميناء البونيفي.....
- تهيئة بحيرة تونس الجنوبية ومشروع تيرورة بصفاقس،
- حماية الشريط الساحلي لمدن والمنستير والمهدية والشابة وبزرت وصفاقس من الانجراف البحري،

- استصلاح بحيرة بوغرارة بمدنين وسبخة بن غياضة بالمهدية.
- حماية جرف المنستير من الانجراف البحري.

3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019

1.3. تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

جدول عدد 3 :

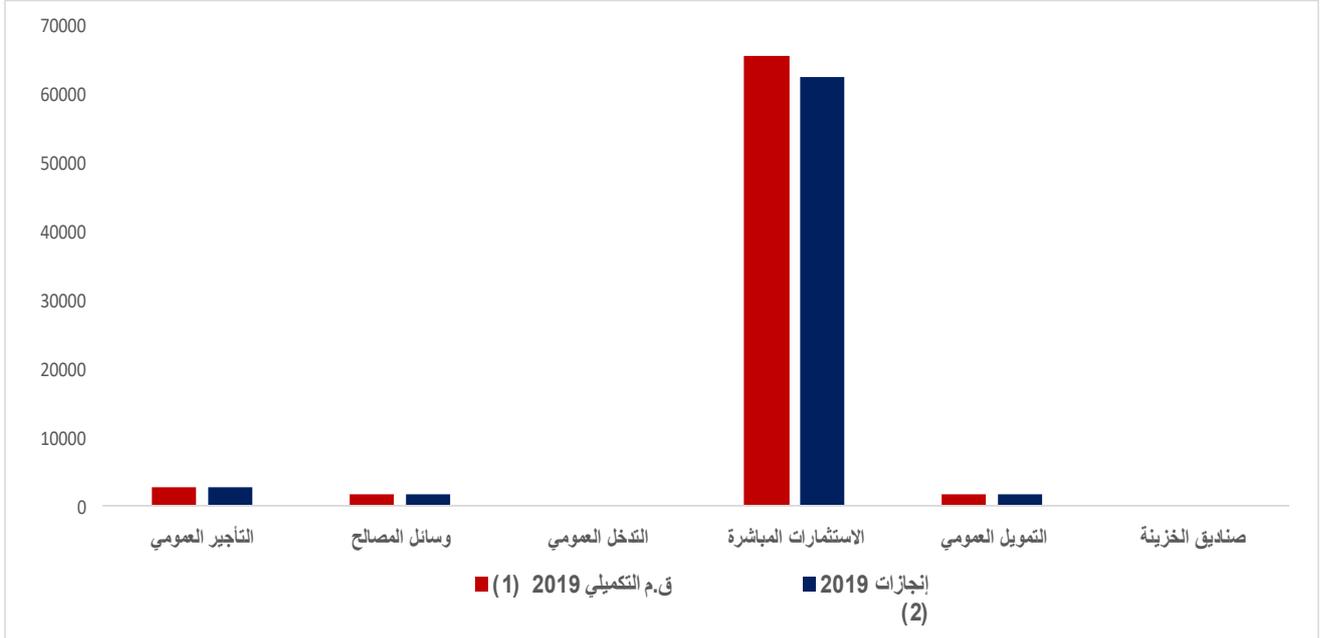
تنفيذ ميزانية البرنامج 2 لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج والبرامج الفرعية	ق.م الأصلي 2019	ق.م التكميلي 2019 (1)	إنجازات 2019 (2)	إنجازات مقارنة ق.م الاتكميلي 2019	
				المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (2) / (1)
نفقات التصرف	4 069	4 069	4 174	105	103%
التأجير العمومي	2 607	2 607	2 602,91	-4,10	99,8%
وسائل المصالح	1 569	1 569	1 570,87	1,87	100,1%
التدخل العمومي	0	0	0	0	0%
نفقات التنمية	67 300	67 300	64 174	-3 126	95,4%
الاستثمارات المباشرة	65 600	65 600	62 474	-3 126	95,2%
على الموارد العامة للميزانية	47 600	47 600	44 514	-3 086	93,5%
على موارد القروض الخارجية الموظفة	18 000	18 000	17 959,81	-40,19	99,8%
التمويل العمومي	1 700	1 700	1 700	0	100%
على الموارد العامة للميزانية	1 700	1 700	1 700	0	100%
على موارد القروض الخارجية الموظفة	0	0	0	0	0%
صناديق الخزينة	0	0	0	0	0%
المجموع العام للبرنامج دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	71 369	71 369	68 348	-3 128	95,8%

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

رسم بياني عدد: 3
مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرنامج 2 لسنة 2019
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)



-بلغت نسبة إنجاز النفقات الخاصة بوسائل المصالح 100% مقارنة بتقديرات سنة 2019 وهي تعتبر نسبة مرضية،
-بالنسبة للاستثمارات المباشرة على موارد الميزانية بلغت نسبة الإنجاز 95% مقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2019 ويعود ذلك إلى التأخير في إعلان طلبات عروض المشاريع التالية) نظرا لتأخر استكمال الدراسات الضرورية لإعداد ملف طلب عروض الأشغال):
أشغال حماية كرنيش بنزرت: قسط 1
أشغال حماية اجزاء من الشريط الساحلي بجبيناينة: قسط 3
حماية الفتحة الشمالية للمسطح المائي لسبخة بن غياضة.

جدول عدد: 4
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

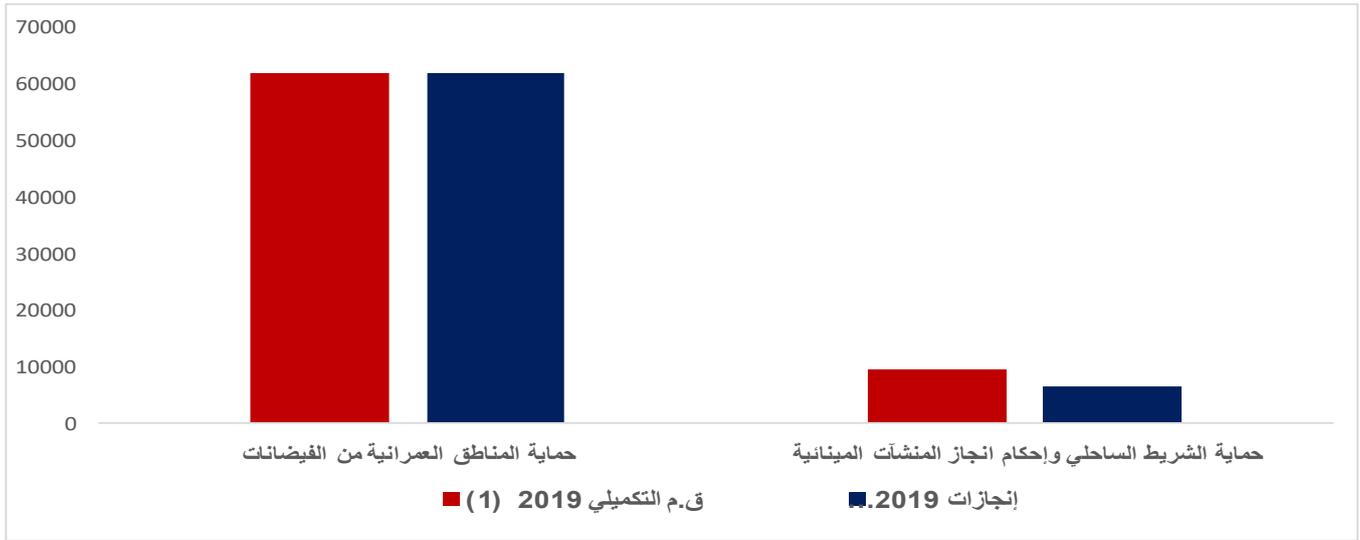
البرنامج الثاني: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي

بيان البرامج الفرعية	ق.م الأصلي 2019	ق.م التكميلي 2019 (1)	إنجازات 2019 (2)	إجازات مقارنة ق.م التكميلي 2019	
				المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز (1)/(2) %
حماية المناطق العمرانية من الفيضانات	62 040	62 040	62 070	30	100,0%
حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية	9 329	9 329	6 278	-3 051	67,3%
المجموع	71 369	71 369	68 348	-3 128	95,8%

- شهد البرنامج الفرعي 1 "حماية المناطق العمرانية من الفيضانات" نسبة إنجاز قدرت ب 100% مقارنة بتقديرات القيمة المالية لسنة 2019 وهي نسبة مرضية.
- أما بالنسبة للبرنامج الفرعي 2 "حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية" قدرت نسبة الإنجاز ب 66% مقارنة بتقديرات سنة 2019 ويعود هذا الفارق إلى تعذر إنجاز بعض المشاريع المرسمة على ميزانية 2019 نظرا لعدم استكمال الدراسات اللازمة.

رسم بياني عدد: 4

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية لسنة 2019



2.3 تقديم نتائج القدرة على الأداء وتحليلها

الهدف 1.1.2: التحكم في مياه السيول المتأتية من الأحواض الساكنة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة.

تقديم الهدف: تقوم إدارة المياه العمرانية سنويا بإعداد دراسات تمكننا من إنجاز عديد المشاريع بمختلف المدن والتجمعات السكنية المعرضة للفيضانات وذلك للتخفيف من حدتها وتأثيراتها المحتملة على الأرواح البشرية والممتلكات. وللحفاظ على مردودية المنشآت المنجزة في هذا الإطار وحتى تؤدي وظيفتها على أحسن وجه ودون عوائق، تقوم الإدارة بإعداد برامج لصيانة وتعهده هذه المنشآت مع تحديد نوعية التدخل الواجب القيام به.

تقديم الهدف: إعادة تحديد الملك العمومي البحري وذلك للمحافظة عليه وحماية الشريط الساحلي والتحكم في إنجاز المشاريع البحرية المفوضة.

* تم تعديل القيمة المستهدفة للطول الجملي للشريط الساحلي المعني بالحماية خلال البرنامج السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2018 وذلك بالرفع في القيمة المستهدفة من 12.5 كلم إلى 15.95 كلم باعتبار ادراج مشاريع مستعجلة جديدة وعليه فقد تم تحيين نسب الانجاز لسنوات المنقضية.

جدول عدد 5

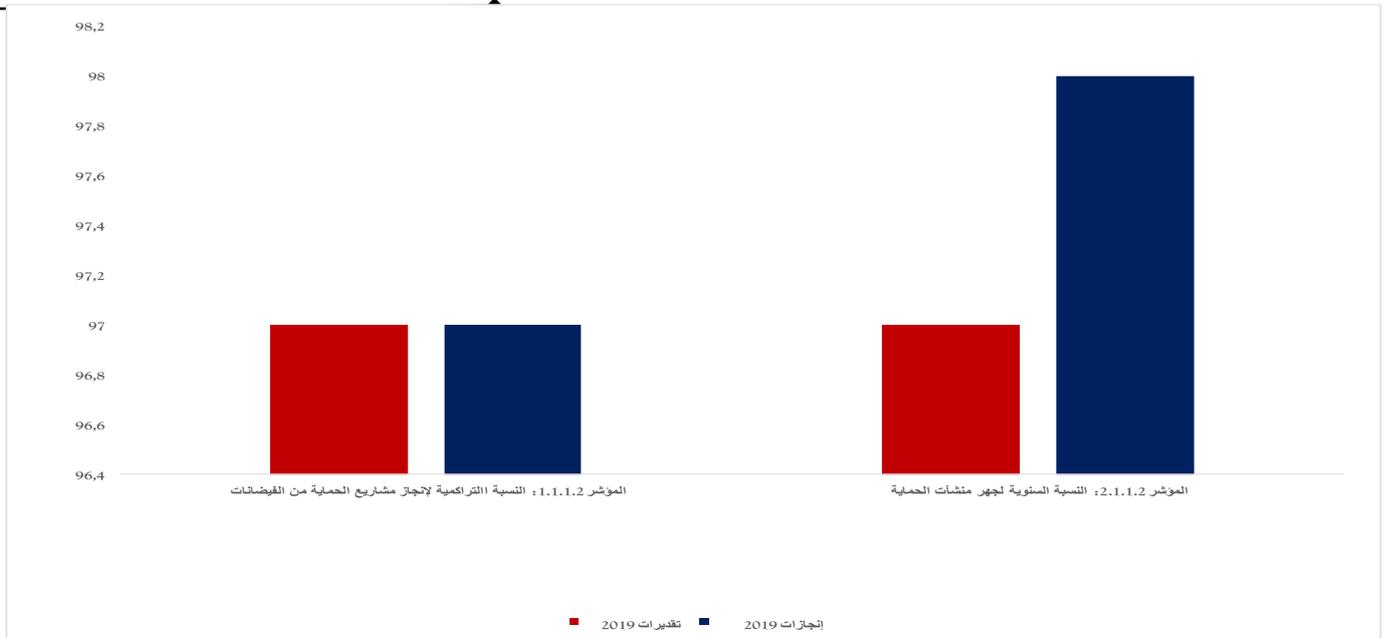
تقييم مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف الإستراتيجي 1.1.2:
التحكم في مياه السيلان المتأتية من الأحواض الساكنة على مشارف المدن والتجمعات السكنية
وضمن وظيفية المنشآت المنجزة

مقارنة إنجازات 2019 بتقديرات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		إنجازات 2019	تقديرات 2019	إنجازات 2018	وحدة المؤشر	مؤشرات قياس الأداء	الهدف الإستراتيجي 1.1.2: التحكم في مياه السيلان المتأتية من الأحواض الساكنة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمن وظيفية المنشآت المنجزة
	م = ج - ب	د / %						
0,00%	0	2,11%	97	97	95	%	المؤشر 1.1.1.2: النسبة التواكمية لإنجاز مشاريع الحماية من الفيضانات	
1,03%	1	0,00%	98	97	98	%	المؤشر 2.1.1.2: النسبة السنوية لجهز منشآت الحماية	

رسم بياني عدد 5

تقييم مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف الإستراتيجي 1.1.2:
التحكم في مياه السيلان المتأتية من الأحواض الساكنة على مشارف المدن والتجمعات السكنية
وضمن وظيفية المنشآت المنجزة

البرنامج الثاني: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي



جدول عدد 6

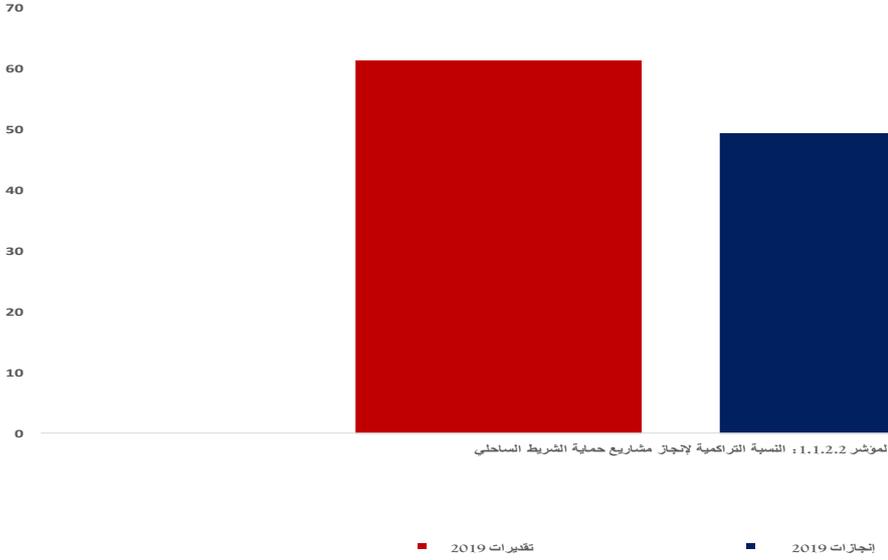
تقييم مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف الإستراتيجي 1.2.2: حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري وإحكام إنجاز المنشآت المينائية

مقارنة إنجازات 2019 بتقديرات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019		إنجازات 2019	تقديرات 2019	إنجازات 2018	وحدة المؤشر	مؤشرات قياس الأداء	الهدف الإستراتيجي 1.2.2: حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري وإحكام إنجاز المنشآت المينائية
	م = ج - ب	د / ج						
% م / ب	%	د = ج - أ						
- 19,38%	36,74%	13,30	49,5	61,4	36,2	%	المؤشر 1.1.2.2: النسبة التواكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي	
*	*	*	60,0	65	60	%	المؤشر 2.1.2.2: مستوى الأداء الفني للمشاريع المنجزة	

رسم بياني عدد 6

تقييم مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف 2.2.2: حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري وإحكام إنجاز المنشآت المينائية

البرنامج الثاني: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي



تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019

الهدف 1.1.2: التحكم في مياه السيول المتأتية من الأحواض الساكبة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة

المؤشر 1.1.1.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع الحماية من الفيضانات

سجل هذا المؤشر نسبة تقدم بحوالي 100% مقارنة بتقديرات سنة 2019 حيث تم الانتهاء من إنجاز 5 مشاريع من جملة المشاريع التي كان من المؤمل إتمامها خلال سنة 2019 وهي مشاريع حماية المدن التالية من الفيضانات:

- مدينتي برقر وسليانة: انطلقت أشغال ان بتكلفة ناهزت 3 م.د.
- المنطقة الغربية لتونس الكبرى - قسط 2: بتكلفة ناهزت 36.2 م.د.
- مدينة بني حسان: بتكلفة ناهزت 3 م.د.
- مدينة المزطورية بتكلفة ناهزت 800 ألف دينار.
- استكمال أشغال حماية مدينة المطوية: 1.2 م.د.

المؤشر 2.1.1.2: النسبة السنوية لجهز منشآت الحماية

سجل هذا المؤشر نسبة إنجاز تساوي 101% بالنسبة لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات وهي نسبة مرضية على اعتبار تحقيق نسبة أكثر من المتوقعة. ويعود ذلك إلى تسجيل كميات أمتار أكثر مقارنة بالتوقعات وبالتالي ضرورة التدخل لتعهد منشآت أخرى بالصيانة وإعادة التدخل في البعض الآخر.

الهدف 2.2.2: حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري وإحكام إنجاز المنشآت المينائية.

المؤشر 1.2.2.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي

تم ترسيم 17 مشروع ضمن ميزانية 2019 وما قبلها مفصلة كما يلي:

- ميزانية 2014 وما قبلها:
 - إعادة بناء صقالة رادس
 - ترميم منشأة حماية بمنطقة الإبر بطبرقة
 - حماية جزء من الشريط الساحلي بحومة السوق- جربة.
- ميزانية 2015:
 - حماية جزء من الشريط الساحلي بالقراطن

- حماية جزء من الشريط الساحلي بالمأمونية
 - حماية جزء من الشريط الساحلي بهرقلة
 - فتح المسطح المائي لسبخة بن غياضة بالمهدية
 - ميزانية 2016:
 - حماية شواطئ جبنيانة بصفاقس
 - حماية جزء من الشريط الساحلي بسلقطة
 - ميزانية 2017:
 - حماية جزء من الشريط الساحلي بالمهدية الشمالية - قسط 4.
 - ميزانية 2018:
 - أشغال حماية جزء من الشريط الساحلي ببني فتايل- جرجيس قسط 1
 - أشغال حماية اجزاء من الشريط الساحلي بجبنيانة: قسط 2
 - أشغال حماية شواطئ طبرقة من خلال ترميم منشأة الحماية
 - أشغال حماية فلاز المنستير - القسط 3
 - ميزانية 2019:
 - أشغال حماية كرنيش بنزرت: قسط 1
 - أشغال حماية اجزاء من الشريط الساحلي بجبنيانة: قسط 3
 - حماية الفتحة الشمالية للمسطح المائي لسبخة بن غياضة.
 - وقد تمت برمجة 06 مشاريع خلال سنة 2019 وهي:
 - أشغال حماية جزء من الشريط الساحلي ببني فتايل- جرجيس قسط 1
 - أشغال حماية شواطئ طبرقة من خلال ترميم منشأة الحماية
 - أشغال حماية فلاز المنستير - القسط 3
 - أشغال حماية كرنيش بنزرت: قسط 1
 - أشغال حماية اجزاء من الشريط الساحلي بجبنيانة: قسط 3
 - حماية الفتحة الشمالية للمسطح المائي لسبخة بن غياضة.
- وقد سجل هذا المؤشر تقدما بنسبة 80.6% مقارنة بتقديرات سنة 2019 حيث كان من المنتظر حماية 61.4 % من الشريط الساحلي الجملي المبرمج للحماية إلا أنه لم يتم حماية إلا 49.5 % ويعود أساسا إلى:
- تمت حماية 6.7 كلم في السنوات السابقة لسنة 2019.
- كان من المتوقع حماية 3.1 كلم إلا أنه تمت حماية ما يقارب 1.2 كلم مفصلة كما يلي:
- بالنسبة لمشروع حماية شواطئ طبرقة من خلال ترميم منشأة الحماية فقد تم انجاز ما يقارب 45% من الأشغال أي ما يعادل حماية 1200 م من مجموع 2500 م التي سيتم حمايتها بإنجاز المنشأة، سنة 2019.
- بالنسبة لمشروع حماية كرنيش بنزرت: قسط 1: تم اعطاء الإذن ببدء الأشغال منذ اكتوبر 2019 إلا أن العواصف الحاصلة في شهر نوفمبر أدت إلى تدهور حالة الكرنيش مما استدعى بعض التغييرات في الأشغال وتعطل انجاز الأمثلة التنفيذية.
- أما بما يتعلق بمشاريع: أشغال حماية جزء من الشريط الساحلي ببني فتايل- جرجيس قسط 1 فقد تم اعلان طلب العروض غير مثمر وعليه تم تأجيل المشروع لسنة 2020 ليتم في انجاز جميع الأشغال في صفقة واحدة دون تجزئتها.
- أشغال حماية الفتحة الشمالية للمسطح المائي لسبخة بن غياضة: أظهرت مخرجات الدراسة أن تكلفة المشروع تتعدى الاعتمادات المتوفرة وعليه تم طلب اعتمادات اضافية بعنوان سنة 2020 وبالتالي تم تأجيل انجاز الأشغال إلى سنة 2020.
- أشغال حماية فلاز المنستير - القسط 3: تم بدء الأشغال في سبتمبر 2019 وهو بصدد القيام بالأشغال التحضيرية: نسبة تقدم الأشغال: 5%
- أشغال حماية اجزاء من الشريط الساحلي بجبنيانة: قسط 3: فلم يتم الانطلاق فيها سنة 2019 نظرا لعدم استكمال الدراسات اللازمة لإعلان طلب العروض

المؤشر 2.2.2.2: مستوى الأداء الفني للمشاريع المنجزة في إطار احكام إنجاز المشاريع المفوضة

تم اعتماد هذا المؤشر سنة 2019 عوضا عن مؤشر "النسبة التراكمية لتنفيذ المخطط المديرى لمواني الصيد البحرى". تم الانتهاء من 3 مشاريع سنة 2017 تندرج ضمن المشاريع المفوضة من قبل وزارة الفلاحة وهى كالاتى:

- أشغال توسعة ميناء الكتف
 - أشغال تهيئة وترميم ميناء الشابة
 - مشروع توسيع ميناء بنزرت.
 - وكان من المنتظر انتهاء أشغال 02 مشاريع فى 2018 وهى:
 - أشغال حماية ميناء قابس
 - أشغال إنجاز ميناء سيدي منصور
- إلا أنه لم يتم استلامها وإيقاف أشغالها لمدة من الزمن لاختلاف مع المجتمع المدني على بعض التفاصيل فى إنجاز مكونات المشروع.
- وبذلك لم يتم استلام أى مشروع وقتيا سنة 2019. وعليه فإن قيمة المؤشر لا يمكن احتسابها.

4- التوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء

1.4 أهم الإشكاليات والنقائص

- طلب عروض غير مثمر
- تعطل بعض المشاريع بسبب فسخ عقود صفقات وتعرض شبكات بعض المستلزمين العموميين لمسار المنشآت المبرمج إنجازها.
- صعوبات فى الإنجاز خاصة بالمقاول (نقص فى اليد العاملة المؤهلة، عدم توفر المواد فى بعض الأحيان...)
- توقف الأشغال بسبب مشاكل عقارية أو اجتماعية (تعرض المواطنين للأشغال)

2.4 الاقتراحات لتدارك الإشكاليات

- حث المقولة على التسريع فى نسق الإنجاز،
- الإسراع فى نسق إعداد الدراسات وإتمامها قبل برمجة المشاريع الخاصة بها،
- تعيين مكاتب دراسات لمراقبة الأشغال لجميع المشاريع وذلك لمساندة الإدارة فى متابعة الأشغال،
- تحرير مسار المشروع قبل الانطلاق فى الأشغال،
- تركيز منظومة معلوماتية على المستوى الوطنى تأخذ بعين الاعتبار مثال التعبئة الخاص بالمقاول
- تحيين أمثلة شبكات مختلف المتدخلين العموميين وإدراجها ضمن منظومة معلوماتية.

رئيس البرنامج: السيد نجيب السنوسي مدير عام الإسكان

1- التقديم العام للبرنامج

يختص هذا البرنامج برسم سياسة عمومية تضم ثلاثة برامج فرعية التهيئة الترابية والتعمير والإسكان وهي من المحاور الإستراتيجية لمهمة التجهيز والتي تتميز بطابعها الأفقي ونظرتها الشاملة وترابطها الوثيق ببقية القطاعات الحيوية (الأنشطة الاقتصادية والاتصال والنقل...)

وتتمثل استراتيجية هذا البرنامج في إحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني بهدف إرساء تنمية مستدامة عادلة ومتوازنة وشاملة بين الجهات وإرساء تخطيط حضري مستدام للمدن والتجمعات الريفية والنهوض بالسكن الاجتماعي والميسر.

ويهدف هذا البرنامج إلى:

- إحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني بهدف إرساء تنمية مستدامة عادلة ومتوازنة وشاملة بين الجهات،
- إرساء تخطيط حضري مستدام للمدن والتجمعات الريفية،
- النهوض بالسكن الاجتماعي وتدعيم النسيج الحالي.

1.1 تقديم البرامج الفرعية

أ- البرنامج الفرعي 1: التهيئة الترابية

تمثل التهيئة الترابية جملة الاختيارات والتوجهات والإجراءات التي يتم ضبطها على المستوى الوطني أو الجهوي لتنظيم استعمال المجال الترابي وضمان التناسق في تركيز المشاريع الكبرى للبنى الأساسية والتجهيزات العمومية والتجمعات السكنية وفق نظرة بعيدة المدى تأخذ في الاعتبار الخصوصيات الوطنية وإحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني.

وتتمثل التوجهات الكبرى للتهيئة الترابية في:

- تدعيم التنمية الجهوية الشاملة والمتوازنة من أجل تقليص الفوارق بين الجهات وتنويع القاعدة الاقتصادية بها والعمل على استكشاف الفرص التي تتيحها مختلف الجهات والأقطاب الاقتصادية،
- تدعيم اللامركزية من خلال إعادة توزيع الأدوار بين مختلف المتدخلين على المستوى الوطني والجهوي والمحلي وإعطاء صلاحيات أكبر للجهات والجماعات المحلية،
- تدعيم البنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى بالجهات الداخلية للبلاد،
- دعم الاندماج في الاقتصاد العالمي وفي الفضاء المغاربي والرفع من القدرة التنافسية للتراب الوطني،
- الارتقاء بمراكز الولايات إلى أقطاب عمرانية فاعلة وقادرة على جلب الاستثمارات الوطنية والخارجية والنهوض بالمدن الصغرى والمتوسطة،
- إحكام استغلال الموارد الطبيعية المحدودة قصد تحقيق استدامة التنمية،
- تطوير آليات المتابعة الفنية لاستعمالات المجال الترابي اعتمادا على التقنيات الحديثة في مجال الجغرافيا الرقمية وبنوك المعطيات وتقنيات الاتصال الحديثة وتدعيم البحث العلمي والتكوين في هذا المجال.

ب- البرنامج الفرعي 2: التعمير

تمثل التهيئة العمرانية عنصراً من العناصر الفاعلة في تنظيم استعمال المجال الترابي على مستوى المدن والبلديات والتجمعات السكنية الريفية. وتندرج التوجهات الكبرى للتهيئة العمرانية في إطار تحقيق تنمية عمرانية عادلة ومستدامة للمدن والتجمعات السكنية تهدف إلى:

- تكريس مبادئ التنمية المستدامة في التخطيط العمراني للمدن والتجمعات السكنية،
- التوجه نحو إرساء تعميم يضمن العدالة الاجتماعية،
- دعم اللامركزية وضممان مشاركة أوسع للمجتمع المدني في إعداد مشاريع التهيئة ومتابعة تنفيذها،
- دعم الشراكة مع القطاع الخاص في إنجاز البرامج ذات المصلحة العامة.

ج - البرنامج الفرعي 3: الإسكان

تتمثل استراتيجية البرنامج الفرعي الإسكان بصفة عامة في إيجاد آليات لمساعدة الفئات الضعيفة ومتوسطة الدخل على توفير مساكن لائقة ومقاسم بأسعار مدروسة من جهة وبتوفير وسائل النهوض بالسكن القائم وبتهيئة الأحياء السكنية وإدماجها في حدود الإمكانيات المتاحة من جهة أخرى وذلك من خلال الخطوط العريضة والتوجهات الكبرى التي تم رسمها في الإستراتيجية الوطنية للسكن والتمثلة بالأساس في:

- القيام بالدراسات التي من شأنها تطوير السياسة السكنية ودعم وتجسيم التوجهات نحو البناء المستديم والتقنيات الحديثة والضغط على الكلفة وتطوير الموارد البشرية،
- القيام بالدراسات المتعلقة بصيانة الرصيد العقاري القائم وضممان ديمومته واستصلاح النسيج العمراني القديم،
- رصد المعطيات واستنتاج المؤشرات الخاصة بقطاع السكن،
- إرساء منظومة تشريعية متكاملة تستجيب لكل المتغيرات وقابلة للتحيين الدوري كلما اقتضت الضرورة ذلك.
- وضع برامج سكنية تستجيب لحاجيات كل الفئات الاجتماعية وخاصة ذوي الدخل المحدود والمتوسط،
- وضع برامج ومشاريع تهدف إلى إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها،
- إرساء منظومة تمويل متنوعة ومتكاملة تستجيب لمختلف فئات المجتمع وتتطور مع مختلف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد،
- المحافظة على الرصيد السكني القائم بوضع البرامج والآليات العملية والتشريعية والخيارات الفنية والمالية لتحسين السكن القديم وإعادة توظيفه،
- تحسين الظروف السكنية والمحيط العمراني من خلال بعث برامج التدخل بالأحياء الشعبية.

يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى النهوض بالسكن الاجتماعي والميسر والتصدي لظاهرة البناء الفوضوي وتحسين ظروف العيش من خلال البرامج التالية:

- المساكن الممولة عن طريق صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء:

في إطار تحسين مردودية صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء تم إصدار الأمر الحكومي عدد 1126 لسنة 2016 تضمن العديد من الإجراءات التي من شأنها:

- تمويل اقتناء قطعة أرض صالحة للبناء.
- تمويل توسعة أو بناء مسكن.
- تمويل اقتناء مسكن منجز من قبل باعث عقاري مصادق عليه.

يتمتع بالتمويلات التي يقدمها صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء فئات الأجراء تم تصنيفهم على النحو التالي :

فئة 1: الأجر الشهري الخام باعتبار كافة المنح يتراوح بين الأجر الأدنى المهني المضمون ومرتين ونصف هذا الأجر.

فئة 2: الأجر الشهري الخام باعتبار كافة المنح يتراوح بين مرتين ونصف الأجر الأدنى المهني المضمون وثلاث مرات ونصف هذا الأجر.

فئة 3: الأجر الشهري الخام باعتبار كافة المنح يتراوح بين ثلاث مرات ونصف الأجر الأدنى المهني المضمون وأربع مرات ونصف مرات هذا الأجر.

- البرنامج الخاص للسكن الاجتماعي:

طبقاً لأحكام الأمر عدد 1224 لسنة 2012 المؤرخ في 10 أوت 2012 وعلى جميع النصوص التي نقحتة وتمتمتة وخاصة الأمر الحكومي عدد 460 لسنة 2015 المؤرخ في 09 جوان 2015، بهدف البرنامج الخاص للسكن الاجتماعي إلى توفير سكن لائق للفئات الاجتماعية ذوي الدخل المحدود وذلك من خلال:

- إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها، وتنتفع بهذا البرنامج الفئات الاجتماعية التي تشغل مسكناً بدائياً ولا تملك محلاً قابلاً للسكنى.

- بناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم، وتنتفع بهذا البرنامج العائلات التي لا تملك عقاراً معداً للسكنى ولا يفوق دخلها العائلي الشهري الخام ثلاث مرات الأجر الأدنى المهني المضمون.

برنامج المسكن الأول:

- يهدف هذا البرنامج إلى مساعدة العائلات متوسطة الدخل على تمويل اقتناء مساكن منجزة من قبل الباعثين العقاريين المرخص لهم ومن قبل الخواص من غير الباعثين العقاريين وذلك بتوفير التمويل ذاتي في حدود 20% من الثمن الجملي للمسكن، تسند للمنتفع في شكل قرض ميسر على ميزانية الدولة بنسبة فائض في حدود 2% يسدد على مدة سداد القرض البنكي ناقص مدة إمهال بخمس سنوات. وينتفع بهذه القروض العائلات التي يتراوح دخلها العائلي الشهري الخام بين 4,5 و 12 مرة الأجر الأدنى المهني المضمون، والأفراد التي يتراوح دخلهم الشهري الخام بين 4,5 و 10 مرات الأجر الأدنى المهني المضمون.

- برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية:

تبعاً للتشخيص الذي قامت مصالح وكالة التهذيب والتجديد العمراني سنة 2011 حول وضعية الأحياء السكنية بمختلف ولايات الجمهورية تبين وجود حوالي 1400 حيا شعبياً تتطلب التدخل من أجل تأهيلها وتجهيزها بمختلف المرافق قصد الاستجابة لتطلعات الفئات الاجتماعية التي تقطنها وتحسين ظروف عيشها.

1- برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جيله الأول:

تم إقرار برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جيله الأول خلال سنة 2012. ويتضمن البرنامج التدخل في 155 حيا موزعة على كافة ولايات الجمهورية بكلفة تقدر بـ 611 مليون دينار موزعة كالتالي:

- ميزانية الدولة: 211,5 مليون دينار.
 - تمويلات خارجية: 399,5 مليون دينار أي 157,140 مليون أورو موزعة كالتالي:
 - قرض من الوكالة الفرنسية للتنمية: 30 مليون أورو
 - هبة من الإتحاد الأوروبي: 57,14 مليون أورو (30 مليون أورو في إطار الاتفاقية الأصلية و 27,140 مليون أورو في إطار الاتفاقية الخاصة بالتوسعة)
 - قرض من البنك الأوروبي للاستثمار: 70 مليون أورو
- ويهدف البرنامج إلى التدخل في:
- البنية الأساسية: من خلال تعبيد الطرقات ومد قنوات تطهير المياه المستعملة وقنوات صرف مياه الأمطار وتركيز شبكة التوزيع العمومي،
 - تحسين السكن.
 - التجهيزات الجماعية: من خلال بناء فضاءات متعدّد الاختصاصات وملاعب بالأحياء
 - التجهيزات الاقتصادية: من خلال بناء فضاءات صناعية داخل الأحياء المعنية.
 - من المنتظر استكمال المشروع موفي سنة 2021.

2- برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جيله الثاني:

البرنامج الثالث: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

تبعاً للنسق المرضي لإنجاز برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جيلها الأول ولول الأثر الإيجابي للمشاريع المنجزة على تحسين ظروف عيش متساكني هذه الأحياء، تمت المصادقة بمخطط التنمية على إنجاز برنامج جديد لتهذيب وإدماج الأحياء السكنية (جيل ثاني) للاستجابة لجزء قليل من حاجيات التهذيب، بنفس مكونات الجزء الأول مع إضافة إنجاز تقسيمات اجتماعية متاخمة للأحياء القائمة التي سيقع التدخل لتهيئها لاحقاً ومن خلال هذه المقاربة الوقائية، تسعى المهمة إلى إيجاد الحلول الاستباقية للحد من ظاهرة البناء الفوضوي وستوفر مؤسسات عمومية هذه التقسيمات ويتمثل البرنامج في التدخل في 146 حياً وبكلفة 635 مليون دينار موزعة على كافة ولايات الجمهورية .

3-برنامج تعصير الطرقات داخل المناطق البلدية:

تم إحداث هذا البرنامج في إطار تنفيذ توصيات السيد رئيس الحكومة المعلن عنها يوم 28 سبتمبر 2016، حيث يهتم في مرحلته الأولى التدخل لفائدة 72 بلدية بحساب 3 بلديات من كل ولاية (بلدية كبرى – متوسطة – صغرى) لتأهيل حوالي 672 كم من الطرقات بكلفة تقدر بـ 216 مليون دينار وقد تم تكليف وكالة التهذيب والتجديد العمراني بإنجاز المشروع بموجب اتفاقية أبرمت في الغرض بتاريخ 17 فيفري 2017.

4- التدخل لتهذيب وتجديد المدن العتيقة في إطار برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة بتونس :

في إطار العناية بالنسيج العمراني القديم من خلال تهذيب وتجديد المشهد العمراني وتنشيط الدورة الاقتصادية والاجتماعية بالمدن العتيقة، تم إقرار برنامج للتدخل في المدن القديمة بالتعاون مع وزارة الشؤون المحلية والبيئة والممولين الخارجيين (UE-BEI-AFD-)، وقد تمت المصادقة في مخطط التنمية الاجتماعي والاقتصادي للفترة 2016-2020 على التدخل في 10 مدن من خلال القيام بعملية التشخيص وتحديد أولويات التدخل والقيام بالدراسات المعمقة في الشأن.

2.1 تقديم أهداف البرنامج

تتمثل أهداف البرنامج 3 فيما يلي:

- الهدف 1-1-3: تنظيم المجال الترابي الوطني والجهوي لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة،
- الهدف 1-2-3: تدعيم تخطيط عمراني استراتيجي ومستدام والتحكم في التوسعات العمرانية،
- الهدف 1-3-3: النهوض بالسكن الاجتماعي والميسر والتصدي لظاهرة البناء الفوضوي.

2- نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019

1.2 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد 3:

تنفيذ ميزانية البرنامج 3 لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

البرنامج الثالث: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

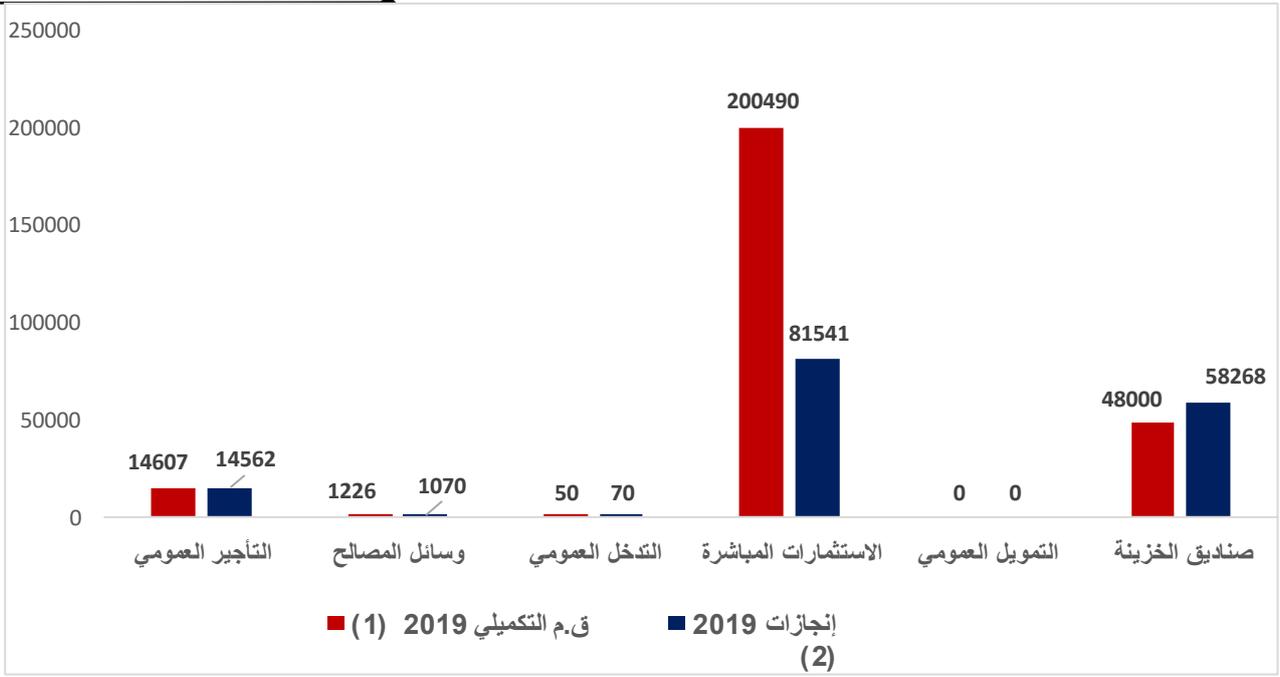
البرامج والبرامج الفرعية	ق.م الأصلي 2019	ق.م التكميلي 2019 (1)	إنجازات 2019 (2)	الإنجازات مقارنة ق.م التكميلي 2019	
				نسبة الإنجاز % (1)/(2)	البلغ (1) - (2)
نفقات التصرف	15 883	15 883	15 701	98,9%	- 182
التأجير العمومي	14 607	14 607	14 561	99,7%	- 46
وسائل المصالح	1 226	1 226	1 070	87,3%	- 156
التدخل العمومي	50	50	70	140,0%	20
نفقات التنمية	200 490	200 490	81 972	40,9%	- 118 518
الاستثمارات المباشرة	200 490	200 490	81 972	40,9%	- 118 518
على الموارد العامة للمزانية	83 490	83 490	55 823	66,9%	- 27 667
على القروض الخارجية الموظفة	117 000	117 000	26 149	22,3%	- 90 851
التمويل العمومي	0	0	0	0,0%	0
على الموارد العامة للمزانية	0	0	0	0,0%	0
على موارد القروض الخارجية الموظفة	0	0	0	0,0%	0
صناديق الخزينة	48 000	48 000	58 268	121,4%	10 268
المجموع العام للبرنامج دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	264 373	264 373	155 941	59,0%	- 108 432

رسم بياني عدد 3:

مقارنة بين تقديرات (ق.م تكميلي وإنجازات ميزانية البرنامج لسنة 2019
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرنامج الثالث: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان



بلغت اعتمادات الدفع المنجزة لبرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان 155528 ألف دينار ما يمثل 59% من مجموع الاعتمادات المرسمة لسنة 2019 وذلك كما يلي:

* بالنسبة لنفقات التصرف تم إنجاز 99% من الاعتمادات المرسمة والمقدرة بـ 15883 ألف دينار

* بلغت إنجازات نفقات التنمية 81972 ألف دينار أي بنسبة 41% من مجموع التقديرات لسنة 2019 موزعة بين 67% على الموارد العامة للميزانية و 22% على القروض الخارجية الموظفة ويعود ذلك للأسباب التالية:

- بالنسبة للإدارة العامة للإسكان:

* تم صرف 30400 ألف دينار نفقات تنمية على ميزانية الدولة.

* سيقع تسوية النفقات على القروض الخارجية البالغة قيمتها 12606 ألف دينار (في طور الإنجاز)

* بلغت إنجازات صناديق الخزينة 58268 ألف دينار أي بنسبة 121% من الاعتمادات المرسمة لسنة 2019 والمقدرة بـ 48000 ألف دينار ويعود هذا للأسباب التالية:

- تم ترسيم 38 مليون دينار بصندوق النهوض بالسكن لفائدة الأجراء وتم صرف 12456 ألف دينار عن طريق ضخ الاعتمادات من موارد الصندوق نتيجة لارتفاع الطلبات.

- تم ترسيم 10 مليون دينار بالصندوق الوطني لتحسين السكن وتم صرف 12456 ألف دينار وذلك بعد فتح اعتمادات إضافية بقيمة 5 مليون دينار لتحسين 1000 مسكن للعائلات المعوزة تنفيذا لقرار السيد رئيس الحكومة المعلن عنه بتاريخ 05 جانفي 2019 على إثر الزيارة الميدانية التي أداها لمعتدية عين دراهم.

- بالنسبة للبرنامج الخاص للسكن الاجتماعي:

- بلغت اعتمادات الدفع المنجزة على نفقات التنمية 47856 ألف دينار موزعة بين 22138 ألف دينار على الموارد العامة للميزانية و 25718 ألف دينار على القروض الخارجية الموظفة.

- إن اعتمادات الدفع المبرمجة لإنجاز مساكن اجتماعية (بقايا القرض السعودي الأول والقرض الثاني) والمقدرة بـ 14250 ألف دينار على الموارد العامة للميزانية و 45500 ألف دينار على القروض الخارجية الموظفة لم يتم استهلاكها نظرا إلى أنه لم يتم الإعلان عن طلبات العروض نظرا لعدم موافقة الممول (الصندوق السعودي للتنمية) إلى حين تسليم المساكن الجاهزة والإسراع بإعداد القوائم بالنسبة للمشاريع في طور الإنجاز وتدعيم الوحدة بالموارد البشرية اللازمة.

البرنامج الثالث: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

- بالنسبة لمشاريع السكن الاجتماعي بصدد الإنجاز من قبل الباعثين العقاريين الخواص والممولة من الصندوق السعودي للتنمية فإن اعتمادات الدفع المنجزة على القروض الخارجية الموظفة بلغت 27163 ألف دينار في حين قدرت الاعتمادات المرسمة بـ 47000 ألف دينار. ويعود ذلك إلى أنه تم الانتهاء من إنجاز أشغال البناء في حين أن خلاص الكشوفات مرتبط بإتمام إنجاز أشغال الربط بالشبكات العمومية (الغاز والكهرباء والتطهير) التي تميزت بالعديد من الإشكاليات وبنسق بطيء للإنجاز مما عطل عملية الخلاص.

جدول عدد 4:

تنفيذ ميزانية البرنامج 3 لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)

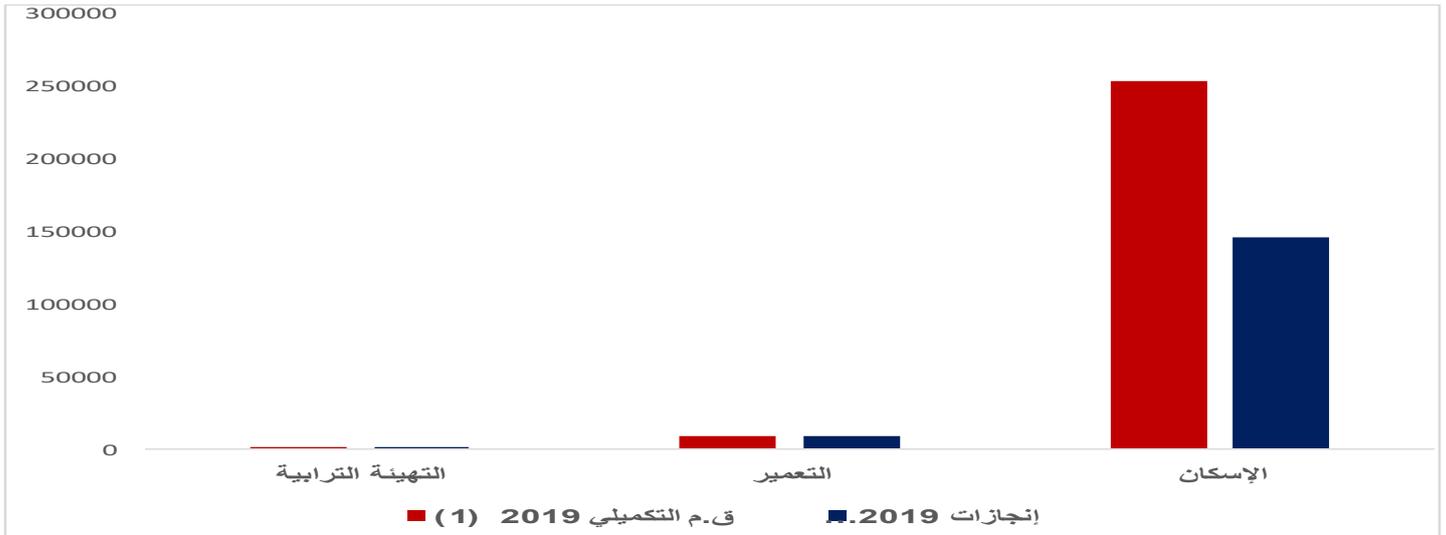
الوحدة: ألف دينار

بيان البرامج الفرعية	ق.م الأصلي 2019	ق.م التكميلي 2019 (1)	إنجازات 2019 (2)	الإنجازات مقارنة ق.م التكميلي 2019	
				المبلغ (1)-(2)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
التهيئة الترابية	1 361	1 361	1 337	- 24	98,2%
التعمير	8 514	8 514	8 814	300	103,5%
الإسكان	254 498	254 498	145 790	- 108 708	57,3%
المجموع	264 373	264 373	155 941	- 108 432	59,0%

رسم بياني عدد: 4

مقارنة بين تقديرات (ق.مالية تكميلي) وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية
لسنة 2019

الوحدة: ألف دينار



2.2 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

1.2.2. أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج

تتمثل أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج 3 خلال سنة 2019

فيما يلي:

- مواصلة تغطية التراب الوطني من خلال الانطلاق في دراسات تخص إعداد أمثلة توجيهية لعدة تجمعات عمرانية،
- الانطلاق في إعداد الوثيقة التوجيهية للتهيئة الترابية وذلك في نطاق إعداد المثال التوجيهي للتراب الوطني،
- العمل على تحسين الاتصال والتواصل مع مختلف الأطراف المتدخلة في مجال التهيئة الترابية،
- العمل على أن تشمل دراسات التهيئة الترابية كامل ولايات الجمهورية،
- مواصلة تغطية التجمعات الريفية والمجالس القروية بأمثلة تهيئة عمرانية،
- توفير خرائط رقمية للمدن لمراجعة أمثلة التهيئة العمرانية،
- مواصلة برامج توفير السكن الميسر الموجه للفئات الضعيفة ومتوسطة الدخل
- توفير مقاسم مهياة صالحة للبناء.
- مواصلة برامج تهذيب الأحياء السكنية لتحسين ظروف العيش بها والحد من انتشار البناء الفوضوي.
- وضع مشروع برنامج للتدخل بالنسيج العمراني القديم.

2.2.2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج

تتمثل أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج وعلاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها على مستوى البرنامج فيما يلي:

أ - البرنامج الفرعي 1: التهيئة الترابية

- تم إعداد المرحلة الأولى لدراسة الأمثلة التوجيهية لتهيئة المنطقة الحساسة أقصى الشمال والمنطقة الحساسة الوطن القبلي.
- تم إنجاز المرحلة الثانية من دراسة مرصد ديناميكية المجال الترابي.
- تم الانتهاء من إعداد أطلس ولاية وسيدي بوزيد،
- تم الانتهاء من إعداد المرحلة الأولى من أطلس ولايات المهدية والمنستير وسوسة،
- تم الانتهاء من دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية جندوبة وسليانة وزغوان وقبلي،
- بصدد إعداد المرحلة الثانية من دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية ولايات باجة وتوزر والمهدية.
- بصدد إعداد المراحل الثانية لدراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية ولايات قفصة وتطاوين وقابس.
- الانتهاء من دراسة الخارطة الوطنية للبنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى أفق سنة 2030،
- الانتهاء من الدراسة التي تخص إعداد القاعدة الرقمية لدراسات التهيئة الترابية،
- شهد سنة 2019 التقدم في 15 دراسة تهم الأمثلة التوجيهية للتجمعات العمرانية الكبرى والأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية الولايات وكذلك الأمثلة التوجيهية للمناطق الحساسة، بالتوازي مع ذلك تم القيام بإجراءات الإعلان عن طلبات العروض لـ 6 مشاريع مبرمجة بميزانية سنة 2019 لكن لم يتم إبرام صفقات بها نظرا لضعف المشاركة وعزوف مكاتب الدراسات عن للمشاركة.
- بالرغم من حذف الاعتمادات المرسمة بميزانية 2018 لدراسة المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني فقد بادرت الإدارة العامة للتهيئة الترابية بإعداد الوثيقة التوجيهية للتهيئة الترابية والانطلاق في إعداد ملف طلب العروض للاستعداد للانطلاق في إجراءات طلب العروض خلال سنة 2020.

ب - البرنامج الفرعي 2: التعمير

تبعاً لصدور القانون الأساسي الجديد المتعلق بمجلة الجماعات المحلية وباعتبار الأحكام الجديدة المتعلقة بإعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية وفي انتظار المصادقة على مجلة التنمية والتهيئة الترابية والتعمير، فإن نسق

البرنامج الثالث: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

- إعداد أمثلة التهيئة العمرانية قد شهد بعض التغييرات مقارنة بالسنوات السابقة، وبناء عليه فان سنة 2019 تعتبر سنة انتقالية وقد أفضت متابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية خلال سنة 2019 إلى:
- توجيه 44 مثال تهيئة عمرانية لمصالح الشؤون القانونية قصد الاستصدار بأمر.
- يمثل الجدول التالي كشف إجمالي لمتابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية خلال سنة 2019:

المجموع	مراحل إنجاز الدراسة					الولاية
	المصادقة	المرحلة الرابعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
05	01	00	0	01	03	تونس
05	00	0	00	02	03	أريانة
14	01	00	07	03	03	بن عروس
19	01	00	06	09	03	منوبة
21	00	0	11	02	08	بنزرت
17	00	00	03	03	11	نايل
24	0	01	17	02	04	زغوان
45	01	02	05	05	32	سوسة
21	01	00	12	7	01	المنستير
34	01	03	16	08	06	المهدية
37	00	02	07	12	16	صفاقس
27	01	01	00	12	13	باجة
25	03	06	01	08	07	جندوبة
23	08	00	02	07	06	الكاف
18	05	00	03	09	01	سليانة
17	01	00	0	13	03	القيروان
22	01	05	07	03	06	القصرين
17	0	1	2	10	4	سيدي بوزيد
15	3	3	3	2	4	قفصة
9	0	0	6	0	3	توزر
12	0	0	8	4	0	قبلي
19	6	0	5	5	3	قابس
25	9	4	4	4	4	مدنين
20	1	0	15	1	3	تطاوين
491	44	28	140	132	147	المجموع

- مواصلة متابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية للبلديات والتجمعات السكنية التي تم الشروع في دراستها خلال السنوات السابقة.

ج- البرنامج الفرعي 3: الإسكان

- 1- في إطار تطوير تدخلات الصندوق الوطني لتحسين السكن تم إصدار الأمر الحكومي عدد 1125 لسنة 2016 قصد تبسيط إجراءات إسناد المنح والقروض لفائدة الحالات الاجتماعية والترفيح في قيمتهما.
- 2- في إطار تحسين مردود صندوق النهوض بالسكن لفائدة الإجراء تم إصدار الأمر الحكومي عدد 1126 لسنة 2016 تضمن العديد من الإجراءات ليشمل مجال التدخل العمليات التالية:
 - تمويل اقتناء قطعة أرض صالحة للبناء.
 - تمويل توسعة أو بناء مسكن.

- 3- بلغ عدد المساكن والمقاسم الاجتماعية المنجزة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي 2996 مسكنا ومقسما إلى موفى ديسمبر 2019.
- 4- تمّ اعتماد آلية البناء الذاتي من قبل بعض المجالس الجهوية فيما يتعلّق بمشاريع إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها والتي ساهمت بشكل كبير في تسريع نسق انجاز الأشغال حيث سجل عدد المساكن المنجزة ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2018 (1631 مسكنا سنة 2019 مقابل 1000 مسكنا سنة 2018).
- 5- تمّ عقد جلسات عمل مع مختلف المستلزمين العموميين نظرا لوجود إشكاليات تتمثل في وجود العديد من المساكن في أطوار متقدّمة من الإنجاز في حين لم يتم ربطها بالشبكات (كهرباء، غاز، تطهير).
- 6- نظرا لتقادم الرصيد السكني القائم وتفاقم ظاهرة البناء المتداعية للسقوط وغياب إطار تشريعي خاص بالموضوع تم إعداد مشروع قانون جديد يتعلّق بالتدخل في البناء المتداعية للسقوط (في طور المناقشة تم إحالة مشروع القانون إلى مجلس النواب بتاريخ 19 جانفي 2018).
- 7- في إطار معالجة وضعية المباني الراجعة بالنظر لأمالك الأجانب التي تتصرف فيها شركة السنينت تم إعداد مشروع قانون يتعلّق بالتفويت في العقارات الراجعة للدولة التونسية طبقا للاتفاقيات التونسية – الفرنسية وذلك قصد تبسيط إجراءات التفويت في العقارات الراجعة بالملكية للدولة.
- 8- نظرا للصعوبات التي تشهدها العائلات متوسطة الدخل والمتعلّقة بتمويل اقتناء مسكن وخاصة في إطار الارتفاع الملحوظ للكلفة خلال السنوات الأخيرة تم إحداث برنامج المسكن الأول قصد تمكين العائلات من قرض ميسر لتغطية التمويل الذاتي في حدود 20% من كلفة المسكن بشروط ميسرة.
- 9- في إطار تنفيذ التوصيات الصادرة عن الإستراتيجية الجديدة للسكن تم الانطلاق في إعداد دراسة حول السكن المعد للكرام واستكمال دراسة حول السكن الميسر.
- 10- مواصلة إنجاز الجيل الأول من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية بكافة ولايات الجمهورية والانطلاق لإنجاز الجيل الثاني لبرنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية.
- 11- الانطلاق في إعداد دراسة حول مرصد السكن والعقار.
- 12- مواصلة إنجاز برنامج تعصير الطرقات داخل المناطق البلدية حيث تم الانتهاء من إنجاز 55 مشروع من جملة 72 مشروعا مبرمجا والإعداد للقسط الثاني للمشروع.
- 13- الإعداد للانطلاق في برنامج التدخل لتهذيب وتجديد المدن العتيقة في إطار برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة بتونس.

3.3.2 تقديم الأهداف ومؤشرات قيس الأداء

جدول عدد:5

تقييم مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 1.1.3:
تنظيم المجال الترابي الوطني والجهوي لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة

البرنامج الثالث: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

مقارنة بين 2018 و 2019		مقارنة بين 2018 و 2019		إجراءات	تقديرات	إجراءات	وحدة المؤشر	مؤشرات قياس الأداء	الهدف الإستراتيجي 1.1.3: تنظيم المجال الترابي الوطني و الجهوي لتحقيق تنمية شاملة و طلائع و مستدامة
بتقديرات 2019	مقارنة بين 2018 و 2019	مقارنة بين 2018 و 2019	مقارنة بين 2018 و 2019	2019	2019	2018			
م / ب %	م = ج - ب	د/أ %	د = ج - أ	ج	ب	أ			
- 44%	- 4	0%	0	5	9	5	عدد	المؤشر 1.1.1.3: مراجعة دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية التي تم إنجازها قبل	
0%	0	100%	30	60	60	30	%	المؤشر 2.1.1.3: نسبة إنجاز المثل التوجيهي لتهيئة التراب الوطني	

* التقديرات أو الإنجازات تعكس العدد أو النسبة التراكمية فيموفي كل سنة معنية

بخصوص مشروع ميزانية مصالح التجهيز لسنة 2019 وفق منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف وضمن الهدف 1-3-1 المتعلق بالتهيئة الترابية (الصفحة 46 من المشروع السنوي للقدرة على الأداء) يجدر تقديم التوضيحات والملاحظات التالية:

أولاً:

المؤشر 1.1.1.3: مراجعة دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية التي تم إنجازها قبل سنة 2010. شمل في نهاية سنة 2010 إعداد دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية كل المجموعات العمرانية التي تتطلب إعداد أمثلة توجيهية لها حسب النصوص التطبيقية لمجلة التهيئة الترابية والتعمير، فتقرر برمجة مراجعة هذه الأمثلة التوجيهية بصفة تدريجية وحسب أقدمية الدراسات المنجزة. وبالتالي فإن التوقعات والتقديرات المتعلقة بمؤشرات قياس الأداء أو عدد دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية التي يتوقع إنطلاق إنجازها بالنسبة لكل سنة هو كالاتي: 05 في سنة 2018 و 04 في سنة 2019 و 05 في سنة 2020. وبذلك فإن المفهوم المقصود والمبين بالجدول (الصفحة 46 من المشروع السنوي للقدرة على الأداء) هو العدد الجملي التراكمي للدراسات التي إنطلق إنجازها منذ سنة 2018 وإلى غاية موفى السنة المعنية أي (05 دراسات) في سنة 2018 و (09 دراسات) في موفى سنة 2019 و(14 دراسة) في موفى سنة 2020 وليس عدد الدراسات التي إنطلق إنجازها في كل سنة.

ثانياً:

المؤشر 2.1.1.3: نسبة إنجاز المثل التوجيهي لتهيئة التراب الوطني: يتعين تصحيح نسبة الإنجاز في سنة 2017 حيث انها ليست 10% باعتبار أن المشروع لم ينطلق قبل سنة 2018. وبالتالي وبما أن نسب الإنجازات والتوقعات والتقديرات المدرجة بالجدول (الصفحة 46) من تقرير مشروع ميزانية مصالح التجهيز لسنة 2019 وفق منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف وضمن الهدف 1-3-1 المتعلق بالتهيئة الترابية تعكس النسبة التراكمية لكل منها في موفى السنة المعنية فقد تم تعديل الجدول عدد 5 في هذا السياق وكما هو مبين أعلاه.

جدول عدد 6

تقييم مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف 1.2.3:

تدعيم تخطيط عمراي استراتيجي ومستدام والتحكم في التوسعات العمرانية

البرنامج الثالث: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

مقارنة إنجازات 2019 بتقديرات 2019		مقارنة بين 2018 و2019		إنجازات 2019	تقديرات 2019	إنجازات 2018	وحدة المؤشر	مؤشرات قياس الأداء	الهدف الإستراتيجي 1.2.3: تدعيم تخطيط عوماني استراتيجي ومستدام والحكم في التوسعات العمرانية
م / ب %	م = ج - ب	د/أ %	د = ج - أ	ج	ب	أ			
*	*	*	*	*	30%	25	%	المؤشر 1.1.2.3 نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية و أمثلة التهيئة العمرانية	
*	*	*	*	*	0,87	82	هك/س	المؤشر 2.1.2.3: مساحة الأراضي الفلاحية المستهلكة لكل	

(*) لم يتم خلال سنة 2019 المصادقة على أمثلة التهيئة العمرانية (كما تمت الإشارة إلى ذلك في الصفحتين 10 و11 من التقرير) باعتبار أن سنة 2019 تعتبر سنة انتقالية نظرا للتغيرات المدخلة على التشريعات والنصوص القانونية المنظمة لمجال التهيئة العمرانية وذلك عقب صدور مجلة الجماعات المحلية الجديدة وفي انتظار المصادقة على مجلة التنمية والتهيئة الترابية والتعمير، وبما أن طريقة احتساب المؤشرين " نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية و أمثلة التهيئة العمرانية" و " مساحة الأراضي الفلاحية المستهلكة " ، تعتمد أساسا على اعتبار أمثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها (كما هو مبين ببطاقات المؤشرات)، وبناء عليه فإنه يتعذر احتساب هذين المؤشرين بالنسبة لسنة 2019.

جدول عدد7:

تقييم مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف 3.3.3:

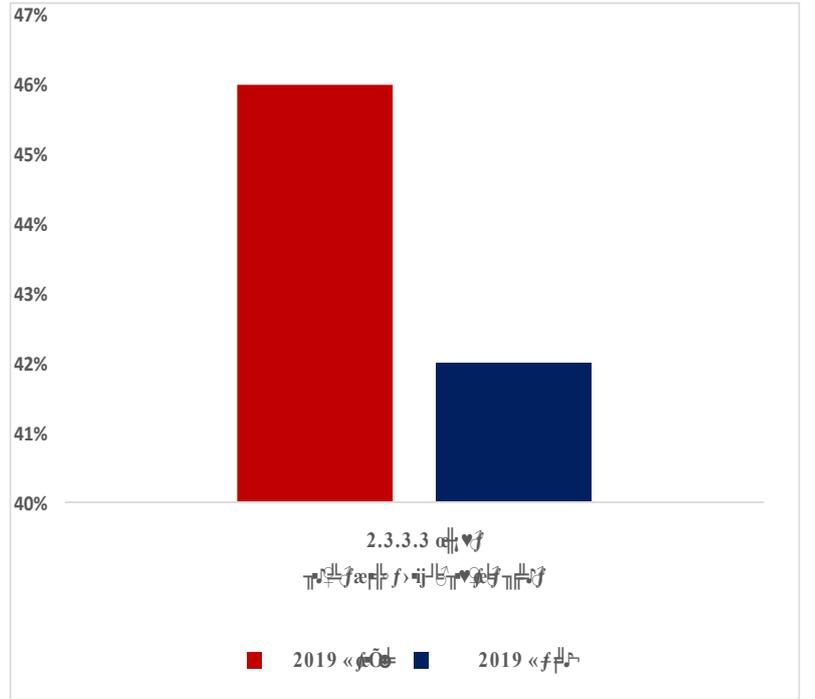
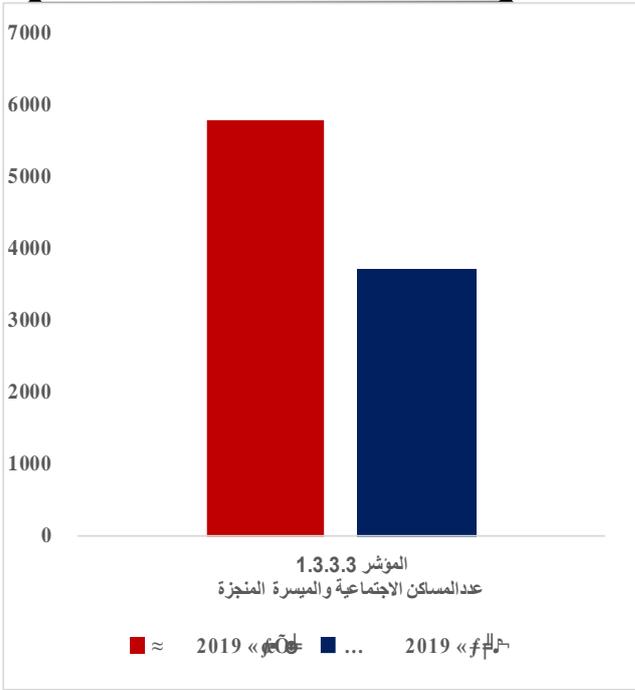
تطوير السكن الإجتماعي والميسر والتصدي لظاهرة البناء الفوضوي

مقارنة إنجازات 2019 بتقديرات 2019		مقارنة بين 2018 و2019		إنجازات 2019	تقديرات 2019	إنجازات 2018	وحدة المؤشر	مؤشرات قياس الأداء	الهدف الإستراتيجي 3.3.3: التهورز بالسكن الإجتماعي والميسر والتصدي لظاهرة البناء الفوضوي
م / ب %	م = ج - ب	د/أ %	د = ج - أ	ج	ب	أ			
- 32,18%	- 1871	- 56,02%	- 5022	3943	5814	8965	عدد	المؤشر 1.3.3.3 عدد المساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة	
78,26%	0	10,81%	0,08	82%	46%	74%	%	المؤشر 2.3.3.3 النسبة التواكمية لتأهيل الأحياء السكنية	

رسم بياني عدد 7:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف الإستراتيجي 3.3.3:
تطوير السكن الإجتماعي وتحسين الرصيد السكني القائم

البرنامج الثالث: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان



1-1-1 الهدف 1.1.3: تنظيم المجال الترابي الوطني والجهوي لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة

- **تقديم الهدف:** وضع الآليات الفنية والمؤسسية للمجال الترابي الوطني وإعداد استراتيجيات جهوية للتهيئة والتنمية لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة لكل الجهات،
- **مرجع الهدف:** التوجهات الكبرى للتنمية العادلة والشاملة والمستدامة والدراسات الاستراتيجية في مجال التهيئة الترابية.

الهدف 1.2.3: تدعيم تخطيط عمراني استراتيجي ومستدام والتحكم في التوسعات العمرانية

- **تقديم الهدف:** إعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية للبلديات وأهم التجمعات السكنية لتنظيم الفضاء العمراني وترشيد استعماله والتحكم في التوسعات العمرانية وتركيز الأنشطة والتجهيزات الضرورية.
- **مرجع الهدف:** تجدر الإشارة إلى أن كل البلديات مغطاة بأمثلة تهيئة عمرانية يتم تحيينها بطلب من الجماعات المحلية المعنية. أما بالنسبة للتجمعات السكنية فإنه يجري العمل على تغطية أكبر عدد ممكن من هذه التجمعات بأمثلة تهيئة عمرانية محينه من خلال البرمجة السنوية لهذه الدراسات بالتنسيق مع المجالس الجهوية المعنية. ويرجع ذلك الى الأسباب التالية:
- تعتبر سنة 2019 سنة انتقالية باعتبار صدور تغييرات وتعديلات تتعلق بإجراءات إعداد أو مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية التي تم التنصيص عليها ضمن القانون الأساسي الجديد المتعلق بمجلة الجماعات المحلية مما أثر على نسق إعداد أمثلة التهيئة العمرانية والمصادقة عليها، حيث كان التوجه العام في البداية الى إرجاع كل دراسات أمثلة التهيئة العمرانية وإعادة تنفيذها وفق الإجراءات الجديدة المنصوص عليها بمجلة الجماعات العمومية الجديدة، إلا أنه وبعد عقد اجتماع تنسيقي بين السيد وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية والسيد وزير التنمية المحلية والبيئة تم الاتفاق على الإبقاء على الدراسات التي بلغت المرحلة النهائية وهي تخص 44 مثال تم إرسالها قصد المصادقة عليها بأمر.
- عدم صدور النصوص التطبيقية لمجلة الجماعات المحلية بما من شأنه عدم توضيح جملة من المسائل العملية والتطبيقية المتعلقة بمجال التهيئة العمرانية.
- في انتظار المصادقة على مجلة التنمية والتهيئة الترابية والتعمير حيث تم إرسال النسخة النهائية من مجلة التنمية والتهيئة الترابية والتعمير قصد المصادقة عليها في أقرب الآجال، وذلك بعد أن قامت إدارة التعمير بتشريك جميع

- الأطراف المتدخلة سواء على المستوى المركزي أو الجهوي وإعداد عدة استشارات وندوات في الغرض قصد إعداد مجلة متكاملة تستجيب للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ومنسجمة مع التنسيقات الجديدة الواردة بمجلة الجماعات المحلية.

■ **الهدف 3-3-3: النهوض بالسكن الاجتماعي والميسر والتصدي لظاهرة البناء الفوضوي:**
■ **تقديم الهدف:**

- وضع الآليات والبرامج لتحسين ظروف عيش الفئات الاجتماعية وخاصة منها المحدودة والمتوسطة الدخل من خلال:
 - توفير سكن لائق
 - النهوض بالسكن القائم وتحسين ظروف العيش.
- **مرجع الهدف:**

السياسة السكنية والدراسات الإستراتيجية في المجال.

* تمّ سنة 2018 تغيير المؤشر عدد 1.3.33 من النسبة التراكمية للمساكن المنجزة إلى عدد المساكن المنجزة عن طريق صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء والبرنامج الخاصي للسكن الاجتماعي والمساكن المقننة في إطار المسكن الأول.

تحليل وتفسير النتائج التي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019

الهدف 1-1-3: تنظيم المجال الترابي الوطني والجهوي لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة

المؤشر 1.1.1.3: مراجعة دراسات الأمثلة التوجيهية لهيئة التجمعات العمرانية التي تم إنجازها قبل سنة 2010

- في أواخر سنة 2018 تم إبرام صفقات لدراستين تخص الأمثلة التوجيهية للتجمعات العمرانية لكل من القصرين وقفصة وشهدت سنة 2019 إبرام صفقات لـ 3 دراسات تهم الأمثلة التوجيهية للتجمعات العمرانية الكبرى لكل من جندوبة والقيروان والكاف بالتوازي مع ذلك تم القيام بإجراءات الإعلان عن طلبات العروض لـ 4 مشاريع مبرمجة بميزانية سنة 2019 تخص التجمعات العمرانية لكل من سليانة وتطاوين وزغوان والمهدية لكن لم يتم إبرام صفقات بها نظرا لضعف المشاركة وعزوف مكاتب الدراسات عن المشاركة.

- **المؤشر 2.1.1.3: نسبة إنجاز المثال التوجيهي لهيئة التراب الوطني :**

لقد قدرت نسبة التقدم في إنجاز المثال التوجيهي لهيئة التراب الوطني بـ 64% وذلك اعتبارا للمعطيات التالية:
لقد تم برمجة سنة 2018 اعتمادات بـ 800 ألف دينار على موارد الميزانية العامة، ولكن نظرا لمحدودية هذه الاعتمادات فلم يتم التقدم في إنجاز دراسة إنجاز المثال التوجيهي لهيئة التراب الوطني (اعتمادات الدراسة تقدر بـ 3500 ألف دينار).

بالنسبة لسنة 2019 فقد تركز الاهتمام إلى إعداد الوثيقة التوجيهية للهيئة الترابية التي تعتبر الأساس للإطلاق في إعداد المثال المذكور، وقد تم في هذا الصدد عقد 6 ورشات إقليمية لاستشارة كل ولايات الجمهورية. وقد تم تقدير نسبة إنجاز المثال التوجيهي لهيئة التراب الوطني بـ 64% وهي تعتبر نسبة معقولة. مع العلم أنه في سنة 2019 تم الاتفاق مع وزارة المالية على حذف الاعتمادات المخصصة لدراسة المثال وإعادة برمجته خلال سنة 2020.

- **الهدف 1-2-3: تدعيم تخطيط عمري استراتيجي ومستدام والتحكم في التوسعات العمرانية**

- **المؤشر 1.1.2.3: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية**

لم يتم خلال سنة 2019 **المصادقة** على أمثلة التهيئة العمرانية باعتبار ان سنة 2019 تعتبر سنة انتقالية نظرا للتقنيات المدخلة على التشريعات والنصوص القانونية المنظمة لمجال التهيئة العمرانية وذلك عقب صدور مجلة الجماعات المحلية الجديدة وفي انتظار المصادقة على مجلة التنمية والتهيئة الترابية والتعمير، وبما أنّ طريقة احتساب المؤشرين "نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية و أمثلة التهيئة العمرانية" و"مساحة الأراضي

الفلاحية المستهلكة" ، تعتمد أساسا على اعتبار أمثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها (كما هو مبين ببطاقات المؤشرات)، وبناء عليه فإنه يتعذر احتساب هذين المؤشرين بالنسبة لسنة 2019.

صدور النصوص التطبيقية لمجلة الجماعات المحلية بما من شأنه عدم توضيح جملة من المسائل العملية والتطبيقية المتعلقة بمجال التهيئة العمرانية.

- في انتظار المصادقة على مجلة التنمية والتهيئة الترابية والتعمير حيث تم إرسال النسخة النهائية من مجلة التنمية والتهيئة الترابية والتعمير قصد المصادقة عليها في أقرب الآجال، وذلك بعد ان قامت إدارة التعمير بتشريك جميع الأطراف المتدخلة سواء على المستوى المركزي او الجهوي وإعداد عدة استشارات وندوات في الغرض قصد إعداد مجلة متكاملة تستجيب للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ومنسجمة مع التنصيصات الجديدة الواردة بمجلة الجماعات المحلية.

- المؤشر 1.1.2.3 مساحة الأراضي الفلاحية المستهلكة لكل ساكن:

لم يتم خلال سنة 2019 المصادقة على أمثلة التهيئة العمرانية (كما تمت الإشارة إلى ذلك في الصفحتين 10 و 11 من التقرير) باعتبار أن سنة 2019 تعتبر سنة انتقالية نظرا للتنقيحات المدخلة على التشريعات والنصوص القانونية المنظمة لمجال التهيئة العمرانية وذلك عقب صدور مجلة الجماعات المحلية الجديدة وفي انتظار المصادقة على مجلة التنمية والتهيئة الترابية والتعمير، وبما أن طريقة احتساب المؤشرين " نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية و أمثلة التهيئة العمرانية" و " مساحة الأراضي الفلاحية المستهلكة " ، تعتمد أساسا على اعتبار أمثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها (كما هو مبين ببطاقات المؤشرات)، وبناء عليه فإنه يتعذر احتساب هذا المؤشر بالنسبة لسنة 2019 ويرجع ذلك الى الأسباب التالية:

- تعتبر سنة 2019 سنة انتقالية باعتبار صدور تغييرات وتعديلات تتعلق بإجراءات إعداد أو مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية التي تم التنصيص عليها ضمن القانون الأساسي الجديد المتعلق بمجلة الجماعات المحلية مما أثر على نسق إعداد أمثلة التهيئة العمرانية والمصادقة عليها، حيث كان التوجه العام في البداية الى إرجاع كل دراسات أمثلة التهيئة العمرانية وإعادة تنفيذها وفق الإجراءات الجديدة المنصوص عليها بمجلة الجماعات العمومية الجديدة، إلا أنه وبعد عقد اجتماع تنسيقي بين السيد وزير التجهيز والسيد وزير التنمية المحلية تم الاتفاق على الإبقاء على الدراسات التي بلغت المرحلة النهائية وهي تخص 44 مثال تم إرسالها قصد المصادقة عليها بأمر .

الهدف 3.3.3: النهوض بالسكن الاجتماعي والميسر والتصدي لظاهرة البناء الفوضوي:

المؤشر 1.3.3.3: عدد المساكن الاجتماعية والمساكن الميسرة المنجزة

- بلغ عدد المساكن الاجتماعية والمقاسم المنجزة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي إلى موفى سنة 2019 بـ 2996 مسكنا اجتماعيا موزعة كالاتي:

- 1631 مسكن إلى موفى سنة 2019 فيما يتعلق بإزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها.

- 1365 مسكن ومقسم اجتماعي منجز من طرف باعثين عقاريين عموميين وخواص.

- قدرت نسبة إنجاز المساكن الاجتماعية في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي إلى موفى سنة 2019 بـ 75% مقارنة بالتقديرات وذلك لعدة اسباب:

- صعوبة التدخل في بعض المناطق بالجهات الداخلية وتشتت المساكن البدائية،

- إشكاليات فنية مع المستلزمين العموميين أعاقت تقدم بعض المشاريع بالنسبة لعنصر بناء مساكن اجتماعية.

البرنامج الثالث: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

- تراجع إقبال الباعثين العقاريين على إنجاز مساكن اجتماعية عن طريق الفوبرولوس وذلك لعدم استجابة المنظومة التشريعية للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ولغلاء الأسعار حيث قدرت مجموع المساكن الاجتماعية المنجزة والممولة عن طريق صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء خلال سنة 2019 بـ 647 مسكنا.

المؤشر 2.3.3.3: النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية:

- تم تسجيل نسبة إنجاز بلغت 42% مقارنة بالتقديرات البالغة 46% ويعود هذا إلى:
 - إستهلاك الإعتمادات المخصصة للمشروع في الإبان من شأنه رفع العديد من الصعوبات التي كانت تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة.
 - نسبة مشاركة طيبة للمقاولات في مجملها.
 - وجود صعوبات في توفير الأراضي المخصصة لإنجاز التجهيزات مما أثر سلبا على الترفيع في عدد الأحياء المنتهية تهيئها.

4- التوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء

1.4 أهم الإشكاليات والنقائص

وتتمثل هذه الإشكاليات فيما يلي:

بالنسبة للبرنامج الفرعي 1: التهيئة الترابية:

1- إشكاليات إستراتيجية:

- صعوبة الوصول للمعلومات الضرورية لإنجاز دراسات التهيئة الترابية.
- عزوف مكاتب الدراسات على المشاركة في طلبات العروض لدراسات التهيئة الترابية مما جعل كل الدراسات المبرمجة لسنة 2019 يقع الإعلان عن طلبات عروضها للمرة الثانية.
- عدم التحكم في آجال استشارات المصالح المركزية والجهوية.
- نلاحظ أن العرض والموافقة على تقارير المراحل الأولى والثانية من دراسات التهيئة الترابية التي تخص الجهات تستغرق وقت طويل (عرض تقارير الدراسات على لجان التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية المنبثقة عن المجالس الجهوية بالولايات).

بالنسبة للبرنامج الفرعي 2: التعمير

- رغم الجهود المبذولة في هذا المجال برزت عدة اشكاليات سواء على مستوى التخطيط والتنمية بمختلف جهات البلاد والتنسيق بين المتدخلين في السياسات القطاعية وكذلك على مستوى الآليات المعتمدة لإحكام استعمال المجال الترابي والتخطيط العمراني من طرف مختلف المتدخلين بما يساعد على توفير السكن اللائق لكافة شرائح المجتمع وتحسين ظروف عيش المواطنين.
- بيان وتحديد أهم الإشكاليات والنقائص المتعلقة بتنفيذ البرنامج والبرامج الفرعية،
- يتم إعداد أو مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية بمبادرة من الجماعة المحلية المعنية (البلديات أو المجالس الجهوية) بالتنسيق مع الإدارات الجهوية للتجهيز، وتتولى متابعة مختلف إجراءات إعداد ومراجعة هذه الأمثلة والمصادقة عليها وفقا لأحكام مجلة التهيئة الترابية والتعمير،
- وتساهم إدارة التعمير في تمويل هذه الدراسات بنسبة 50 %، وتتولى من خلال الوحدات المحدثة للغرض بإدارة التعمير المتابعة الفنية والمالية لهذه الدراسات والتنسيق بين الأطراف المعنية لفض الإشكاليات التي تحول دون تقدم تنفيذها.
- وبالرغم من المتابعة المتواصلة من طرف المصالح المركزية والجهوية للوزارة، فإن تقدم إنجاز هذه الدراسات وبلوغ الأهداف المرسومة سنويا يبقى مرتبطا برغبة الجماعات المحلية المعنية في إعداد ومراجعة أمثلة تهيئتها العمرانية وبحرصها على مواصلة الدراسات الجارية من جهة وبمختلف الأطراف المتدخلة في مختلف مراحل المصادقة على هذه الدراسات من جهة أخرى.

- الإشكاليات المطروحة:

لم يتم خلال سنة 2019 المصادقة على أمثلة التهيئة العمرانية باعتبار ان سنة 2019 تعتبر سنة انتقالية نظرا للتنقيحات المدخلة على التشريعات والنصوص القانونية المنظمة لمجال التهيئة العمرانية وذلك عقب صدور مجلة الجماعات المحلية الجديدة وفي انتظار المصادقة على مجلة التنمية والتهيئة الترابية والتعمير.

- تتمثل أهم الإشكاليات فيما يلي:

❖ **على المستوى المؤسسي:**

- عدم قدرة الجماعات المحلية على لعب الدور المناط بعهدتها على الوجه المطلوب وتخليها عن الأخذ بزمام الأمور لوضع السياسات الملائمة التي تمكنها من التحكم في مجالها الترابي والسيطرة على نموها العمراني بسبب العديد من الإشكاليات نخص بالذكر منها المالية والعقارية والمؤسسية،

- عدم قدرة المصالح الجهوية التابعة للوزارة المكلفة بالتعمير على مساعدة الجماعات المحلية والإحاطة بها على الوجه المطلوب بسبب النقص في الأطارات المختصة والإمكانات اللازمة للقيام بذلك،

❖ **على مستوى دراسات أمثلة التهيئة العمرانية:**

- طول إجراءات إعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية والمصادقة عليها،

- غياب إجراءات خاصة ومستعجلة ومبسطة لإعداد أمثلة التهيئة العمرانية للتجمعات الريفية،

- غياب النظرة الاستشرافية لدى الجماعات المحلية لتحديد استراتيجياتها المحلية بصفة مسبقة والتحضير المحكم للشروع في دراسات مراجعة أمثلة تهيئتها العمرانية،

- عدم إعطاء الأولوية والأهمية اللازمة للتحضير لانطلاق دراسات أمثلة التهيئة العمرانية ومتابعتها من طرف الجماعات المحلية بالرغم من المتابعة المتواصلة من طرف المصالح المركزية،

- النقص في الكفاءات المختصة لدى الجماعات المحلية والإدارات الجهوية للتجهيز وغياب التأطير الكافي لمتابعة دراسات التهيئة العمرانية وضمان جودتها،

- عدم احترام الأجال التعاقدية،

- طول آجال الاستشارة الإدارية لكثرة المتدخلين وتغلب النظرة القطاعية لدى بعضها وعدم احترامها للأجال القانونية،

- عدم التزام العديد من البلديات بأراء بعض المصالح الإدارية وتمسكها بطلبات توسع عمراني مشطية أو بإدخال تعديلات متكررة على مشاريع أمثلة التهيئة العمرانية وخاصة في مستوى مراحلها النهائية مما يتطلب في إعادة إجراءات المصادقة والتعليق للعموم عليها،

- غياب نصوص ترتيبية تضبط الأجال التي لم يتم ضبطها من طرف مجلة التهيئة الترابية والتعمير على غرار إجراءات المصادقة على قرار التحديد ومعاينة مناطق التوسع العمراني وإجراءات المصادقة في مستوى رئاسة الحكومة.

- ضعف قدرة المصالح الجهوية والمحلية على متابعة تنفيذ مقتضيات أمثلة التهيئة العمرانية واتخاذ الإجراءات القانونية لاحترام التراخيص العمرانية والحد من البناء الفوضوي.

بالنسبة للبرنامج الفرعي 3: الإسكان

- الهدف الأساسي للبرنامج الفرعي "الإسكان" هو توفير السكن اللائق وتحسين الظروف السكنية من خلال وضع برامج تستجيب لحاجيات كل الفئات الاجتماعية وخاصة ذوي الدخل المحدود والمتوسط وتوفير المرافق الأساسية والتجهيزات الجماعية، لكن المؤشرات التي تم اختيارها لا تعكس الصورة الحقيقية لما يحدث على أرض الواقع حيث أن مختلف البرامج التي تنجز عن طريق القطاع المنظم لتوفير السكن لا تمثل إلا 20% من المجموع العام للبنىات التي تنجز على المستوى الوطني. كما تنجز عدة برامج عن طريق مؤسسات ووزارات أخرى تعنبا لعناية بالرصيد

- السكن القائم وتحسين ظروف العيش بالأحياء السكنية، لكن تظل وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية هي المؤهلة لوضع الاستراتيجيات لتحقيق هاته الأهداف المنشودة.
- ولتحقيق الأهداف وتحسين القدرة على الأداء هناك عدة إشكاليات تتمثل بالخصوص في:
 - ندرة الأراضي الصالحة للبناء مما انجر عنه انتشار البناء الفوضوي وتكاثر الأحياء العشوائية.
 - غلاء الأسعار مما انجر عنه غلاء في كلفة المساكن وعدم التوازن بين العرض والطلب.
 - عزوف المقاولات على المشاركة في طلبات العروض.
 - عزوف الباعثين العقاريين علنتوفير المساكن الاجتماعية التي تمول عن طريق الفوبرولوس.
 - كثرة الأطراف المتداخلة في تنفيذ مختلف البرامج ونقص في التنسيق بينها.
 - تطوير المنظومة التشريعية لتتلاءم مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والوضعية الحالية للرصيد السكني.
 - محدودية الإمكانيات البشرية لإنجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي مقارنة بتعدد الأطراف المتداخلة مع إيجاد الحلول الملائمة لجميع الصعوبات التي تعرقل سير الإنجاز بالنسق المطلوب.
 - تأخير في تحديد قائمات المنفعين بالمساكن والمقاسم الاجتماعية من قبل اللجان الجهوية المحدثه على مستوى كل ولاية وما تتطلبه حراسة المساكن الجاهزة من مصاريف للحفاظ عليها من الاستيلاء والسرقة.
 - وجود عدة إشكاليات مع بعض المستلزمين العموميين تتمثل في طلب إنجاز أشغال إضافية على حساب البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي بالإضافة إلى النسق البطيء لإنجاز أشغال الربط بالشبكات مقارنة بنسق إنجاز أشغال البناء مما يساهم في تعطيل خلاص مستحقات الباعثين العقاريين من ناحية، وفي تأجيل استلام أشغال بناء المساكن من ناحية أخرى.

2.4 الاقتراحات لتدارك الإشكاليات

بالنسبة للبرنامج الفرعي 1: التهيئة الترابية

- دعوة المصالح المركزية والجهوية لتسهيل الوصول إلى المعطيات اللازمة لدراسات التهيئة الترابية وذلك عبر نشرها عبر المواقع الإلكترونية الرسمية للوزارات،
- مزيد تنظيم القطاع وذلك بإصدار كراس الشروط المتعلقة بممارسة نشاط التهيئة الترابية والعمرانية،
- تحديد آجال الاستشارات وتطبيق مبدأ عدم الإجابة كموافقة ضمنية،
- تقليص آجال الحصول على موافقة السلط الجهوية والمحلية على دراسات التهيئة الترابية

بالنسبة للبرنامج الفرعي 2: التعمير

- رغم الجهود المبذولة في هذا المجال برزت عدة إشكاليات سواء على مستوى التخطيط والتنمية بمختلف جهات البلاد والتنسيق بين المتدخلين في السياسات القطاعية وكذلك على مستوى الآليات المعتمدة لإحكام استعمال المجال الترابي والتخطيط العمراني من طرف مختلف المتدخلين بما يساعد على توفير السكن اللائق لكافة شرائح المجتمع وتحسين ظروف عيش المواطنين.
- ضبط الآجال التي لم يتم تحديدها من طرف مجلة التهيئة الترابية والتعمير والمتعلقة بدراسات أمثلة التهيئة العمرانية سواء في إطار نصوص ترتيبية أو في إطار دليل إجراءات كمرجع لكافة المتدخلين،
- تدعيم تكوين وتطوير الكفاءات الفنية محليا وعلى مستوى الإدارات الجهوية للتجهيز لإحكام القيام بمهام برمجة ومتابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية والسهرة على تطبيقها وعند الاقتضاء دعوة كل بلدية ترغب في مراجعة مثال تهيئتها العمرانية لوضع فريق عمل قار لمتابعة الدراسة ولمساعدة مكتب الدراسات في النفاذ للمعطيات العمرانية على غرار الوحدات المحدثه بإدارة التعمير.

- مراجعة النصوص القانونية والترتيبية المتعلقة بتوفير السكن الاجتماعي وتحسين ظروف العيش (البعث العقاري
- البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي- صندوق النهوض بالسكن لفائدة الأجراء- الصندوق الوطني لتحسين السكن).
- توفير مقاسم اجتماعية صالحة للبناء للحد من ظاهرة البناء الفوضوي.
- توحيد برامج تحسين السكن على مستوى وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (الصندوق الوطني لتحسين السكن، برامج تهذيب وادماج الأحياء السكنية – برامج التنمية الجهوية ...).
- دعم الإدارات المركزية والجهوية بالعنصر البشري والمادي لتدارك الإخلال وتحسين القدرة على الأداء.
- وضع برامج وآليات للضغط على الكلفة والحدّ من انتشار التوسع العمراني العشوائي.
- إحداث نصوص قانونية خاصة بالبنائيات المتداعية للسقوط في إطار التدخل للعناية بالرصيد السكني القائم.
- العمل على مراجعة أدوات التعمير لتكون أدوات برمجة واستشراف لا أدوات تسوية وضعيات.
- البحث عن حلول لتجاوز الإشكاليات مع المستلزمين العموميين لتفادي التأخير في آجال استلام المساكن الاجتماعية.

رئيس البرنامج: السيد مالك مشارك مدير عام البنايات المدنية

1- التقديم العام للبرنامج

1.1 تقديم البرامج الفرعية

يتكون البرنامج 4 "تطوير وتنمية قطاع البناء" من برنامجين فرعيين وهما:

أ- البرنامج الفرعي 1: السياسة الوطنية للبناء

ترتكز الإستراتيجية الوطنية في قطاع البناء على خطة وطنية كفيلة بتنمية وتطوير البناء المستدام في إطار سياسة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار العنصر البيئي والتطور التكنولوجي في المجال. وتهدف الإستراتيجية المذكورة إلى إنجاز مشاريع بنايات مقتصدة للطاقة وصديقة للبيئة بما يعزز البناء المستدام.

وقد دأبت الإدارة العامة للبنايات المدنية على إيلاء الأهمية القصوى لمختلف المستجدات التقنية والفنية في تصميم وإنجاز مشاريع مقتصدة للطاقة من خلال اعتماد منهجية آليّة، حيث يتم تعميم التدابير المتعلقة بالعزل الحراري للأسطح والجدران واللجوء قدر الإمكان لاستعمال الطاقات المتجددة والمواد المقتصدة للطاقة، وذلك في مختلف مراحل إنجاز المشروع

وتتمحور التوجهات الكبرى في مجال السياسة الوطنية للبناء حول:

تعزيز التشريعات والقوانين في مجال البناء المستدام

تطوير وتنمية البناء المستدام

تأهيل مختلف المتدخلين في قطاع البناء

ب - البرنامج الفرعي 2: مثالية البناء العمومي

تنجز الإدارة العامة للبنايات المدنية عددا هاما من المشاريع الوطنية. وتتابع الإدارة العامة للبنايات المدنية المشاريع في مختلف مراحلها منذ البرمجة الوظيفية والفنية ومختلف مراحل الدراسات ومتابعة الإنجاز إلى حين استلامها.

2.1 تقديم أهداف البرنامج

تتمثل أهداف البرنامج 4 "تطوير وتنمية قطاع البناء" وفقا للمحاور الإستراتيجية والأولويات للبرنامج فيما يلي:

- الهدف 1.1.4: تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية

- الهدف 1.2.4: ادخال الممارسات الجيدة عند إنجاز البنايات العمومية

2- تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج

1-2- أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج

تتمثل أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج فيما يلي :

- ✓ تحسين الخدمات المتعلقة بالترخيص لمكاتب الدراسات والمهندسين المستشارين والمراقبين الفنيين والخبراء في المساحة والمقاولات ومتابعتهم.
- ✓ السهر على حسن التصرف في الصفقات وعقود المصممين.
- ✓ السهر على إنجاز أشغال المشاريع المفوضة في الأجل.
- ✓ التحكم في كلفة المشاريع المفوضة.

2-2- أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج

تتمثل أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج فيما يلي:

أ - البرنامج الفرعي عدد 1: السياسة الوطنية للبناء

- بالنسبة للهدف:1.1.4 تعزيز البناء المستدام بمثالية البناء العمومية
- انجاز بنائات مقتصدة للطاقة وصديقة للبيئة.
- تعزيز قدرات التدخل للإدارة العامة للبنائات المدنية في مجال البناء المستدام بهدف تطوير القدرات الفنية للمتدخلين في تصميم وانجاز البنائات المستدامة.

ب - البرنامج الفرعي عدد 2: مثالية البناء العمومي

- بالنسبة للهدف:1.2.4 ادخال الممارسات الجيدة عند انجاز البنائات العمومية
- التحكم في المشاريع المنجزة من قبل صاحب المنشأ المفوض.
- الاستشارة والمساعدة الفنية لإنجاز مشاريع البنائات غير المدنية في مراحل معينة من الانجاز.

المشاريع الجديدة:

- مشروع تهيئة وتوسعة الملعب الاولمبي بسوسة
- مشروع بناء المبيت الجامعي بصراورتان بالكاف

المشاريع المتواصلة:

- مشروع بناء مستشفى قوات الأمن الداخلي بالمرسى (القسط الخامس)
- مشروع بناء المبيت الجامعي ببرج السدرية
- مشروع بناء المعهد العالي للدراسات التطبيقية في الإنسانيات بالمهدية
- مشروع بناء المعهد الأعلى للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا بالقيروان
- مشروع بناء المستشفى الجهوي بسيطة صنف (ب)
- مشروع بناء المعهد العالي للمنظومات الصناعية بقباس
- مشروع بناء المستشفى الجامعي بصفاقس
- مشروع بناء المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت
- مشروع بناء مقر الإدارة العامة للديوانة
- مشروع بناء وحدة سجنية ببلي من ولاية نابل
- مشروع بناء الحي التكنولوجي بالعقبة (في إطار المساعدة الفنية)
- مشروع تهيئة المعبر الحدودي بالذهبية من ولاية تطاوين

3- نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019

1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

جدول عدد:3

تنفيذ ميزانية البرنامج 4 لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرنامج الرابع: تطوير وتنمية قطاع البناء

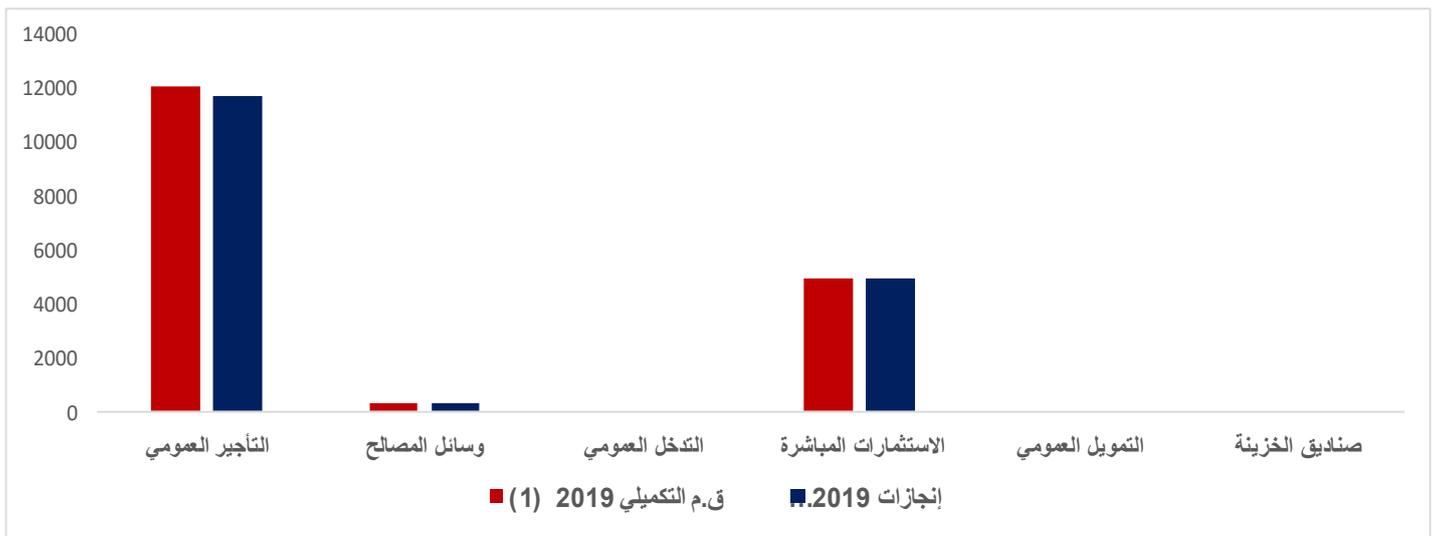
نجازات مقارنة ق.م التكميلي 019	إنجازات 2019		ق.م التكميلي 2019	ق.م الأصلي 2019 (1)	طبيعة النفقة
	المبلغ (2) -	نسبة الإنجاز (1)/(2) %			
	-298	11 606	0	11 904	نفقات التصرف
	284	11 703	0	11 419	التأجير العمومي
	-186	299	0	485	وسائل المصالح
	0	0	0	0	التدخل العمومي
	1 031	4 951	0	3 920	نفقات التنمية
	1 031	4 951	0	3 920	الاستثمارات المباشرة
	1 031	4 951	0	3 920	على الموارد العامة للميزانية
	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية
	0	0	0	0	الموظفة
	0	0	0	0	التمويل العمومي
	0	0	0	0	على موارد الميزانية
	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية
	0	0	0	0	الموظفة
	0	0	0	0	صناديق الخزينة
	733	16 557	0	15 824	المجموع العام للبرنامج دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

بلغت ميزانية 2019 المخصصة لبرنامج تطوير وتنمية قطاع البناء 15 824 ألف ديناراً، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 9% مقارنة بميزانية 2018. ويعود هذا الارتفاع بالأساس الى الزيادة في نفقات التأجير. وتمثل اعتمادات التصرف حوالي 72% من الاعتمادات المخصصة للبرنامج، في حين لا تمثل اعتمادات التنمية سوى نسبة 28%. ويبين الرسم الموالي توزيع الاعتمادات (الدفع) حسب طبيعة النفقة:

رسم بياني عدد: 3

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرنامج 4 لسنة 2019
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)



جدول عدد: 4

تنفيذ ميزانية البرنامج 4 لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

الوحدة: ألف دينار

بيان البرامج الفرعية	ق.م الأصلي 2019 (1)	ق.م التكميلي 2019	إجازات مقارنة ق.م التكميلي 19	
			إنجازات 2019 (2)	المبلغ (2) - نسبة الإنجاز (1)/(2) %
السياسة الوطنية للبناء	9 630	0	9 374	-256
مثالية البناء العمومي	6 194	0	7 183	989
المجموع	15 824	0	16 557	733

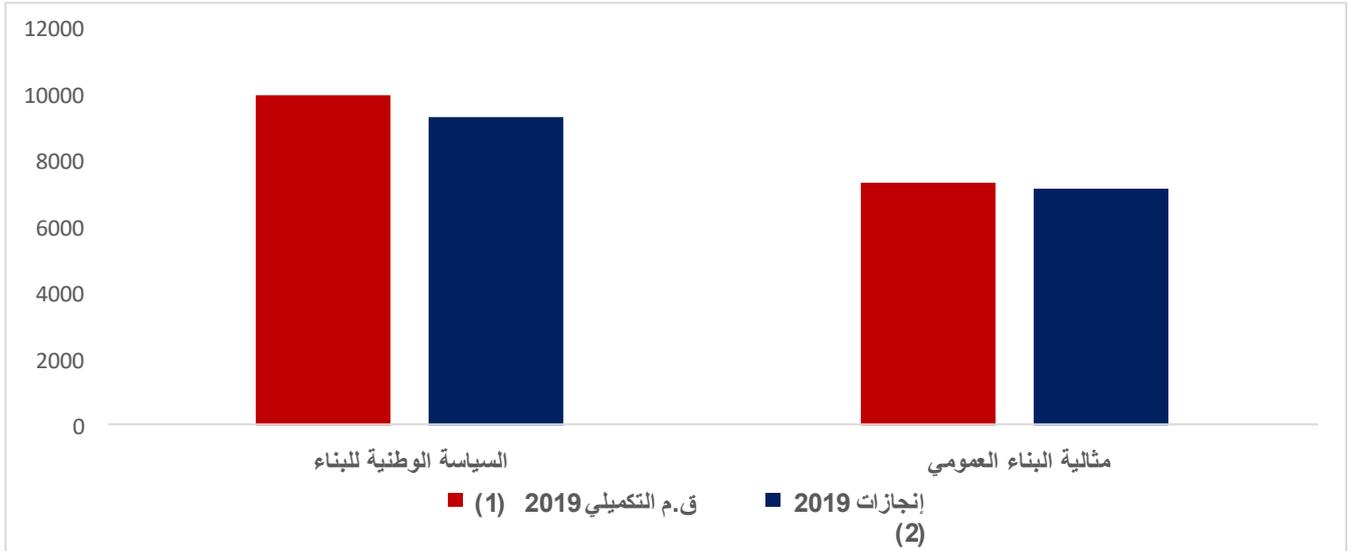
بلغت ميزانية 2019 المخصصة لبرنامج تطوير وتنمية قطاع البناء 15 824 ألف ديناراً حيث توزع الاعتمادات كالاتي بين البرامج الفرعية:

- 57 % البرنامج الفرعي 1: " السياسة الوطنية للبناء "
- 43 % البرنامج الفرعي 1: " مثالية البناء العمومي "

وبلغت نسبة استهلاك الاعتمادات الخاصة بالبرنامج 95%. وقد تم انجاز حوالي 94% من الميزانية المخصصة للبرنامج الفرعي " السياسة الوطنية للبناء " بعنوان سنة 2019 في حين لم تمثل نسبة الانجاز 97% من الميزانية المخصصة للبرنامج الفرعي " مثالية البناء العمومي " بعنوان نفس السنة ويرجع ذلك أساساً إلى صرف اعتمادات الدفع المتعلقة بإنجاز الأشغال المتعلقة بالإعداد للقمة العربية لسنة 2019. ويبين الرسم الموالي توزيع الاعتمادات (الدفع) بين البرامج الفرعية:

رسم بياني عدد: 4

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية لسنة 2019



2.3 تقديم نتائج القدرة على الأداء وتحليلها

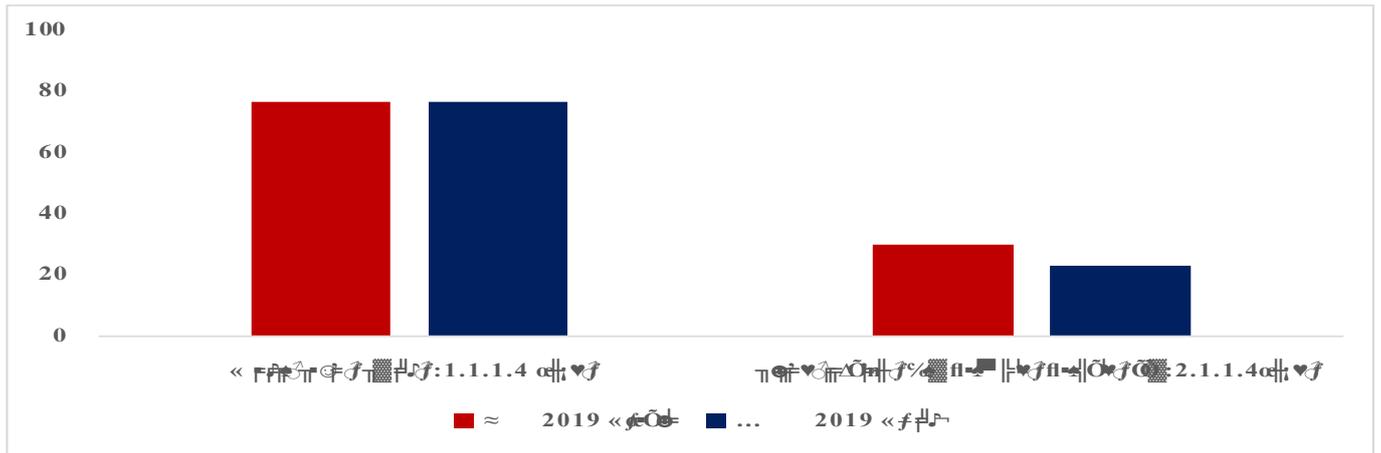
جدول عدد 5

مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف الإستراتيجي 1.1.4:
تعزيز البناء المستدام بمثالية البناء العمومية

البرنامج الرابع: تطوير وتنمية قطاع البناء

مقارنة إنجازات 2019 بتقديرات 2019		مقارنة بين 2018 و2019		إنجازات 2019	تقديرات 2019	إنجازات 2018	وحدة المؤشر	مؤشرات قياس الأداء	الهدف الإستراتيجي 1.1.4: تعزيز البناء المستدام بمثالية البناء العمومية
م / ب	م = ج - ب	د / أ %	د = ج - أ	ج	ب	أ			
0,00%	0	-1,28%	-1	77	77	78	السنة/م/2kwh	المؤشر 1.1.1.4: النجاعة الطاقية للبنىات	
-23,33%	-7	53,33%	8	23	30	15	عدد	المؤشر 2.1.1.4: عدد المتدخلين المتحصلين على الشهادة بالمطابقة	

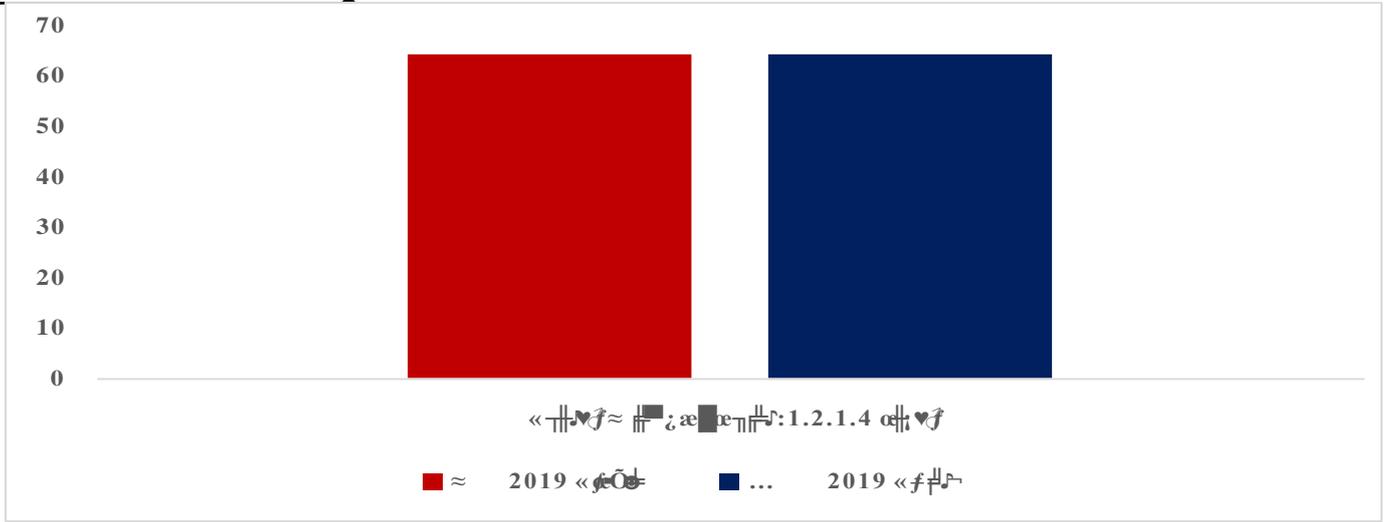
رسم بياني عدد 5
مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف الإستراتيجي 1.1.4: تعزيز البناء المستدام بمثالية البناء العمومية



جدول عدد 6
مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف الإستراتيجي 1.2.4: إدخال الممارسات الجيدة عند إنجاز البنيات

مقارنة إنجازات 2019 بتقديرات 2019		مقارنة بين 2018 و2019		إنجازات 2019	تقديرات 2019	إنجازات 2018	وحدة المؤشر	مؤشرات قياس الأداء	الهدف الإستراتيجي 1.2.4: إدخال الممارسات الجيدة عند إنجاز البنيات
م / ب	م = ج - ب	د / أ %	د = ج - أ	ج	ب	أ			
0,00%	0	8,33%	5	65	65	60	%	المؤشر 1.2.1.4: نسبة رضاء أصحاب المنشآت	

رسم بياني عدد 6
مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف الإستراتيجي 1.2.4: إدخال الممارسات الجيدة عند إنجاز البنيات



الهدف 1.1.4: تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية

تقديم الهدف: يساهم هذا الهدف في تحسين جودة الخدمات المسداة إلى المتعاملين مع الإدارة من مصممين ومراقبين فنيين ومقاولين.

المؤشر 1.1.1.4: النجاعة الطاقية للبنايات العمومية

تم تسجيل نسبة 100% لمؤشر النجاعة طاقية بالنسبة لسنة 2019 أي بقيمة تقدر بـ 77 كيلواط ساعة /م²/السنة مقابل نفس القيمة سنة 2018 (كلما كانت قيمة المؤشر منخفضة يكون المؤشر في تحسن ايجابي).

المؤشر 2.1.1.4: عدد المتدخلين المتحصلين على الشهادة بالمطابقة

- لا يزال الانخراط في منظومة الجودة من قبل المتدخلين في قطاع البناء ضعيف جدا حيث لا تتعدى نسبة المتحصلين على شهادة المطابقة في الجودة 0.3% من جملة المتدخلين في القطاع. ورغم عملية التحسيس فقد سجل مؤشر عدد المتدخلين المتحصلين على الشهادة بالمطابقة سنة 2019 نسبة تطور ضعيفة مقارنة بسنة 2018. ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ الضعف الهيكلي والتنظيمي لعدد هام من شركات المقاولات (خاصة الأشخاص الطبيعيين في الصنف الأدنى لممارسة النشاط) مما يصعب الحصول على شهادة المطابقة
- ✓ عدم وجوبية الحصول على الشهادة بالمطابقة لممارسة النشاط بالنسبة للمصممين والمقاولات.
- ✓ عدم اعتماد الحصول على الشهادة بالمطابقة ضمن الشروط الفنية لاختيار المصممين والمراقبين الفنيين والمقاولات في الصفقات العمومية.

الهدف 1.2.4: إدخال الممارسات الجيدة عند انجاز البنايات

المؤشر 1.1.2.4: نسبة رضاء أصحاب المنشآت

تعتبر وزارة التجهيز صاحب المنشأ المفوض في ميدان البنايات المدنية بالنسبة للمشاريع الوطنية طبقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 مؤرخ في 31 جويلية 2017. وبذلك الصفة تكلف خاصة بدراسة وتنفيذ المشاريع وتبرم اتفاقيات الدراسات وصفقات الأشغال وتقوم لهذا الغرض بمتابعتها ومراقبتها والتصرف فيها. إلى غاية استلام البناية من قبل صاحب المنشأ. ويعتبر انجاز المشروع في الأجال والتحكم في الكلفة من بين أهم العناصر المساهمة في تحقيق رضاء أصحاب المنشأ. وفي هذا الإطار تم سجل مؤشر رضاء أصحاب المنشآت قيمة ايجابية تقدر بـ 65%. ويعود عدم التمكن من انجاز بعض المشاريع في الأجال إلى عوامل خارجة عن نطاق صاحب المنشأ المفوض (ضعف الامكانيات المادية والبشرية للمقولة أثناء الانجاز، التأخير في خلاص مستحقات المقاولات، ...) وكذلك الشأن بالنسبة لتجاوز الكلفة نتيجة التغييرات المطلوبة من قبل صاحب المنشأ على البرنامج الوظيفي للمشروع...

4- التوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء

البرنامج الرابع: تطوير وتنمية قطاع البناء

- ◆ نظرا أن هذا البرنامج خاص بإنجاز المشاريع المفوضة، وأن قيمة الاستثمارات به غير ذات أهمية، في إطار مراجعة التنزيل العملياتي للمهمة فقد وقع إحقاقه بالبرنامج 2 "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشأة" ضمن البرنامج الفرعي الثاني "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشأة"، مما سينجر عنه تعديل في خارطة المهمة لتتكون من ثلاثة برامج عملياتية وبرنامج قيادة ومساندة.

1.4. أهم الإشكاليات والنقائص

✓ البرنامج الفرعي 1.4: السياسة الوطنية للبناء

- ضعف الإطار التشريعي والترتيبي في مجال النجاعة الطاقية للبنىات.
- محدودية مجال تطبيق التقنين الحراري في المباني.
- ضعف التحسيس والتوعية لأهمية الإمكانيات المتاحة من الاقتصاد في الطاقة واستعمال المواد الايكولوجية.
- عدم الاستغلال الامثل للمواد الايكولوجية المتوفرة في السوق المحلية.

✓ البرنامج الفرعي 2.4: مثالية البناء العمومي

- ضعف الامكانيات المادية والبشرية للمقاولة ولإدارة أثناء انجاز المشروع مما ينعكس سلبا على الأجل وبالتالي على رضا أصحاب المنشآت.
- عدم التثبت من الدراسات المتعلقة بالمشروع مما ينجر عنه زيادة في الكميات وبالتالي ارتفاع الكلفة.

2-4- الاقتراحات لتدارك الإشكاليات

التدابير والأنشطة التي يتعين القيام بها لتدارك الاختلالات في تنفيذ مؤشرات البرامج:

✓ البرنامج الفرعي 1.4: السياسة الوطنية للبناء

إدماج التشريعات والقوانين المتعلقة بالبناء المستدام من خلال اقتراح نصوص قانونية تطور وتشجع على البناء المستدام من خلال إدماج الجوانب المتعلقة بالبناء المستدام في التشريعات والقوانين مع الأخذ بعين الاعتبار الإنجازات التي تم تحقيقها والتوجهات العالمية.

تنمية وتطوير البناء المستدام من خلال تعزيز الحوار حول البناء المستدام وتحسيس مختلف المتدخلين في المجال حول الأسس التي تمكن من تنمية وتطوير البناء المستدام مع دراسة الوضعية الحالية والمعارف والمهارات والانجازات المتواجدة على الصعيدين الوطني والعالمي. والعمل على ارساء إستراتيجية تحاور وتحسيس تمكن من تسهيل إنشاء بنايات مستدامة وكذلك اقتراح تنفيذ وتفعيل إجراءات مثل إنشاء " الجائزة الوطنية للبناء المستدام" وتنظيم تظاهرات موجهة إلى جميع المتدخلين في مجال التصميم والتصوير والبناء مما يمكن من نقل إضافات للمعارف الأساسية . تعزيز قدرات التدخل للإدارة العامة للبنىات المدنية في مجال البناء المستدام بهدف تطوير القدرات الفنية للمتدخلين في تصميم وانجاز البنايات المستدامة بالإدارة العامة للبنىات المدنية وذلك عن طريق تنمية المهارات من خلال ورشات عمل وتظاهرات إعلامية ودورات تدريبية وكذلك من خلال المساعدة الفنية لإعداد تصميم مستدام لمشروع نموذجي.

✓ البرنامج الفرعي 2.4: مثالية البناء العمومي

الاسراع في اتخاذ الاجراءات الادارية الضرورية قصد تقادي التأخير في انجاز الاشغال طبقا للتشريع الجاري به العمل في المجال.

مزيد التثبت في الدراسات المتعلقة بالمشروع والعمل على التحديد الدقيق للبرنامج الوظيفي للمشروع بما يحول دون ادخال تغييرات عليه أثناء الانجاز.

رئيس البرنامج: السيد حاتم عيشاوية مدير عام المصالح المشتركة

1- التقديم العام للبرنامج

يعمل برنامج "القيادة والمساندة" على دعم مردودية قطاع التجهيز من خلال توفير الوسائل المادية والبشرية الضرورية وتسخيرها لخدمة المتدخلين في القطاع من أجل تحقيق الأهداف المرسومة والحرص على تركيز إدارة عصرية باستعمال التقنيات الإعلامية ووسائل الاتصال الحديثة.

1.1 تقديم البرامج الفرعية

يتكون البرنامج 9 "القيادة والمساندة" من برنامجين فرعيين وهما:

أ- البرنامج الفرعي 1: القيادة

ب- البرنامج الفرعي 2: المساندة

2.1 تقديم أهداف البرنامج

تتمثل أهداف البرنامج 9 "القيادة والمساندة" وفقا للمحاور الإستراتيجية والأولويات فيما يلي:

- الهدف 1-1-9: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها
- الهدف 1-2-9: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية

2- تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج

1.2 أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج

تمثل دور برنامج القيادة والمساندة في دعم جهود الوزارة خلال سنة 2019 لتطوير قطاع البنية الأساسية عبر توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع ودعم الموارد البشرية بالترقيات والتكوين وتطوير استغلال الإمكانات المادية وتحسين الخدمات الإدارية وإحكام التصرف في الوسائل المتاحة وحماية حقوق الإدارة والمواطنين المتعاملة معهم من خلال:

- تطوير نسبة تأطير الأعوان وتكوينهم ورسكلتهم في مختلف مجالات التصرف ذات العلاقة ببرامج المهمة للرفع من مردودية العمل الإداري وجودته وتمكين الإطارات والأعوان من مواكبة المستجدات الإدارية والعمل على تطوير الإدارة
- مواصلة تركيز الإتصال الإلكتروني (البوابات والأنترنات، الأنترنات ...) وتطوير التصرف الإلكتروني للوثائق،
- ترشيد وحسن تنفيذ النفقات في مختلف بنود مصاريف التسيير،
- تحسين التصرف في البنايات والتجهيزات والعمل على صيانتها،
- العمل على تحقيق التوجهات الوطنية في ترشيد استهلاك الطاقة،
- مواصلة تركيز منظومة الرقابة الداخلية وإدارة الجودة للرفع من نجاعة وفاعلية التصرف الإداري وضمان جودة الخدمات المسداة وفقا للمعايير الدولية،
- تطوير النظام المعلوماتي واستعماله من قبل الأعوان ووضع الخدمات المسداة من قبل الوزارة على الخط.

2.2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج

يتكون برنامج القيادة والمساندة من برنامجين فرعيين يسهران على دعم ومساندة البرامج العملية من خلال التوظيف الأمثل للموارد البشرية والمادية الضرورية لتنفيذ المشاريع المبرمجة وتحقيق الأهداف المرسومة. وفي هذا الإطار تسعى الهياكل الإدارية إلى إرساء إدارة عصرية تركز على التقنيات الحديثة من تجهيزات وشبكات وبرمجيات ووضعها في خدمة مختلف المتدخلين في هذا القطاع.

- ◆ حيث تمثلت أولويات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2019 في توفير الوسائل البشرية والمادية الضرورية لحسن تنفيذ البرامج من خلال:
 - ✓ انتداب أعوان من المفروزين أمنيا،
 - ✓ تعزيز الإدارة بأعوان عن طريق الإلحاق أو النقلة
 - ✓ مواصلة إجراءات إستراتيجية إعادة توظيف الأعوان باعتبار وأن الوزارة من بين الوزارات النموذجية في هذا المجال
 - ✓ توسيع استعمال التقنيات الإعلامية الحديثة لفائدة الإطارات والأعوان بمختلف الإدارات المركزية والجهوية حيث تم:

- اقتناء تجهيزات لفائدة المصالح المركزية والجهوية.
- توسيع حسابات للتراسل الإلكتروني الداخلي Lotus.
- الشروع في تركيز منظومة التراسل الإلكتروني الداخلي والخارجي " عليسه "
- انطلاق دراسة لتأهيل قاعة التحكم في الشبكات بمقر الوزارة DataCenter،
- الحرص على توفير الوسائل المادية واللوجيستية لكافة البرامج العملياتية
- إبرام اتفاقية لتأهيل موقع واب الوزارة وصيانته،
- العمل على توحيد العمل الإداري بين مختلف هياكل الوزارة مركزيا وجهويا
- الشروع في رقمنة الملفات الإدارية
- ✓ الترفيع في نسبة التأطير بالإدارة من خلال الحرص على إنجاز برنامج الترقيات في الآجال
- ✓ توسيع قاعدة الأعوان المنتفعين ببرامج التكوين حيث تم:
 - تنظيم ورشات تكوين على المستوى الجهوي والمركزي قام بتنشيطها إطارات من الوزارة واستهدفت بالأساس المنتدبين الجدد من تقنيين ومهندسين،
 - تنظيم ملتقيات دورية للمديرين الجهويين والإطارات المكلفة بالشؤون الإدارية والمالية والعقارية والأرشفة بالإدارات الجهوية
 - التكوين في سياقة المعدات،
 - الشروع في تركيز الرقابة الداخلية،
 - الشروع في تركيز منظومة الجودة،
 - قيادة حوار التصرف في إطار إعداد وتنفيذ الميزانية والبرمجة السنوية للنفقات
 - توفير المعطيات الإحصائية لباقي البرامج،
 - السهر على إعداد النصوص القانونية والتشريعية والترتيبية المتعلقة بعمل الوزارة.

3- نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019

3-1- تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

3-2

جدول عدد:3

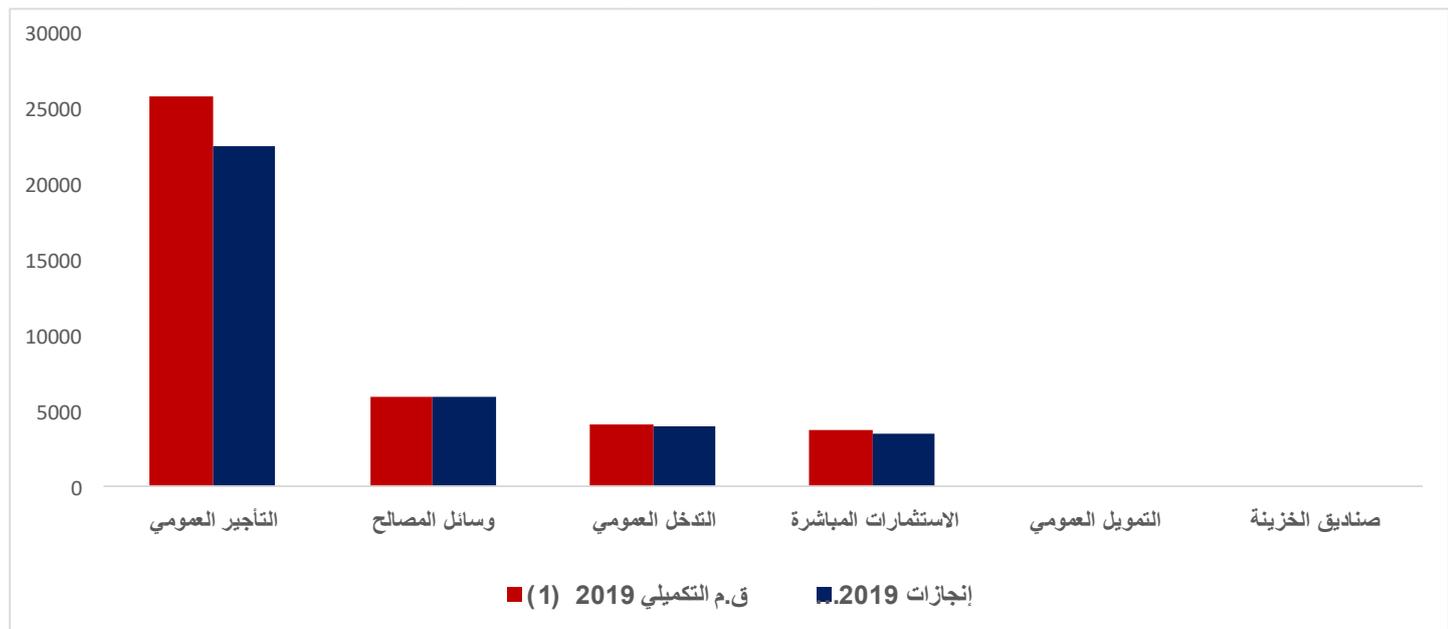
تنفيذ ميزانية البرنامج 9 لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرنامج التاسع: القيادة والمساندة

الاجازات مقارنته ق.م التكميلي 2019	إنجازات 2019 (2)	ق.م التكميلي 2019 (1)	ق.م الأصلي 2019	البرامج والبرامج الفرعية
	32 685	40 825	35 371	نفقات التصرف
	22 702	30 748	26 499	التأجير العمومي
	5 932	5 979	6 401	وسائل المصالح
	4 051	4 098	2 471	التدخل العمومي
	3 492	3 790	3 790	نفقات التنمية
	3 492	3 790	3 790	الاستثمارات المباشرة
	3 492	3 790	3 790	على الموارد العامة للمزانية
	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
	0	0	0	التمويل العمومي
	0	0	0	على موارد المزانية
	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
	0	0	0	صناديق الخزينة
	36 177	44 615	39 161	المجموع العام للبرنامج دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 3:
مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج 9 لسنة 2019
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)



جدول عدد 4:

تنفيذ ميزانية البرنامج 9 لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)

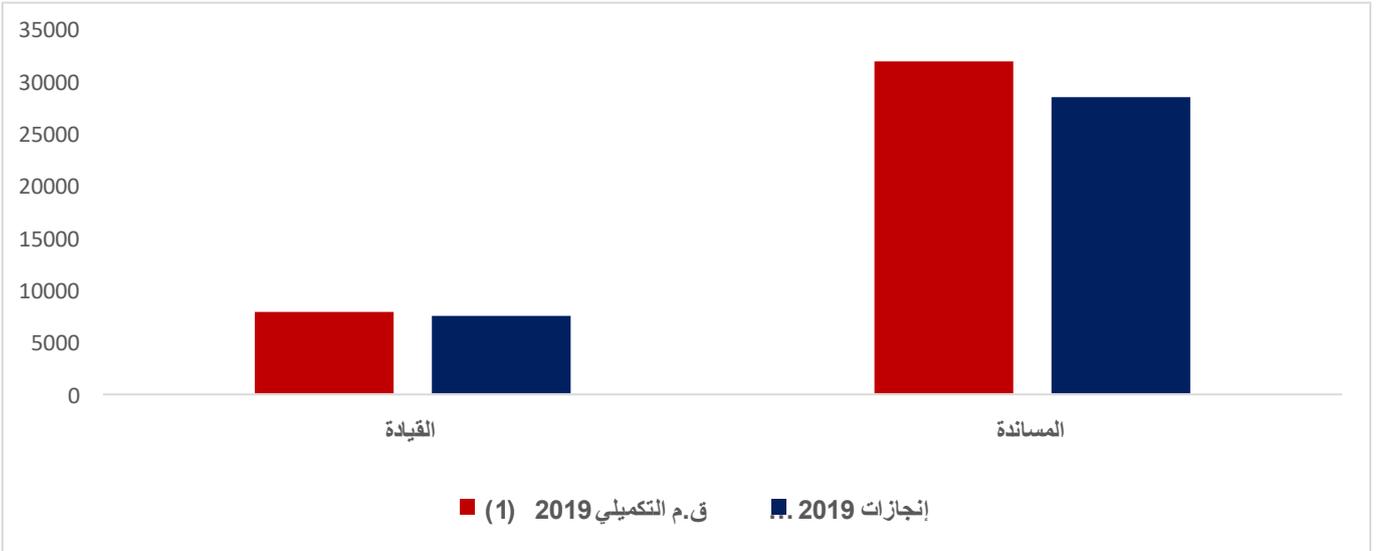
الوحدة: ألف دينار

بيان البرامج الفرعية	ق.م الأصلي 2019	ق.م التكميلي 2019 (1)	إنجازات 2019 (2)	الانجازات مقارنة ق.م التكميلي 2019	
				افبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجازه % (1)/(2)
القيادة	7 589	7 845	7 464	- 381	95,1%
المساندة	31 572	36 770	28 731	- 8 039	78,1%
المجموع	39 161	44 615	36 177	- 8 438	81,1%

رسم بياني عدد 4:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية لسنة 2019

الوحدة: ألف دينار



3-3- تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها

جدول عدد 5:

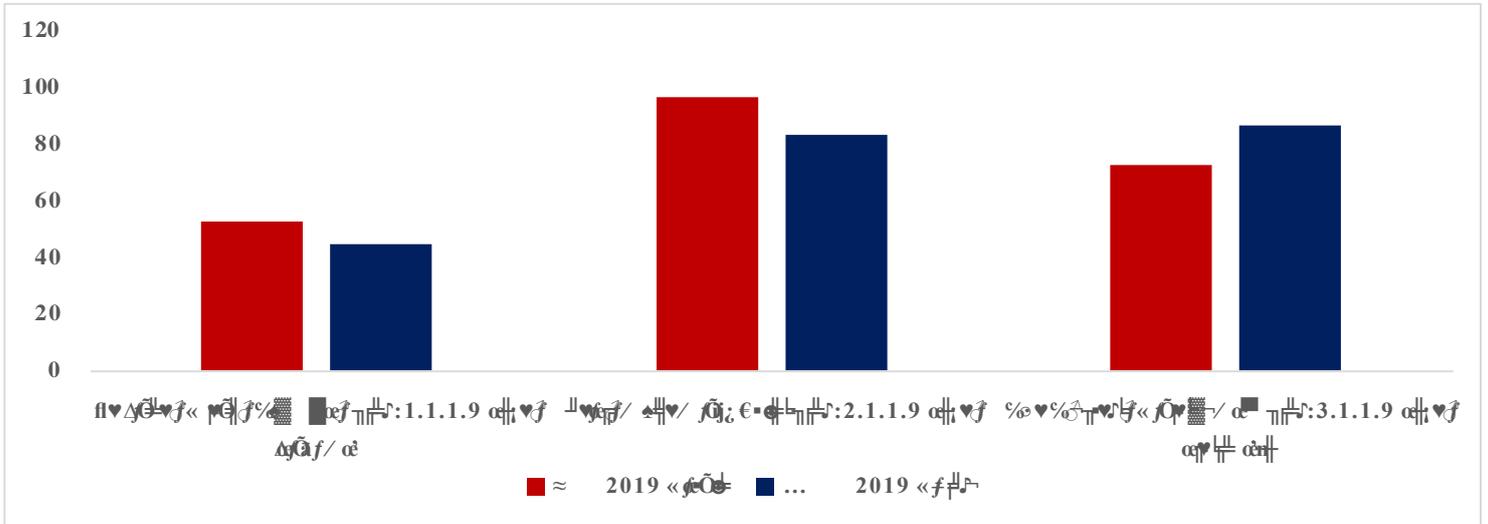
مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف الإستراتيجي 1.1.9:
الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها

البرنامج التاسع: القيادة والمساندة

مقارنة إنجازات 2019 بتقديرات 2019		مقارنة بين 2018 و2019		إنجازات 2019	تقديرات 2019	إنجازات 2018	وحدة المؤشر	مؤشرات قياس الأداء	الهدف الإستراتيجي 1.1.9: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها
م / ب %	م = ج - ب	د / أ %	د = ج - أ	ج	ب	أ			
- 15,66%	- 8	- 12,35%	- 6	44,7	53	51	%	المؤشر 1.1.1.9: نسبة الرضا على الخدمات المسداة من طرف الإدارة	
0,00%	0	1,04%	1	97,0	97	96	%	المؤشر 2.1.1.9: نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج	
13,70%	10	18,57%	13	83,0	73	70	%	المؤشر 3.1.1.9: نسبة صرف إعمادات التنمية إلى موفى شهر سبتمبر	

رسم بياني عدد 5:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف الإستراتيجي 1.1.9: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها



جدول عدد 6:

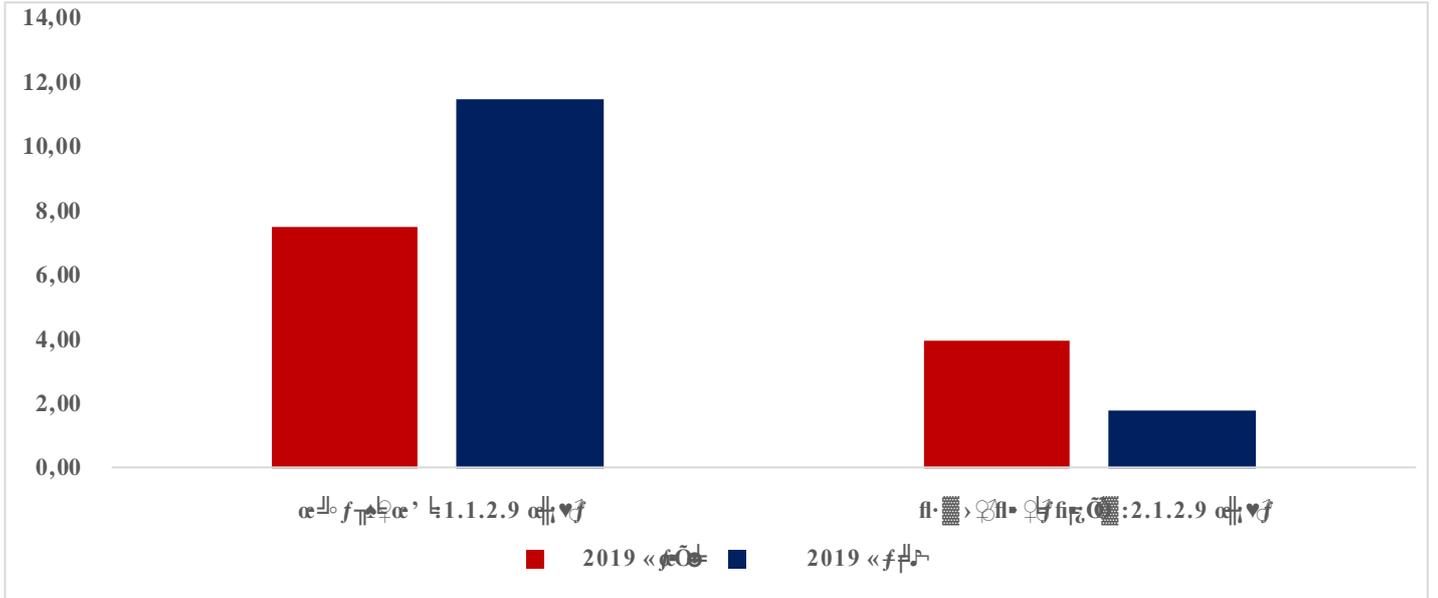
مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف الإستراتيجي 1.2.9: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية

البرنامج التاسع: القيادة والمساندة

م / ب	م = ج - ب	د / أ %	د = ج - أ	ج	ب	أ	المؤشر	الهدف الإستراتيجي 1.2.9: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات
112,47%	8,48	- 2,61%	16,32	16,02	7,54	- 0,30	المؤشر 1.1.2.9: تطور كتلة الأجور	
- 25,00%	- 1,00	0,00%	0,00	3,00	4,00	3,00	المؤشر 2.1.2.9: عدد أيام التكوين لكل عون	

رسم بياني عددي:6

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالهدف الإستراتيجي 1.2.9: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية



الهدف 1.1.9: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها

- تقديم الهدف: يتمثل الهدف في تطوير نظم المعلومات والإتصال بين الوزارة والمتدخلين من جهة وبين الوزارة والمواطن من جهة أخرى مع الحرص على إرساء نظام الجودة في كل هياكل الوزارة وتطوير جانب الاستشراف والتنسيق ومتابعة المشاريع وتأمين التعريف ببرامج المهمة وإنجازاتها.

الهدف 1.2.9: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية

- تقديم الهدف: يتمثل الهدف في العمل على توفير خدمات إدارية متطورة لفائدة البرامج الأخرى والموظفين والمؤسسات المتعاملة مع الإدارة وتوسيع استعمال التقنيات الإعلامية الحديثة وتطويعها لمزيد من الإطارات

- والأعوان مختلف مصالح الوزارة وتنفيذ برنامج الإنتدابات قصد دعم بقية البرامج العملية بالكفاءات اللازمة وإنجاز الترفقيات والدورات التكوينية لتطوير الكفاءات والمهارات المهنية وتوفير الوسائل اللوجستية والمادية لتنفيذ المشاريع وتحقيق الأهداف التنموية.

تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:

الهدف 1.1.9: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها

✓ المؤشر 1.1.1.9: نسبة الرضا على الخدمات المسداة من طرف الإدارة

يهدف المؤشر إلى قياس درجة رضا المتعاملين مع الإدارة على الخدمات الإدارية المسداة ويتضمن أسئلة عن المعطيات العامة وأسئلة عن الخدمات المسداة من طرف الوزارة والمتمثلة في خدمات الإستقبال وبرامج صيانة الطرقات وتأمين السلامة المرورية ومشاريع البنايات المدنية وأمثلة التهيئة العمرانية وحماية المدن من الفيضانات وبرامج السكن الاجتماعي وخدمات إسناد التراخيص للباعثين العقاريين والخدمات الإدارية والمالية وإجراءات الإنترزاغ من أجل المصلحة العامة، وقد حقق هذا المؤشر نسبة الرضا عن الخدمات المسداة من طرف الإدارة سنة 2019 نسبة 44.7%

✓ المؤشر 2.1.1.9: نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج

بلغت نسبة إنجاز هذا المؤشر ما يقارب 87% بعنوان سنة 2019 مقارنة بتقديرات نفس السنة والتي حُددت بما نسبته 97% أي بنسبة تراجع بحوالي 3% مقارنة بالإنجازات الفعلية لسنة 2019 (التي سجلت نسبة إنجاز 84%). ويمكن تفسير هذه النسبة نظرا لتراجع نسب تحقيق جملة من المؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج 3 "التهيئة الترابية والتعمير والإسكان" على غرار المؤشر 1.1.1.3 "عدد دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية التي تم إنجازها قبل سنة 2010" الذي بلغت نسبة إنجاز 56% والمؤشر 2.1.1.3: "نسبة إنجاز المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني" بنسبة إنجاز قُدرت بحوالي 33% مقارنة بتقديرات سنة 2019 والمؤشر 1.3.3.3 "عدد المساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة" بنسبة إنجاز ناهزت 64% والمؤشر 2.1.1.4: عدد المتدخلين المتحصلين على الشهادة بالمطابقة المتعلق بالبرنامج 4 "تطوير وتنمية قطاع البناء" الذي سجل نسبة إنجاز بحوالي 77% مقارنة بتقديرات 2019 إضافة إلى المؤشر قيس الأداء 1.1.2.9 "عدد أيام التكوين لكل عون" و 2.2.2.9 تطور كتلة الأجور من البرنامج 9 "القيادة والمساندة" بنسبتي إنجاز قدرتا بـ 45% و 75% تباعا. هذا، وقد شهدت بعض المؤشرات نسب إنجاز هامة لأهداف البرامج مثل المؤشر 1.1.2.1: "مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة" والمؤشر 1.2.1.1: "النسبة التراكمية لتقدم إنجاز تهيئة المسالك الريفية" والمؤشر 1.1.1.2: "النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي" والمؤشر 2.1.1.2: "النسبة السنوية لجهر منشآت الحماية" والمؤشر 1.1.1.4: "النسبة التراكمية للبنائيات" والمؤشر 1.2.1.4: "نسبة رضا أصحاب المنشآت" والمؤشر 3.1.1.9: "نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفى شهر سبتمبر".

تجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أنه لم يتم الأخذ بعين الاعتبار عند احتساب المؤشر 2.1.4.9: نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج لنتائج المؤشرات التالية:

- المؤشر 2.1.2.1: "جودة الجسور" نظرا لعدم استكمال الدراسات الفنية لبعض الجسور لتحديد نوعية التدخل واعداد بنك معلومات للجسور.
- المؤشر 2.2.2.2: "مستوى الأداء الفني للمشاريع المنجزة في إطار احكام إنجاز المشاريع المفوضة" حيث تم اعتماد هذا المؤشر سنة 2019 عوضا عن مؤشر "النسبة التراكمية لتنفيذ المخطط المديرى لمواني الصيد البحري" غير أنه لم يتم استلام أي مشروع وقتيا سنة 2019. وعليه فإن قيمة المؤشر لا يمكن احتسابها.
- المؤشر 1.1.2.3: "نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية و أمثلة التهيئة العمرانية" والمؤشر 2.1.2.3: "مساحة الأراضي الفلاحية المستهلكة لكل ساكن" خاصة وأنه لم يتم خلال سنة 2019 المصادقة على أمثلة التهيئة العمرانية باعتبار أن سنة 2019 تعتبر سنة انتقالية نظرا للتقديرات المدخلة على التشريعات والنصوص القانونية المنظمة لمجال التهيئة العمرانية وذلك عقب صدور مجلة الجماعات المحلية وفي انتظار المصادقة على مجلة التنمية والتهيئة الترابية والتعمير والنصوص التطبيقية لمجلة الجماعات المحلية ، وبما أنّ طريقة احتساب

المؤشرين المذكورين تعتمد أساسا على امثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها فانه يتعذر احتساب هذين المؤشرين بالنسبة لسنة 2019.

✓ المؤشر 3.1.1.9 : نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفى شهر سبتمبر

قدرت نسبة استهلاك الاعتمادات في موفى شهر سبتمبر من سنة 2019 بـ 87% متجاوزة التقديرات المبرمجة والمقدرة بنسبة 83% ويرجع ذلك أساسا في جانب أول إلى حجم الإستثمارات المنجزة سنة 2019 مقارنة بالسنوات الأخيرة بالإضافة إلى مواصلة إنجاز المشاريع المبرمجة سابقا وإلى إعادة تشغيل العديد من المشاريع المعطلة بفضل المساعي المبذولة لحل الإشكالات العالقة نذكر منها خاصة تلك المرتبطة بالوضعيات العقارية وكذلك المتابعة المستمرة لإنجاز المشاريع وعقد الجلسات الدورية للبحث على مزيد الرفع من نسق صرف الاعتمادات والحرص على تذليل الصعوبات العقارية والمالية وتلك المرتبطة بالإجراءات والمقولة.

وفي جانب ثاني إلى انخفاض في اعتمادات الدفع المرسمة والتي لم تغطي احتياجات الوزارة مقارنة بحجم المشاريع حيث شهدت سنة 2019 نسق سريع في صرف اعتمادات التنمية لخاص مستحقات المقاولات والمتعاملين مع الإدارة وتم تسجيل مخدات قدرت بـ 360 مليون دينار ستم تسويتها على ميزانية سنة 2020.

ينتظر من توقعات سنة 2020 أن تنخفض النسبة مقارنة بسنة 2019 إلى 70% ويعود هذا بالأساس إلى توقف حضائر الأشغال طيلة فترة الحجر الصحي الناتج عن مجابهة جائحة الكورونا حيث ستقتصر الفترة الأولى على خلاص ما تخلد من مستحقات أصحاب الصفقات على أن يعود النسق العادي خلال نهاية الثلاثية الثانية وبقية السنة هذا مع تسجيل نفس الإشكال المتعلق بحجم اعتمادات الدفع المرسمة والتي لا تغطي احتياجات الوزارة مقارنة بحجم المشاريع حيث أن الاعتمادات المتوفرة سيتم صرفها على المشاريع المتواصلة وبذلك سيقع تسجيل تأخير في انطلاق المشاريع الجديدة المبرمجة سنة 2020.

كما تسعى الوزارة مع مصالح وزارة المالية لترسيم الإعتمادات الكافية للسنوات القادمة والعودة إلى النسق العادي للصرف وبلوغ نسبة 75% سنة 2023،

الهدف 1.2.9 : نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية

✓ المؤشر 1.1.2.9 : نسبة تطور كتلة الأجور:

يهدف هذا المؤشر إلى التحكم في نسبة تطور كتلة الأجور من خلال الحفاظ على نفس حجم كتلة الأجور. بلغت نسبة تطور كتلة الأجور 11.56% سنة 2019 مسجلة بذلك نسبة إنجازات تقدر بـ 100% وهي نسبة تعتبر إيجابية بما أنها تتماشى مع الهدف من المؤشر والمتمثل في المحافظة على نفس كتلة الأجور حيث كان من المتوقع صرف مبلغ 94 مليون دينار لكن تم صرف مبلغ 91 مليون دينار.

✓ المؤشر 2.1.2.9 : عدد أيام التكوين لكل عون:

انتفع بالتكوين بعنوان سنة 2019، 3584 عونا موزعين أساسا على الأصناف أ1 وأ2 وأ3. وبلغ مؤشر المنتفعين ببرامج التكوين لسنة 2019 معدل 1،8 يوم تكوين لكل عون (مقابل توقعات لتحقيق 3.5 أيام تكوين لكل عون). كما تجدر الإشارة في هذا السياق أنه بالرغم من الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف المنشودة لم تتمكن مصالح التكوين من بلوغ التوقعات المتعلقة بمؤشر قياس الأداء بعنوان سنة 2019 حيث سجل انخفاض في نسبة المؤشر ويفسر ذلك بالأساس إلى التعقيدات الإجرائية المتعلقة بتطبيق إجراءات الصفقات العمومية الخاصة بالدراسات على صفقات التكوين، وكذلك عدم التمكن من إنجاز البرنامج الكامل للتكوين والمدرج بالمخطط السنوي للتكوين بعنوان 2019.

ويذكر أن من بين المنتفعين بالتكوين، فهناك 2028 عونا موزعين على الإدارات الجهوية أي ما يعادل نسبة 56%. كما تم تسجيل انتفاع 1430 منتفعا من الإناث أي ما يعادل نسبة 40% من العدد الجملي للمنتفعين.

4- التوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء:

4-1- أهم الإشكاليات والنقائص

- إعطاء أهمية للإستبيان من طرف المتعاملين مع الإدارة،
- عدم توفر قانون إطار،
- عدم التوازن بين الأصناف المشاركة في جميع مراحل التكوين،
- يمكن للعون الواحد المشاركة في دورة تكوينية تدوم عدّة أشهر (مراحل التكوين المستمر) أو عدة دورات تكوينية قصيرة المدى وبالتالي يتم سحب هذه المدة على بقية الأعوان عند احتساب المؤشر،
- يمكن لنفس العون المشاركة في أكثر من تكوين،
- عدم توفر قاعدة معطيات شاملة ودقيقة،
- تتسم المعطيات المدرجة بمنظومة "إنصاف" أحيانا بعدم الوضوح.
- عدم ضبط الاحتياجات في ميدان التكوين بالدقة اللازمة.
- عدم التمكن من إنجاز نسبة هامة من الدورات التكوينية المبرمجة في المخطط السنوي للتكوين.
- عدم إعطاء الجانب التقييمي للتكوين الأهمية اللازمة.
- عدم تطابق بين المهام الموكولة للمتفعين بالتكوين مع محاور الدورات التكوينية
- عقد اجتماعات دورية لرؤساء البرامج والبرامج الفرعية والمديرين الجهويين لمتابعة تنفيذ ميزانية التنمية
- مباشرة زيارات ميدانية لتذليل مختلف الصعوبات التي قد تعيق نسق إنجاز المشاريع
- الحرص على توفير الاعتمادات الضرورية لجملة المشاريع المبرمجة
- عقد جلسات مع مصالح وزارة المالية للتعريف بمشاغل القطاع في ظل النقص في الإعتمادات الدفع
- تحيين النصوص الترتيبية المتعلقة بالمشاكل العقارية نذكر منها خاصة قانون الانتزاع
- إستباق التصفية العقارية ومتابعة الإجراءات والتقليص منها
- توفير رصيد عقاري والتقليص من إجراءات تغيير الصبغة
- الحصول على التراخيص الضرورية والتنسيق مع المتدخلين العموميين قبل الإعلان عن طلب العروض
- توفير الإعتمادات الضرورية مسبقا والتسريع في خلاص المقاولات
- مراجعة منظومة وآلية تحويل الإعتمادات إلى الجهات والتصرف فيها بغية تقليص الأجل وإرساء مرونة في التصرف

- تفعيل المنظومة الوطنية لمتابعة المشاريع العمومية
- تطبيق مقتضيات القانون الأساسي الجديد للميزانية ومنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف
- توفير كافة المعطيات الإحصائية لمؤشرات بقية البرامج.

4-2- الاقتراحات لتدارك الإشكاليات

- مزيد تحسيس مسؤولي البرامج والبرامج الفرعية والخلايا بالإدارات الجهوية بجدوى إتقان منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف من خلال دورات تدريبية وتكوينية في هذا المجال،
- اعتماد نظام إعلامية لجمع وتحليل المعطيات الخاصة بمؤشرات قياس الأداء لتسجيل عملية تحليل وتقاسم النتائج،
- وضع قاعدة بيانات خاصة لمتابعة التصرف في الأعوان المباشرين والانتدابات والترقيات والتكوين سعيا لتأمين تطوير نسبة التأطير وإعداد برنامج الانتدابات بالعدد اللازم والاختصاصات المطلوبة وتعويض الأعوان المحالين على التقاعد،
- إيجاد حلول جذرية وعملية للمشاكل العقارية وبالتالي الإسراع في نسق إنجاز المشاريع،
- فتح المجال لحوار التصرف،
- تركيز منظومة الرقابة الداخلية
- إحداث نظام معلوماتي قادر على توفير معلومات وإحصائيات دقيقة حول المسار التكويني لكل عون والمتدخلين في العملية التكوينية.

- تطبيق أساليب علمية ودقيقة لتحديد الإحتياجات التكوينية.
- الحث على مزيد التحري في تعيين المنتفعين بالتكوين والربط بين موضوع التكوين والمهام الفعلية للعون.
- التركيز أكثر على التكوين عن بعد.
- تطبيق أساليب علمية ودقيقة لتقييم العملية التكوينية
- تأخر إنجاز الأشغال لظروف طارئة وقاهرة خارجة عن نطاق الإدارة.
- تعطل المشاريع نتيجة المشاكل العقارية أو مشاكل المقاول.
- تطور نسق صرف اعتمادات التنمية يعود للهيكل المكلفة بتنفيذ المشاريع
- حجم الإعتمادات المرسمة لها تأثير مباشر على المؤشر سواء بالزيادة أو بالنقصان
- تركيز منظومة متابعة المشاريع العمومية